ذريعة الامتحان

طابع وناشری : احمدکامل

اداره خانه‌سی سلطان بايزيدده ژاندارمه دائره‌سی تحتنده
نومرو (۱۱)

درسعادت

مطبعهٔ احمد کامل — سلطان بايزيدده صهرنجلی خان تحتنده
نومرو (۹۵)

سنه
۱۳۲۵

ذريعة الامتحان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى وضع الميزان للتأدى الى مقتضى الافكار * وجعل العصمة عن الخطأ فى الكفر غاية الانظار والصلاة والسلام على رسوله الذى بشر بدار الثواب للابرار والاخيار * وانذر بدار العقاب على الفجار والاشرار * وعلى آله واصحابه الذين تفرد وافى حل المشكلات وكشف الاسرار * اما بعد * فيقول العبد النحيف بلطف ربه اللطيف * السيد احمد الصدق ابن على البروسه وى * لهما كرم البارى لما كانت رسالة ايساغوجى مختصرة غايت الاختصار وان كانت شروحها كثيرة لكن جميعا من قبيل توجيه العبارة بما لا يرضى به صاحبها بل خروج عن الاعتدال مع انها وضع الامتحان منها مرتين فى وسط الاسنان الستة لطالبين الذين اصاب اسمهم القرعة الشرعية فراجع طلاب الزمان فى تدريسها الى بطريق المهاجمة وطلبوا منى ان اشرحها شرحا معتدلا موافقا على مسلك الامتحان * فرقمت شرحا موافقا لمسئولهم بل مطابقا لمراهم فى ظل حضرة من عرج معارج العدل والاحسان * وتفرد بالرقة والحلم والعرفان مثل البحر العمان * السلطان محمد خان خامس ابن السلطان الغازى عبدالمجيد خان خلدالله خلافته مادار الدوران * ادام الله تعالى مدار دولته ماشعشع العلمان * طول الله تعالى عمر شوكته ماتلع الفرقدان * من قال آمين اوصله الله تعالى الى غرف.

الجنان * ولما يتسر الاتمام سميته بـ(ذريعة الامتحان) * وارجو من الله تعالى ان ينفع به الاخوان من الطلاب الكرام الى يوم الحساب والميزان * قال المص (بسم الله الرحمن الرحيم) بقصد التيمن والتبرك والاقتداء باسلوب الكتاب المجيد اعلم ان قوله (قال الشيخ) باعتبار الطرفين قضية حملية موضوعها الشيخ ومحمولها كلمة قال لان الحملية اذا كانت جملة فعلية يكون فاعلها او نائب فاعلها موضوعا والفعل محمولا فان قلت ان الموضوع هو الجزء الاول من الحملية والمحمول هو الجزء الثانى من الحملية فلا يصدق تعريف الموضوع على الشيخ المذكور فى هذه الحملية لانه جزء ثان من هذه الحملية ولا يصدق تعريف المحمول على كلمة قال لكونها جزأ اولا من هذه الحملية * قلت ان الشيخ المذكور فى هذه الحملية مقدم فى الرتبة وان كان مؤخرا فى الذكر وقوله قال مؤخر فى الرتبة وان كان مقدما فى الذكر فيصدق التعريفان عليهما وهذه الحملية باعتبار الرابطة لا تكون ثلاثية ولا ثنائية عند العصام عصمه الله تعالى لانه قال فى حاشية التصديقات ان كون الحملية ثلاثية هو معتبر اذا كانت الحملية جملة اسمية واذا كانت الحملية فعلية فلا اعتبار الى كونها ثلاثية او ثنائية * وقال السيد الشريف قدس سره اللطيف اذا كانت الحملية جملة فعلية فهى مؤلة بالجملة الاسمية لكون الافعال كلها من قبيل الروابط فحينئذ يكون قولنا قال زيد مؤلا بقولنا زيد قائل فان ذكرت الرابطة عند التأويل مثل ان يقال زيد هو قائل فالحملية ثلاثية وان حذفت الرابطة عند التأويل مثل ان يقال زيد قائل فالحملية ثنائية والرابطة هى اللفظ الدال على النسبة الحكمية فتوجه الى الاعتبارين المذكورين واختراعهما وباعتبار النسبة هذه الحملية موجبة لكون الحكم فيهما بالايقاع وباعتبار وجودية الطرفين وعدميتهما موجبة محصلة لانه لم يوجد فيهما اداة السلب * وباعتبار الموضوع هذه الحملية شخصية لان الالف واللام فى الشيخ محمول على العهد الشخصى فحينئذ موضوع هذه الحملية شخص معين فيكون هذه الحملية شخصية والقضية باعتبار الطرفين اما حملية واما شرطية فالحملية ماينحل طرفاها الى مفردين بالفعل او بالقوة عند عمر الكاتبى او مايكون طرفاها مفردين بالفعل او بالقوة عند الشيخ ابو على سينا او قضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين عند العصام عصمه الله تعالى والشرطية

مالاينحل فاها الى مفردين عنده م الكاتبى او ما لايكون طرفاها مفردين عندالشيخ اوقضية نسبتها تقتضى تفصيل الطرفين عندالعصام عصمه الله تعالى والقضية الحملية باعتبار الرابطة اماثلاثية واماثنائية فالثلاثية مايذكر فيها الرابطة كقولنا زيد هوعالم والثنائية مايحذف فيها الرابطة كقولنا زيدعالم * والقضية باعتبار النسبة اماموجبة واماسالبة فالموجبة ماكان الحكم فيها بالايقاع والسالبةماكان الحكم فيها بالانتزاع *والقضية الحملية باعتبار العدول والتحصيل اما معدولة وامامحصلة والمعدولة اما معدولة الموضوع وامامعدولة المحمول وامامعدولة الطرفين فالمعدولة الموضوع مايكون اداة السلب جزأ من الموضوع فيها كقولنا اللاحى جماد والمعدولة المحمول مايكون اداة السلب جزأ من المحمول فيها كقولنا الجماد لاعالم والمعدولة الطرفين مايكون اداة السلب جزأ من المحمول فيها كقولنا اللاحى لاعالم والمحصلة مالم يكن اداة السلب جزآ من الموضوع والمحمول وهى اماموجبة محصلة انلم توجد فيها اداة السلب كقولناكل انسان حيوان واما سالبة محصلة انكان اداة السلب جزأ من النسبة التى هى بين المحكوم عليه وبين المحكوم به والسالبة المحصلة تسمى سالبة بسيطة كقولنا لاشئ من الانسان بحجر * والحملية باعتبار الموضوع اماشخصية واما محصورة مسورة وامامهملة واماطبيعية فالشخصية ماكان موضوعها شخصامعينا كقولنا زيدكاتب وزيدليس بكاتب * والمحصورة المسورة مابين فيها كمية الافراد كلاوبعضا والمحصورة المسورة اربعة انواع فالاولى موجبة كلية وهى قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع والثانية سالبة كلية وهى قضية حكم فيها على كل الافراد بالانتزاع والثالثة موجبة جزئية وهى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع والرابعة سالبة جزئية وهى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع والمهملة مالم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية كقولنا الانسان فى خسر والانسان ليس فى خسر * والطبيعية ماكان الحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع * والانسان اما من يتجاوز سنه الاربعين وهو شيخ سنا واما من يعمل عملا صالحا ويكون عابدا وزاهدا وهو شيخ عملا واما من يجمع العلوم النقلية والعقلية

مثل ابن الحاجب وهو شيخ علما واماغير هذه الثلثة فهو ليس بشيخ اصلا
والمص شيخ سنا وعلما وعملا رحمه الله تعالى لان هذه الثلثة مجتمعة فيه على
ماروى * وسن الانسان اماسن النمو وهو سن من تولد من امه حتى يبلغ
الى الثلثين واماسن الوف وهو سن من متجاوز عن الثلثين حتى يبلغ
الى الاربعين * واماسن الانحطاط الخفى وهو سن من تجاوز عن الاربعين
حتى يبلغ الى ستين واماسن الانحطاط الجلى وهوسن من تجاوز من الستين
الى آخر عمره طول الله تعالى عمر اهل التوحيد بالتعيش المزيد
(الامام) وهو من يقتدى به فحينئذ لفظ الامام بمعنى المأموم به والمقتدى
به لان الامام مصدر ام وهو المصدر بمعنى المفعول ههنا بطريق
ذكر المتعلق بكسر اللام وارادة المتعلق بفتح اللام او بذكر الشرط
وارادة الشروط او بذكر الجزء وارادة الكل لان المصدر من قبيل مجرد
الحدث واسم المفعول من قبيل الذات مع الحدث فحينئذ المصدر من قبيل
الجزء واسم المفعول من قبيل الكل والجزء شرط الكل فيكون العلاقة ههنا
شرطية ومشروطية وهو الانسب وكذا الحال فى المصدر بمعنى الفاعل *
اعلم ان للمصدر سبعة معان الاول هو المعنى المصدرى وهو احداث الفعل
مثل احداث الضرب وايجاده والثانى هو المصدر المبنى للفاعل وهو الكون
فاعلا مثل الكون ضاربا والثالث هو المصدر المبنى للمفعول وهو الكون
مفعولا مثل الكون مضروبا والرابع هو الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل
وهو الكون فاعلية مثل الكون ضاربية والخامس هو الحاصل بالمصدر
المبنى للمفعول وهو الكون مفعولية مثل الكون مضروبية والسادس هو
المصدر بمعنى الفاعل مثل كون الضرب بمعنى الضارب والسابع
هو المصدر بمعنى المفعول مثل كون الضرب بمعنى المضروب وكل
واحد من المعنى السادس والسابع مجاز لغوى بعلاقة الشرطية والمشروطية
كما عرفت والخمسة الاول حقيقة لغوية فى التحقيق فاحفظ هذه التقريرات
اللائقة الى الاعتدال فان الخروج عنه يورث عليك الملال فلا تلتفت الى
القيل والقال (العلامة) وهو صفة كاشفة للشيخ لان العلامة تطلق على من
يجمع بين العلوم العقلية والنقلية والتاء للفرق بين الخالق والمخلوق فان

لفظ العلام مجرداعن التاء يطلق على البارى تعالى مثل علام الغيوب وبالتاء يطلق على غيره تعالى (افضل المتاخرين) وهو صفة مادحة للشيخ والمتاخرون هم الامام ابونصر الفارابى والشيخ الرئيس ابوعلى بن سينا والشيخ شهاب الدين السهروردى ومن بعدهم امثالهم من الميزانيين والمتقدمون ارسطو جالينوس سقراط بقراط بطلميوس افلاطون (قدوة الحكماء وهى صفة مادحة تفيد المبالغة فى المدح فافهم ولفظ القدوة هو المصدر بمعنى المفعول فيكون بمعنى المتقدى به والحكماء جمع الحكيم والحكيم يطلق فى العرف على من تغول بالعلم باحوال اعيان الموجودات فان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ماهى عليه بقدر الطاقة البشرية وهى اما حكمة عملية واما حكمة نظرية والحكمة العملية هى الافعال والاحوال التى وجودها بقدرتنا واختيارنا من حيث انها تؤدى الى صلاح المعاش والمعاد والحكمة النظرية هى الافعال والاحوال التى وجودها لايكون بقدرتنا واختيارنا والحكمة العملية ثلاثة اقسام الاول تهذيب الاخلاق وهو علم شخص معين بانفراده لمصالحه الخيرية والثانى تدبير المنزل وهو علم لمصالح جماعة متشاركة فى المنزل والثالث سياسة المدينة وهو علم المصالح جماعة متشاركة فى المدينة والشريعة النبوية قضت الوطر من اقسام الحكمة العملية والحكمة النظرية ايضا ثلثة اقسام الاول حكمة الهية وهى مالايتوقف الى المادة فى وجودها الخارجى والتعقلى والثانى حكمة رياضية وهى مايتوقف الى المادة فى والوجود الخارجى دون التعقلى كالدوائر الموهومة فى الكرة والثالث حكمة طبيعية وهى مايتوقف المادة فى الوجود التعقلى والخارجى والحكمة والنظرية اسم للحكمة المموهة وكل من تغول بالحكمة المموهة يقال له الحكيم عرفا (الراسخين) اى الذين اركز قواعد الفنون فى وجدانهم واستقر مسائل العلوم فى افكارهم لكثرة توغلهم بالمذاكرات والمطالعات كما قال بعض فحول المفسرين فى تفسير قوله تعالى والراسخون فى العلم اى المذاكرون عوائد الفنون والمحافظون فوائد العلوم (اثير الدين) وهو مخلص الشيخ فان اسمه مفضل ابن عمر كما قال حسين الميبدى فى شرح هداية الحكمه وبحسب التركيب عطف البيان لانه جئ

لايضاح متبوعه (الابهرى) اى منسوب الى الابهر وهو اسم البلدة التى تولد الشيخ فيها (طيب الله) حاله فى (ثراه) اى فى قبره وقوله طيب بمعنى ليطيب بطريق ان يشبه النسبة الانشائية بالنسبة الاخبارية فى مطلق النسبة وفى التفاوت وبطريق ان يدعى دخول النسبة الانشائية فى جنس النسبة الاخبارية وان يستعار النسبة الاخبارية للنسبة الانشائية فافهم وانما عبر عن النسبة الانشائية بالنسبة الاخبارية فقال طيب الله ثراه ولم يقل ليطيب الله ثراه احترازا عن العبث لان صورة الامر الى الله تعالى غير لائق بل عبث فلذا عبر عن الامر الغائب بلفظ الماضى وكذا الحال فى قوله (وجعل) اى الله تعالى (الجنة مثواه) اى مسكن الشيخ (بحمد الله) وهو مقول قوله قال الشيخ آه وقوله نحمد مركب تام خبرى بمعنى مايضح السكوت عليه وباعتبار الطرفين حملية موضوعها ضمير مستتر تحت نحمد وهو كلمة نحن ومحمولها كلمة نحمد وباعتبار الموضوع مهملة بمعنى مالم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية لان موضوعها وهو ضمير نحن كلى لم يبين كمية افراده بل اهمل عن السور فى هذه الحملية فظهر ان قضية نحمد مهملة موجبة ومعنى لفظة الله هو اسم للذات المستجمع لجميع الصفات (على توفيقه) والتوفيق فى اللغة جعل الاسباب موافقة نحو المسببات * وعند اهل الشرع ان التوفيق هو خلق القدرة على الطاعة فينا وهو المحمود عليه ههنا وتصوير قياس الحمدلة تحصل بطريق ان يقال الله مستحق للحمد لان الله من خلق القدرة على الطاعة فينا وكل من خلق القدرة على الطاعة فينا فهو مستحق للحمد فينتج الله مستحق للحمد او يقال الله مستحق للحمد لان الله من جعل الاسباب موافقة نحو المسبباب وكل من جعل الاسباب موافقة نحو المسببات فهو مستحق للحمد فينتج الله مستحق للحمد والقياسان المذكوران من الضرب الاول من الشكل الاول لان صغراها شخصيتان موجبتان مع ان الشخصية الموجبة فى قوة الموجبة الكلية بل مؤلة بالموجبة الكلية وكبراها موجبتان كليتان والضرب الاول من الشكل الاول مركب من الصغرى الموجبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية فظهر ان القياسين المذكورين من الضرب الاول من الشكل الاول وقس عليهما امثالهما فى موارد الاستعمال (ونسئله) اى

منه تعالى (هداية طريقه) اى نطلب منه تعالى الوصول الى مايوصل الى المطلوب وهو تهذيب الاخلاق الموصل الى رضاء الله تعالى فانه شبه بالسبيل فى الايصال الى المط فاستعير لفظ الطريق الموضوع للسبيل لتهذيب الاخلاق الموصل الى رضاءالله تعالى وذلك لان الهداية عبارة عن وجدان مايوصل الى المط والضلالة ضدها فانها فقدان مايوصل الى المط وقوله نسئله جملة فعلية معطوفه على قوله نحمدو باعتبار الموضوع حملية مهملة موجبة مثل قوله نحمد وتقرير القياس يحصل بطريق ان يقال الله تعالى مسؤل منه لان الله تعالى من يهدى الى مايوصل الى المطلوب وكل من يهدى الى مايوصل الى المطلوب مسؤل منه فينتج الله تعالى مسؤل منه فى جميع الامور (ونصلى على محمد) ولفظ محمد علم للنبى عليه السلام والعلم ماتشخص معناه (وعلى عترته) اى وعلى اله واصحابه واتباعه (اجمعين) وهو تأكيد معنوى للعترة وقوله نصلى جملة فعلية معطوفة على قوله نسئله اونحمد وباعتبار الموضوع ايضا قضية حملية مهملة موجبة فان قلت ان كل واحد من قوله نصلى ونسئل انشاء وان كان كل واحد منهما خبرا لفظا فلايكون القولان المذكوران قضيتين لان القضية مركب تام خبرى يحتمل الصدق والكذب وانشاء لايحتمل الصدق والكذب وان كان مركبا تاما فظهر ان جملة نصلى ونسئله ليستا بقضيتين قلت ان كل واحد من قوله نصلى ونسئله خبران لفظا وحقيقة وان تضمنا معنى الانشاء فيكونان قضيتين باعتبار خبريتهما وان لم يكونا قضيتين باعتبار تضمنهما معنى الانشاء فافهم تصوير قياس الصلوة هكذا التصلية على النبى عليه السلام واجبة لان التصلية على النبى عليه السلام مأمور الشارع بقوله تعالى ياايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومأمور الشارع بهذه الآية واجب فينتج التصلية على النبى عليه السلام واجبة او يقال فى تصوير القياس النبى عليه السلام مستحق للتعظيم بالتصلية لان النبى عليه السلام من ارسله الله تعالى رحمة للعالمين وكل من ارسله الله تعالى رحمة للعالمين فهومستحق للتعظيم بالتصلية فينتج النبى عليه السلام مستحق للتعظيم بالتصلية (امابعد فهذه رسالة) كلة بعدمبنى عارض غير لازم بمعنى ماينفك

عن البناء لان المبنى ماكان حركته وسكونه لابعامل وهو اما المبنى الاصل وهو اربعة الاول هو الحرف والثانى هو الماضى والثالث هو الامر بغير اللام والرابع هو الجملة والمبنى العارض هو ماناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وهو على قسمين فالاول مبنى عارض لازم وهو مالاينفك عن البناء مثل المضمرات واسماء الاشارات والثانى عارض غير لازم وهو ماينفك عن البناء مثل كلمة بعد ههنا فانها مبنية على الضم جبرا للنقصان لانها مقطوعة عن الاضافة ههنا مع ان استعمالها انما هو بالاضافة لكونها من الاسماء اللازمة الاضافة فظهر ان كلمة بعد ههنا مبنى عارض غير لازم فافهم وكلمة اما لتفصيل المجمل الذهنى ههنا عند البعض مع التأكيد وقائم مقام اما لتضمنها معنى الشرط وانما جاء الفاء فى جواب اما للاشارة الى الامور الذهنية وهى الالفاظ والرسالة هى العبارات المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار كما قال الشيخ مصطفى رحمه الله تعالى فى نتايج الافكار فحينئذ قوله هذه وهو موضوع القضية ههنا عبارة عن الالفاظ الذهنية ومحمول هذه القضية وهو قوله رسالة عبارة عن الالفاظ الحاضرة المدلولة بالنقوش المكتوبة فى الاوراق فيكون الحمل مفيدا بين المحمول والموضوع فانهما متغايران بالاعتبار وان كانا متحدين بالذات فان التغاير الاعتبارى بين الموضوع والمحمول ذهنا والاتحاد خارجا يكفى فى افادة الحمل فتوجه الى حقيقة الحال فلا تلتفت الى القيل والقال ومجموع قوله اما بعد فهذه رسالة مركب تام خبرى بمعنى مايصح السكوت عليه ويحتمل الصدق والكذب بل من مبادى التصديقات وباعتبار اما شرطية بمعنى مالاينحل طرفاها الى مفردين ومتصلة بمعنى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واتفاقية لعدم وجود العلاقة المشعور بها ابين المقدم والتالى لكن ندعى علية المقدم الى التالى لقصد المبالغة فى التالى فيكون هذه القضية لزومية ادعاعية واتفاقة عامة وقال العصام رحمه الله تعالى فى حاشية التصديقات ان استعمال الاتفاقية العامة فى القياسات الخلفية فى القياسات الحقية والقياسات العكسية بل فى القياسات الافتراضية جائز كما يجوز استعمالها فى محاورات اللغات لقصد المبالغة فى وقوع التالى ومن هذا القبيل كلمة اما الواقعة فى اوائل الكتب انتهى كلامه وباعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع هذه القضية الشرطية المتصلة محصورة مسورة

موجبة كلية او التضمن كلما اما معنى مهما سور الموجبة الكلية فى الشرطية المتصلة فحينئذ هذه القضية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية وان كانت اتفاقية حقيقة وتصويرها هكذا مهما وجد شئ فى الدنيا بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والصلولة فاقول هذه رسالة فيكون كلمة بعد على هذا التصوير معمول الشرط وظرفه وهو اولى من كونها معمول الجزاء وهى موضوعة للمكان الانقطاعى فى الاصل شبه الزمان الانقطاعى بالمكان الانقطاعى فى مطلق الانقطاع والتفاوت واستعيرت كلمة بعد الموضوعة للمكان الانقطاعى فى الزمان الانقطاعى ههنا فافهم اعلم ان الشرطية لاينحل طرفاها الى مفردين عند عمر الكاتبى وما لايكون طرفاهامفردين عندالشيخ اوقضيه تقتضى نسبتها تفصيل الطرفين عند العصام رحمه الله وهى اما متصلة وهى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب معا او فى احدهما فقط اوبنفيه والمتصلة اما اتفاقية فالزومية هى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والعلاقة مابه يستصحب احد الشيئين للآخر كما قال القطب كالعلية والتضايف وانواع العلية ثلثة الاول ان يكون المقدم علة للتالى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانى ان يكون التالى علة للمقدم كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة والثالث ان يكون المقدم والتالى معلولى علة واحدة كقولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار مع ضياء الارض معلولان لطلوع الشمس ومثال التضايف قولنا كلما كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه لان ابوةزيد وبنوة عمرو متضايفان والاتفاقية هى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لالعلاقة بينهما بل بمجرد التوافق كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة هى اما منفصلة حقيقية واما مانعة الجمع فقط واما مانعة الخلو فقط فالمنفصلة الحقيقية مايكون التنافى او نفيه فيه فى الصدق والكذب معا كقولنا العدد اما زوج او فرد ومانعة الجمع فقط مايكون التنافى او نفيه فيه فى الصدق فقط كقولنا هذا الشبح اما شجر او حجر ومانعة الخلو فقط

مايكون التنافى اونفيه فيه فى الكذب فقط كقولنا هذا الشيخ امالاحجر واما لاشجر والمنفصلة عنادية اواتفاقية فالعنادية مايكون التنافى فيها لذاتى الجزئين والاتفاقية مايكون التنافى فيها بمجرد توافق الجزئين والشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان ثلثة شخصية ومحصورة مسورة ومهملة ولايوجد للشرطية طبيعية فالشخصية للشرطية ماكان الحكم فيها على وضع معين وزمان معين كقولنا ان جئتنى اليوم راكبا فاكرمتك والمحصورة المسورةلها مابين فيها فيها كية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا اوبعضا والمهملةلها مالم يبين فيها كية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا او بعضا وان قال البعض كلية الشرطية انيكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع واللازمان وجزئية الشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان والمخصوصة للشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على وضع معين وزمان معين والمحصورة المسورة من الشرطية ايضا اربعة موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية فالموجبة الكلية منها قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع والسالبة الكلية منها قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع والموجبة الجزئية منها منها قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع والسالبة الجزئيةمنها قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع * وسور الشرطية هو اللفظ الدال على كية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان وسور الحملية هواللفظ الدال على كية افراد الموضوع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلة كلما ومهماومتى وسور المنفصلة الموجبة الكلية كلةدائما وسور السالبة الكلية هو ليس البتة فى المتصلة والمنفصلة معا وسور الموجبة الجزئية فيهما قديكون وسور السالبة الجزئية فيهما قدلايكون وليس كلما وليس مهماوليس متى فى المتصلة وليس دائما فى المنفصلة وان ذكر فى المتصلة كلة ان واذاولو فيكون المتصلة مهملة واذاذكر فى المنفصلة كلة اما واوبدون السور فيكون المنفصلة مهملة وسور الموجبة الكلية الحملية هوكلة كل وقاطبة وطر اولام

الاستغراق وكون الاضافة للاستغراق وسور السالبة الكلية الحملية لفظ لاشئ ولا واحد ولا اصلا ولاقطعا ولامطلقا ولاشك ولامحالة وامثالها وسور الموجبة الحملية هو كلة بعض وواحد وكلة قد الداخلة على المضارع المفيدة للتقليل الذى هو بمعنى البعض وكلة من البعضية وامثالها وسور السالبة الجزئية الحملية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وليس اصلا وامثالها وليس كل يدل على رفع الايجاب الكلى بالمطابقة وعلى السلب الجزئى بالالتزام فان رفع الايجاب الكلى عبارة عن الايجاب للبعض والسلب عن البعض والايجاب للبعض موجبة جزئية والسلب عن البعض سالبة جزئية فح يكون السلب الجزئى لازما لرفع الايجاب الكلى الذى هو معنى مطابقى للفظ ليس كل فيكون ليس كل سور السالبة الجزئية التزاما ولفظ السور فى الاصل بمعنى قلعة البلد فشبه الالفاظ المذكورة من لفظ كل ومن لاشئ وكلما ومهما ومتى وغيرها الى القلعة فى الحصر والاحاطة ونقل لفظ السور من قلعة البلد الى الالفاظ المذكورة فح يكون اطلاق لفظ السور على هذه الالفاظ من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به فاعتبر حقيقة الحال ولاتلتفت الى القيل والقال مولفة اوكائنة ﴿ فى المنطق ﴾ ظرف لغو اوظرف مستقر صفة للرسالة والمنطق باعتبار غايته هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر وباعتبار موضوعه هو علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال الى المجهولات وانما سمى علم الميزان منطقا لانه يورث القدرة الى النطق ﴿ اوردنا فيها ﴾ صفة بعد صفة للرسالة اى ذكرنا فى هذه الرسالة ﴿ ما ﴾ اى القواعد المنطقية والمسائل الميزانية التى ﴿ يجب ﴾ بالوجوب الاستحسانى فان الوجوب ثلثة وجوب شرعى ووجوب عقلى ووجوب استحسانى فالاول مايكون تاركه مستحقا للعقاب والثانى هو امتناع الانفكاك كما قال الكلنبوى فى حاشية الجلال والثالث مايكون تركه قبيحا والوجوب ههنا بالمعنى الثالث فان تحصيل القواعد المنطقية وكسب المسائل الميزانية واجب بالوجوب الاستحسانى لكون القواعد الميزانية آلة الى سائر العلوم فلذا قال الامام الغزالى عليه رحمة البارى من لامنطق له فلا اعتماد لعلمه ولاشك فى كون

تحصيل المنطق فرضا كفاية وانما الشك فى كون تحصيل علم المنطق فرضا عينا انتهى كلامه (استحضارها) اى حفظ القواعد المنطقية والمسائل الميزانية (لمن يبتدئ فى شئ) والشئ مايصح ان يعلم ويخبر عنه وهوههنا عبارة عن العلم بقرينة قوله من العلوم ويورد هذا السؤال الى بعض الطلبة ويقبل الجواب هكذا (من العلوم) اى علم كان من غير المنطق ٢ والعلم حصول صورة الشئ فى العقل عند الميزانيين (مستعينا بالله تعالى) لفظ الله اسم للذات المستجمع لجميع الصفات (انه مفيض الخير والجود) يعنى الله تعالى مستعان منه لان الله تعالى مفيض الخير والجود ومفيض الخير والجود مستعان منه فينتج من الشكل الاول ومن الضرب الاول قولنا الله تعالى مستعان منه وقوله مستعينا بالله حال من فاعل اوردنا وهو لرد المعتزلة والحال مابين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا اومعنى وهى سبعة انواع الاول حال دائمة كما فيما نحن فيه والثانى حال منتقلة والثالث حال متواطئة والرابع حال مؤكدة والخامس حال مترادفة والسادس حال متداخلة والسابع حال مقدرة كقول المولى لعبده ادالى الفا وانت حر قال شارح منار ابن ملك حاصل هذا القول اديا عبدى الى الف درهم حال كونك مقدر الحر وقوله وانت حر حال مقدرة من ضمير المخاطب تحت قوله ادلان كمال الانقطاع بين الانشاء والاخبار مانع عن عطف قوله وانت حر على قوله ادفان قوله وانت حر اخبار وقوله ادانشاء ولا يجوز عطف الاخبار على الانشاء لعدم الجامع بينهما فظهر كون هذا القول حالا مقدرة وحرية العبد معلقة الى الاداء انتهى كلامه والخير ماينتفع به والجود اعطاء الله تعالى نعمه الالهية الى عباده والمفيض مسيل الماء فشبه كل واحد من الخير والجود بقطرات الامطار فى الكثرة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة مكنية واثبات المفيض واضافته الى الخير والجود استعارة تخييلية عند الخطيب * اعلم ان للمنطق طرفين الاول تصورات والثانى تصديقات وموضوع طرف التصورات هو المعلومات التصورية ٣ وموضوع طرف التصديقات هو المعلومات التصديقية التى هى عبارة عن القياس وانواعه من الاقترانى والاستثنائى ومن الصناعات الخمس ومبادى التصورات هى الكليات

٢ والمنطق آلة لغيره وعلم لنفسه فلا يلزم ان يكون المنطق آلة لنفسه على ماقال البعض (منه)

٣ والمعلومات التصورية عبارة عن القول الشارح وانواعها الاربعة من الحد التام والناقص ومن الرسم التام والناقص (منه)

الخمس من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ومقاصد التصورات هى القول الشارح وانواعها الاربعة من الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص ومبادى التصديقات هى القضايا واحكامها من التناقض والعكس المستوى وعكس النقيض وتلازم الشرطيات ومقاصد التصديقات هى القياس وانواعها باعتبار الصورة والمادة من الاقترانى والاستثنائى ومن الصناعات الخمس فوضع المصنف رحمه الله تعالى فى هذه الرسالة تسعة ابواب الباب الاول منها دوال (ايساغوجى) اى الكليات الخمس وهى جنس نوع وفصل وخاصة وعرض عام وانما قدر المضاف الذى هو لفظ الدوال لتصحيح الحمل بين المبتدأ والخبر فان المبتدأ ههنا هو الباب الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ التى وقعت حصة معينة نوعية وجزأ معينا نوعيا من الرسالة وخبره لفظ ايساغوجى وهو عبارة عن المعانى التى هى الكليات الخمس كما هو المختار من بين الاحتمالات السبعة والالفاظ جمع لفظ وهو صوة من شانه ان يصدر من الفم معتمدا على المخرج والمعنى مايقصد بشئ او صورة ذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ وهما متباينان بحسب الحمل فلا يوجد بينهما اتحاد خارجى فيحتاج الى تصحيح الحمل بحذف المضاف فى طرف الخبر بان يقال ههنا الباب الاول دوال ايساغوجى او فى طرف المبتداء بان يقال ان مدلولات الباب الاول ايساغوجى لكن تقدير المضاف فى طرف الخبر بعد الاحتياج الى الحذف وتقديره فى طرف المبتدأ قبل الاحتياج الى الحذف وتقدير المضاف بعد الاحتياج الى الحذف اولى من تقديره قبل الاحتياج الى الحذف فتأمل اعلم ان الحمل كون المتغايرين ذهنا متحدين خارجا وهو ثلاثة. الاول هو الحمل المتواطئ وهو حمل هو هو اى لايحتاج الى التأويل كقولنا زيد انسان والثانى حمل ذو وهو حمل يحتاج فى صحته الى التأويل بكلمة ذو كقولنا زيد ذو كتابة والثالث حمل اشتقاق وهو حمل يحتاج فى صحته الى التأويل بالاشتقاق كقولنا زيد كاتب وشرط صحة الحمل هو الاتحاد الخارجى بين الموضوع والمحمول بطريق ان يكون الخبر حال المبتدأ كقولنا زيد كاتب او بطريق ان يكون الخبر حال متعلق

المبتدأ كقولنا زيد ابوه كاتب ولولم يكن بينهما اتحاد خارجي لزم صحة حمل احد المتباينين على الاخر لكن اللازم باطل والملزوم مثله وشرط افادته هو التغاير الذهنى بينهما لانه لولم يوجد بينهما التغاير الذهنى لزم حمل الشئ على نفسه ولافائدة فيه فتأمل وقوله الباب الاول دوال ايساغوجى باعتبار الموضوع شخصية على المذهب المشهور لكون لام الباب الاول محمولا على العهد النوعى ومهملة على التحقيق لكون الباب الاول عبارة عن الالفاظ وهى من قبيل الاعراض وتشخص الاعراض تابع الا تشخص محلها ومحل الالفاظ ههنا المتلفظون بهذه الالفاظ وان قام الالفاظ بالهواء المتكيف بكيفية الصوت واهمل فى هذه القضيه عن السور وعن بيان كمية المتلفظين فيكون هذه القضية مهملة على التحقيق * وقال البعض من المنطقيين ان لام العهد النوعى سور الموجبة الكلية فيكون القضية التى دخلت عليها لام العهد النوعى محصورة موجبة كلية عند ذلك البعض وقس على هذه القضية باعتبار الموضوع البواقى الاواتى من قوله الباب الثانى دوال قول الشارح والباب الثالث دوال القضايا والباب الرابع دوال القياس ولفظ ايساغوجى فى الاصل ثلث كلمات يونانية الاول منها ليس بمعنى انت والثانية منها اغو بمعنى انا والثالثة منها اجى بمعنى ثمه وجمع العلماء العربية هذه الكلمات الثلثة ونقلوا من اللغة اليونانية الى اللغة العربية وجعلوا لفظ ايساغوجى علما واسما للورد الذى كان له خمسة اوراق وشبه المنطقيون الكليات الخمس الى ذلك الورد ونقلوا اسم المشبه به الى المشبه فيكون التسمية من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به ﴿ اللفظ الدال بالوضع ﴾ واللفظ صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج ومطلق الدلالة كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو قسمان دلالة لفظية وغير لفظية فالدلالة اللفظية مايكون الدال فيه لفظا والدلالة الغير اللفظية مالايكون الدال فيه لفظا والمراد ههنا هو الدلالة اللفظية بقرينة اللفظ فى قوله اللفظ الدال بالوضع والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى وقوله اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وقوله بالوضع احتراز عن الدلالة اللفظية العقلية والطبعية وانما قسم

المنطقيون الدلالة اللفظية الوضعية وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى للعالم بالوضع الى المطابقة والتضمن والالتزام دون غيرها لانها منضبطة ومطردة وغيرها ليس بمنضبطة ولامطردة مع ان البحث فى الفن من القاعدة المطردة ولابحث فى المنطق من القاعدة الغير المطردة فافهم (يدل) اى اللفظ الدال بالوضع (على تمام اما) اى على كل المعنى ومجموعه وانما قال على تمام ماليتم المقابلة الى قوله وعلى جزئه (وضع) اى اللفظ وضعا قصديا بل وضعا صريحا (له) اى لتمام المعنى (بالمطابقة) اى بطريق المطابقة فظهر ان تعريف المطابقة المستفاد من التقسيم ضمنا فهو دلالة اللفظ على تمام ماوضع له والوضع المعتبر فى الدلالة المطابقية فهو وضع قصدى ووضع صريحى والوضع المعتبر فى التضمن والالتزام فهو غير قصدى بل وضع ضمن فيهما ولولم يوجد فى الدلالة التضمنية والالتزامية الوضع الضمنى لم يصح تقسيم الدلالة اللفظية الى المطابقة والتضمن والالتزام لكون الموضع معتبرا فى المقسم بل يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فتدبر ولام اللفظ للجنس عند سيد المحققين فيكون القضية طبيعية لان التقسيم عنده للماهية او للاستغراق عند التفتازانى فيكون القضية محصورة مسورة موجبة كلية على مذهب التفتازانى فان التقسيم عنده للافراد لان التقسيم عنده ضم مفهوم الاقسام المتباينة اوالمتخالفة الى افراد المقسم وعند السيد الشريف ضم مفهوم الاقسام المتباينة اوالمتخالفة الى مفهوم المقسم فيكون التقسيم عند السيد قضية حملية طبيعية مرددة المحمول ويكون التقسيم عند التفتازانى حملية محصورة مسورة موجبة كلية مرددة المحمول فتوجه الى المذهبين فاعتبر اوجههما (وعلى جزئه) اى يدل اللفظ على جزء ماوضع له والجزء مايتركب الشئ منه ومن غيره والكل مايتركب من الاجزاء (بالتضمن) اى بطريق التضمن (ان كان) اى ان وجد (له جزء) اى لما وضع له جزء انما قال ان كان له جزء دفعا لتوهم المعنى التضمن لمثل لنقطة بل تنبيها الى كون التضمن اخص مطلقا من المطابقة فظهر ان تعريف التضمن المستفاد من التقسيم ضمنا فهو دلالة اللفظ على جزء ماوضع له ان كان له جزء (وعلى مايلازمه) اى يدل اللفظ على لازم ماوضع له (فى الذهن) اى

لزوما ذهنيا والذهن قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات
﴿ بالالتزام ﴾ اى بطريق الالتزام فظهر ان تعريف الالتزام المستفاد من التقسيم
فهو دلالة اللفظ على مايلازمه فى الذهن وانما قيده بقوله فى الذهن تنبيها
على كون اللزوم الذهنى شرطا للدلالة الالتزامية عند المنطقين ولا يكفى
فيها اللزوم الخارجى اعلم ان اللزوم وهو امتناع الانفكاك اماذهنى واماخارجى
فاللزوم الذهنى كون الشئ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره واللزوم
الخارجى كون الشئ بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه
واللزوم الذهنى اما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى الاعم واما غير بين
فاللزوم البين بالمعنى الاخص مايكون تصور الملزوم فيه كافيا فى جزم اللزوم
مثل لزوم كون الاثنين ضعف الواحد لماهية الاثنين واللزوم البين بالمعنى
الاعم ما يكون تصور اللازم والملزوم معا فيه كافيا فى جزم الذهن باللزوم
بينهما مثل لزوم الزوجية للاربعة واللزوم الغير البين مايفتقر جزم الذهن
باللزوم الى وسط مثل لزوم ضياء الارض لوجود النهار بواسطة طلوع
الشمس لانا اذا قلنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وكلما
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فيكون طلوع الشمس حدا اوسط
بين اللازم والملزوم بل يكون طلوع الشمس تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى
فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ومن الصغرى المتصلة والكبرى
المتصلة قولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ومثل هذا التصوير
يسمى اثبات الملازمة بطريق التوسط والمعتبر فى الدلالة الالتزامية هو اللزوم
الذهنى عند الميزانيين لانه مطرد واللزوم الخارجى غير مطرد والمعتبر فى فن
المنطق هو المطرد والمعتبر فى الدلالة الالتزامية عند الاصوليين هو مطلق
اللزوم سواء كان ذهنيا او خارجيا وثمرة الخلاف بين المزهبين ان الاصوليين
يعتبرون القاعدة الاكثرية كما يعتبرون القاعده الكلية وقالوا للاكثر حكم
الكل والميزانيون لايعتبرون القاعدة الاكثرية فافهم * والدلالة اللفظية
الوضعية ثلثة انواع لان الدلالة اللفظية اما دلالة اللفظ على تمام ماوضع له
واما دلالة اللفظ على جزء ماوضع له ان كان له جزء واما دلالة اللفظ على
مايلازمه فى الذهن ودلالة اللفظ على تمام ماوضع له فهى مطابقية ودلالة

اللفظ على جزء ماوضع له ان كان له جزء فهى تضمنية ودلالة اللفظ على مايلازمه فى الذهن فهى التزامية فينتج القياس الحاصل من الاقترانى الخامس قولنا الدلالة اللفظية الوضعية اما مطابقية واما تضمنية واما التزامية وكل شئ شانه كذا ثلثة انواع فالدلالة اللفظية الوضعية ثلثة انواع وانما ذكر الواو الواصلة الكائنة للجمع المطلق مقام او الفاصلة اشارة الى ان تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام من قبيل التقسيم الاعتبارى بمعنى ضم قيود متخالفة الى المقسم وليس التقسيم المذكور من قبيل التقسيم بمعنى ضم قيود متباينة الى المقسم لانه اشار بذكر الواو مقام او الى اجتماع هذه الاقسام الثلثة فى مادة واحدة فان التضمن اخص مطلقا من المطابقة عند الجمهور وان ذهب الامام فخر الدين الرازى عليه رحمة البارى الى المساوات بينهما بحسب التحقق وكذا التضمن اخص من وجه من الالتزام بحسب التحقق وان كان بين هذه الاقسام الثلثة تباين كلى بحسب المفهوم ولابد للاخص المطلق والاخص من وجه من مادة الاجتماع فاشار بذكر الواو الكائنة للجمع المطلق مقام او الفاصلة الى مادة الاجتماع وقال وعلى جزئه آه وعلى مايلازمه اه ولم يقل او على جزئه اه او على مايلازمه اه ومادة اجتماع هذه الاقسام الثلثة مثل لفظ الانسان فانها مجتمعة فيه كما سيجئ فالدلالات الثلث (كالانسان فانه) اى الانسان (يدل) اى الانسان (على) تمام (الحيوان الناطق بالمطابقة) يعنى دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لان دلالة الانسان على الحيوان الناطق دلالة اللفظ على تمام ماوضع له ودلالة اللفظ على تمام ماوضع له مطابقة فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول بطريق الصغرى السهلة الحصول ان دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة (وعلى احدهما) اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن) انما سميت تضمنية لان اللفظ يدل على الجزء الذى هو فى ضمن المعنى الموضوع له (وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة) اى يدل لفظ الانسان عليهما (بالالتزام) لكونهما لازمى ماوضع له لزوما ذهنيا يعنى دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة التزامية لان دلالة الانسان ٢ على قابل العلم وصنعة الكتابة دلالة اللفظ على مايلازمه فى الذهن ودلالة اللفظ على مايلازمه

٥ وانما سميت دلالة اللفظ على تمام ماوضع له مطابقة لكون اللفظ وتمام المعنى من قبيل طابق النعل بالنعل فافهم (منه)

٢ التمثيل بقابل العلم وصنعة الكتابة مبنى على مذهب الامام فان قابل العلم وصنعة الكتابة لازم بين بالمعنى الاعم للانسان واللزوم البين بالمعنى الاخص شرط فى الدلالة الالتزامية عند الجمهور فحينئذ هذه الدلالة مبنى على مذهب الامام لان اللزوم البين بالمعنى الاعم يكفى فى الدلالة الالتزامية عنده كما سبق (منه)

فى الذهن التزامية فينتج دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة التزامية وانما مثل المص الدلالات الثلث بلفظ الانسان اشارة الى مادة الاجتماع كما سبق ومادة افتراق المطابقة عن التضمن مثل النقطة على مافرضنا وضع النقطة لماصدقت عليه فانها فى الاصل نهاية الخط ومادة افتراق المطابقة عن الالتزام مثل لفظ الواجب الوجود فانه يدل بالمطابقة على ذات الله تعالى ولايوجد لذات الله تعالى لازم فلا التزام فيه ومادة افتراق الالتزام عن التضمن مثل لفظ النقطة لان لفظ النقطة يدل على عدم الانقسام بالالتزام ولاتضمن فيها على مافرضنا ومادة افتراق التضمن عن الالتزام فهى مبنية على الفرض بذهول الذهن فى اللفظ عن جميع لوازمه ومن اراد التفصيل فى النسبة بين الاقسام الثلث فليراجع الى شرحنا على الشمسية الموسوم بميزان الانتظام (ثم اللفظ سواء كان دالا بالمطابقة اوبالتضمن اوبالالتزام لان افراد التضمن والالتزام وتركيبهما تابعان بافراد المطابقة وتركيبها كما كان التضمن والالتزام تابعين الى المطابقة وان قال البعض لايوجد الافراد والتركيب فى التضمن والالتزام وان ثبت عدم وجود الافراد والتركيب فيهما بالمغالطات العامة الورود لكن لاتلتفت الى قول هذا البعض لانه فرية بلا مرية (امامفرد) يعنى ان اللفظ امامفرد وامامركب لان اللفظ اما مالايراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه واما مايراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل مالايراد منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد وكل مايراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان اللفظ امامفرد واما مركب ونفرض هذه النتيجة فصغرى ونضم اليها كبرى فنقول وكل شئ شأنه كذا فهو نوعان فينتج القياس الحاصل ان اللفظ نوعان وهو المطلوب والمفرد امامقابل التثنية والجمع وهومالايكون فيه علامة التثنية والجمع واما مقابل المضاف وهو ماليس بمضاف والامقابل للمركب (وهو) اى المفرد المقابل للمركب (الذى) ٣ اى اللفظ بقرينة قوله ثم اللفظ وهو جنس قريب للمفرد وقوله (لايراد) ا٥فصل قريب له وهو مايميز الشئ عمايشاركه فى الجنس القريب والجنس القريب مايكون جنسا من غير واسطة (بجزء منه) اى من اللفظ (دلالة على جزء معناه) اى على جزء معنى

٣ قوله الذى لايراد آه مركب من الجنس القريب والفصل القريب وكل مركب من الجنس القريب والفصل القريب حد تام قوله الذى لايراد آه حد تام وقوله وهو الذي لايراد بجزء منه اه قضية حملية طبيعية لان هذا القول هو عكس التعريف لكون المبتدأ معرفا والتعريف خبرا فاذا كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون الحكم فى القضية على المفهوم فيكون القضية الحملية طبيعية فتفطن (منه)

هذا اللفظ والقيود الخمسة منفية فى تعريف المفرد وفى تعريف المركب مثبتة الاول مايكون للفظه جزء ولايكون لمعناه جزء مثل لفظ النقطة كما سبق والثانى مالايكون للفظه جزء ويكون لمعناه جزء مثل لفظ ق علما لشخص والثالث مالايكون للفظ والمعنى جزء ولايدل جزء اللفظ على جزء المعنى مثل الانسان والرابع مايكون للفظه ولمعناه جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكن لايدل على المعنى المراد مثل لفظ عبد الله فان العبد يدل على العبودية ولفظة الله تدل على الوهية ولايراد المعنيان المذكوران ههنا فان لفظ عبد الله علم شخص مفرد منقولا عن المعنى الاضافى الى المعنى العلمى واذا اريد المعنى الاضافى منه فهو مركب اضافى كرامى الحجارة والخامس مايكون للفظه ولمعناه جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى المراد لكن لايكون ذلك المعنى مقصودا بل يكون المقصود من ذلك اللفظ هو المعنى العلمى مثل الحيوان الناطق علما لشخص فان الحيوان يدل على جسم تام حساس متحرك بالارادة والناطق يدل على ذات ثبت له النطق لكن هذين المعنيين ليسا بمقصودين ههنا فان المقصود من هذا اللفظ ههنا هو المعنى العلمى وقد لايكون للفظ والمعنى جزء مثل لفظ ق علما للنقطة وح يكون القيود المنفية فى المفرد ستة مع ذلك (كالانسان) يعنى الانسان مفرد لان الانسان مالايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه وكل مالايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه فهو مفرد فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول من الشكل الاول ان الانسان مفرد والتقابل بين المفرد والمؤلف هو العدم والملكة لان تعرف المفرد عدمى قابل للوجودى وتعريف المركب وجودى واذا كان العدمى قابلا للوجود بان يقال ههنا الافراد هو عدم التركيب عما من شانه التركيب فيكون التقابل هو العدم والملكة فحينئذ التقابل بين المفرد والمؤلف هو العدم والملكة (واما مؤلف وهو) اى المؤلف (الذى) اللفظ الذى (لايكون) اى ذلك اللفظ (كذلك) اى لايكون ذلك اللفظ مثل المفرد يعنى ان القيود الخمسة المنفية فى المفرد فهى مثبتة فى المركب يعنى ان المؤلف مايراد بجزء منه الدلالة على هذا المعنى بقرينة المقابلة وقوله هو الذى لا يكون كذلك باعتبار الطرفين حملية اعلم ان الحملية المستعملة فى العلوم تصديقا انما يراد

فيها الذات من الموضوع ويراد المفهوم من المحمول لانه لو اريد المفهوم منهما معا لم يوجد بينهما تغاير الذهنى ولايفيد الحمل بل يكون الحملية حينئذ طبيعية لكون الحكم فيها على المفهوم مع ان الطبيعية من قبيل التصورات كما قال السيد الشريف والعصام رحمهما الله فى حاشية التصديقات وحينئذ لايستعمل الطبيعية فى العلوم تصديقا لان مايستعمل فى العلوم تصديقا يحكم فيها على الافراد ويحكم فى الطبيعية على المفهوم فلاتستعمل الطبيعية فى العلوم تصديقا وقوله وهو الذى لايكون كذلك قضية حملية طبيعية مستعملة ههنا تعريفا للمؤلف فان المعرف الذى هو المؤلف مرجعا للضمير فهو مبتدأ ههنا والتعريف وهو قوله الذى ويكون آه خبر المبتدأ وكلما كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون الحملية عكس التعريف فيكون الحكم فيها على المفهوم بل على طبيعة الموضوع فيكون الحملية طبيعية وهى من قبيل التصورات فى الحقيقة وان كانت من قبيل التصديقات فى الصورة ولذا قال بعض الفضلاء لايكون بين التعريف والمعرف حكم حقيقى اذا كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون التعريف مع المعرف على هذا التقدير عكس التعريف كما يكون تعريفا المؤلف والمفرد ههنا كذلك بل يكون بينهما حكم صورى فانهما متحدان بالذات ومتغايران بالاجمال والتفصيل اما اذا كان التعريف موضوعا والمعرف محمولا فيكون الحملية على هذا التقدير موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث تستنبط منها احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول وقال الشيخ الرضى فى شرح الكافية فى قوله ومن خواصه دخول اللام ان عكس التعريف عند العلماء العربية ان يجعل نقيض المعرف مبتدأ ونقيض التعريف خبراً وطرد التعريف عند العربية ان يجعل نقيض التعريف مبتدأ ونقيض المعرف خبرا كما اذا قلنا فى تعريف الاسم انما ليس باسم فهو ليس بما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فى عكس التعريف وكما اذا قلنا فى تعريفه كل مالا يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهو ليس باسم فى طرد التعريف عند العربية وعند المنطقيين ان عكس التعريف ان يجعل المعرف مبتدأ والتعريف خبرا وطرد التعريف عند المنطقيين ان يجعل

مقاصد التصديقات واما تصور ساذج ان كان قولا شارحا وتعريفا او مركبا اضافيا او مركبا وصفيا وكل واحد من القضية والقياس فهو مركب تام والمركب التام ما يصح السكوت عليه وكل واحد من القول الشارح ومن التعريف والمركب الوصفى فهو غير تام والمركب الغير التام ما لا يصح السكوت عليه (منه)

٤ وطرد التعريف يصح ان يقع كبرى للشكل الاول بطريق الصغرى السهلة الحصول والطبيعية لا تقع كبرى للشكل الاول فظهر ان طرد التعريف موجبة كلية (منه)

التعريف مبتدأ والمعرف خبرا انتهى كلامه وعكس التعريف طبيعية وطرد التعريف قضية حملية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يتعرف منها احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول كما اذا قلنا ههنا كل مايراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى فهو مركب ويجرى فى طرد التعريف الصغرى السهلة الحصول مثل ان يقال ههنا قولنا زيد قائم مركب لان قولنا زيد قائم مايراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى وكل مايراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى فهو مركب ٣ فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان قولنا زيد قائم مركب ويكون فى ضمن جميع عكس التعريف طرد التعريف ٤ ويكون التعريف جامعاً لافراده عكسا ويكون مانعا لاغياره طردا فظهر ان كل واحد من قوله وهو الذى لا يرد بالجزء منه الدلة على جزء معنا ومن قوله وهو الذى لا يكون كذلك قضية حملية طبيعية لكونهما عكس التعريف ولكون الحكم فيهما على طبيعية الموضوع ولم يفهم البعض حقيقة الحال فقال ما قال (كرامى الحجارة) يعنى ان قولنا رامى الحجارة مؤلف لان قولنا رامى الحجارة مايراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل مايراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو مؤلف فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول بطريق الصغرى السهلة الحصول ان قولنا رامى الحجارة مؤلف ولما كان الرامى عبارة عن ذات صدر منه الرمى والحجارة عبارة عن الاجسام الغير النامية فقولنا رامى الحجارة مايراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه لكن المقدم حق والتالى مثله وهذا التصوير دليل الصغرى السهلة الحصول فافهم (و) اللفظ (المفرد اما كلى) واما جزئى لان المفرد مالا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة واما ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة وكل مالا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فهو كلى وكل ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فهو جزئى فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان المفرد اما كلى واما جزئى وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فالمفرد نوعان فالنوع الاول هو الكلى (وهو) اى الكلى (الذى) اللفظ المفرد الذى (لا يمنع نفس تصور مفهومه) اى تصور مفهوم ذلك اللفظ المفرد بالنظر الى الذهن

(عن وقوع الشركة) اى عن وقوع شركة افرادهذا اللفظ المفرد فى مفهوم ذلك للفظ وزاد المس كلمة نفس فى تعريف الكلى لادخال الكليات الفرضية مثل ٢ العنقاء وشريك البارى وواجب الوجود والشمس فان هذه الالفاظ كليات فرضية بالنظر الى الذهن لانااذا فرضناافراد هذه الالفاظ فى الذهن يكون كل واحدمنها كليافرضيا ومطلق التصور حصول صورة الشئ فى العقل والتصور المقابل الى التصديق هو التصور الساذج والمفهوم مايفهم من اللفظ وقوله لايمنع نفس تصور آه بمنزلة الفصل القريب فيكون تعريف الكلى حدا تاما لكونه مركبا من الجنس القريب والفصل القريب والفرق بين الكلى والكل بحسب المفهوم ظاهر لان الكلى مالايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة والكل مايتركب من الاجزاء فيصدق من طرفى الكلى والكل سالبتان بطريق ان يقال لاشئ من الكل بكل وكلما صدق من طرفى الكليين سالبتان كليتان فهما متباينان كليا لكون مرجع التباين بين الشيئين هو صدق السالبتين الكليتين كما اذاقيل لاشئ من الانسان بفرس لكون الانسان حيوانا ناطقاولاشئ من الفرس بانسان لكون الفرس حيوانا صاهلا فحينئذ ان الانسان والفرس متباينان تباينا كليا بحسب المفهوم كمايكونان متباينين تباينا كليا بحسب التحقق فظهر مماقررناه ان الكل متباينان تباينا كليا بحسب المفهوم لكون مفهوم الكلى مالايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ولكون مفهوم الكل مايتركب من الاجزاء فالفرق بينهما مغايرة كلية بحسب المفهوم فان التباين الكلى بين الشيئين مغايرة كلية بينهما والفرق بين الكلى والكل بحسب التحقق ان الكلى جزء للكل والكل جزئى للكلى كما يكون الحيوان جزأ من تعريف الانسان فان تعريف الانسان حيوان ناطق فيكون الحيوان الكلى جزأ للانسان مع ان الانسان جزئى اضافى للحيوان لكون الجزئى الاضافى مايندرج تحت الاعم واذاكان الحيوان جزأ من تعريف الانسان فيكون الانسان كلا للحيوان لكونه مركبا من الحيوان والناطق ولكون المركب من الاجزاء كلا والفرق بين الكل والجزء بحسب التحقق ان الكل اخص من الجزء مطلقا لصدق الموجبة الكلية الشرطية المتصلة من طرف الكل ولصدق الشرطية المتصلة التى هى عبارة عن رفع الايجاب الكلى ههنا

٢ طائر مفروض يطير فى القاف المفروض (منه)

من طرف الجزء الذى هو الكلى ههنا بطريق ان يقال كلما تحقق الكل تحقق الجزء وليس كلما تحقق الجزء تحقق الكل وكلما صدقت هاتان القضيتان فيكون بين الكل مثل الانسان وبين الكلى مثل الحيوان عموم وخصوص مطلقا لكون مرجع العموم والخصوص المطلق هو صدق الموجبة الكلية من طرف الاخص وصدق رفع الايجاب الكلى من طرف الاعم والعموم والخصوص المطلق تباين جزئى بل مغايرة جزئية بين الشيئين فظهر ان الفرق بين الكلى وبين الكل تباين كلى بل مغايرة كلية بحسب المفهوم وبحسب التحقق تباين جزئى ومغايرة جزئية فافهم وقال البعض الفرق بين الكلى والكل ان الكلى الذى هو عبارة عن الجزء يحمل على الكلى الذى هو عبارة عن الجزئى كما يحمل الحيوان الذى هو جزء للانسان على الانسان الذى هو كل للحيوان لكونه مركبا من الحيوان الناطق كما يقال كل انسان حيوان ولا يحمل الكل على الكلى مطلقا سواء كان الحمل بالايجاب الكلى او بالايجاب الجزئى انتهى كلامه * وهذا القول منقوض بمثل الناطق فانه جزء من تعريف الانسان فيكون جزأ للانسان مع ان الانسان يحمل على الناطق الذى هو جزؤه بان يقال كل ناطق انسان وايضا ان ذلك القول منقوض بقولنا بعض الحيوان انسان فتأمل حق التأمل فتح الله تعالى لك هذا الفرق (كالانسان) يعنى ان الانسان كلى لان الانسان مالا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة وكل مالا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فهو كلى فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان الانسان كلى والنوع الثانى جزئى ولذا قال (واما جزئى) والجزئى كلى باعتبار معناه الذى هو قوله الآتى الذى يمنع نفس تصور آه لان هذا التعريف كلى ولو لم يكن الجزئى كليا مع كونه معرفا ههنا لزم التعريف بالمباين لكون الكلى عدميا بمعنى مالا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ولكون الجزئى وجوديا بمعنى مايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيكون بينهما تباين كلى وتقابل بالعدم والملكة فان الكلى عبارة عن عدم الجزئية عما من شانه الجزئية فتعين ان الجزئى باعتبار معناه فهو كلى مع ان الجزئى

عتبار افراده مثل زيد وعمرو وبكر فهوجزئى فافهم (وهو) اى الجزئى (الذى) اى اللفظ المفرد الذى (يمنع نفس تصورمفهومه) اى تصور فهوم هذا اللفظ المفرد بالنظر الى الذهن (عن وقوع ذلك) اى عن وقوع مركة افراد ذلك اللفظ المفرد فى مفهومه وزاد المصنف كلة نفس فى تعريف الجزئى احترازا عن مثل الشمس وواجب الوجود فانهما كليان وقوله الذى جنس قريب للجزئى وقوله يمنع نفس تصور مفهومه آه بمنزلة الفصل لقريب لكون هذا القول مركبا من فعل وفاعل مع ان الفصل من اقسام لمفرد كاستغرق فحينئذ ان هذا التعريف مركب عن الجنس القريب والفصل لقريب فهو حد تام والفرق بحسب المفهوم بين الجزئى والجزء ظاهر لان فهوم الجزئى مايمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة ومفهوم الجزء مايتركب منه الشئ واما الفرق بينهما بحسب التحقق فهو مثل الفرق بين لكلى وبين الكل فتدبر (كزيد) يعنى ان زيدا جزئى لان زيدا مايمنع فس تصور مفهومه عن وقوع الشركة لكون ماهية زيد هى حيوان ناطق مع التشخص وكل مايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فهو جزئى فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان زيدا جزئى (و) اللفظ المفرد (الكلى) نوعان لان اللفظ المفرد الكلى (اماذاتى) واما عرضى وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فينتج القياس الحاصل من الصغرى المنفصلة ومن الكبرى الحملية ان اللفظ المفرد الكلى نوعان والصغرى المنفصلة نظرية واثباتها بالتعريفين الآتيين يحصل بطريق ان يقال ان الكلى اما مايدخل فى حقيقة جزئياته واما مالايدخل فى حقيقة جزئياته وكل مايدخل فى حقيقة جزئياته فهو ذاتى وكل مالايدخل فى حقيقة جزئياته فهو عرضى فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان الكلى اماذاتى واما عرضى وهذه النتيجة هى الصغرى المطلوب اثباتها فتعين ان الذاتى مفرد كلى نوع اول للكلى وجنس للجنس وللنوع وللفصل كما يكون الكلى نوعا اولا للمفرد وجنسا للذاتى وللعرضى وكما يكون الجزئى كليا باعتبار مفهومه وان كان جزئيا باعتبار افراده ونوعا ثانيا للمفرد اعلم ان كل واحد من المفرد والمؤلف ومن الكلى والجزئى ومن الذاتى والعرضى ومن الجنس

والنوع والفصل ومن الخاصة والعرض العام فهو الجزئى الاضافى بمع
كل اخص يندرج تحت الاعم لان المفرد والمؤلف مندرجان تحت اللف
الاعم منهما والكلى والجزئى مندرجان تحت المفرد الاعم منهما والذا
والعرضى مندرجان تحت الكلى الاعم منهما والجنس والنوع والفص
مندرجان تحت الذاتى الاعم منهما والخاصة والعرض العام مندرجان تح
العرض الاعم منهما والجزئى الاضافى اعم مطلقا من الجزئى الحقيقى الذ
هو بمعنى مايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ومادة الاجتما
مثل زيد فانه اخص ومندرج تحت الانسان الاعم منه ويمنع نفس تصو
مفهومه عن وقوع الشركة فحينئذ يجتمع فى مثل زيد الجزئى الحقيقى والاضاف
معا ومادة افتراق الجزئى الاضافى عن الجزئى الحقيقى مثل الانسان فان
اخص مندرج تحت الحيوان الاعم منه فبان ان الجزئى الاضافى
والحقيقى بينهما عموم وخصوص مطلقا ﴿وهو﴾ اى الذاتى ﴿الذى﴾ اى الكلى
﴿ يدخل ﴾ اى الكلى ﴿ فى حقيقة جزئياته ﴾ اى فى ماهيات جزئيات ذلك
الكلى والحقيقة والماهية مابه الشئ هو هو كما قال التفتازانى فى شرح
العقائد وان قال البعض الماهية والحقيقة مايعلم به الشئ بكنهه والجزئيات
جميع جزئى كمايكون المرفوعات جمع مرفوع والمراد ههنا هو الاعم من الجزئى
الاضافى ومن الجزئى الحقيقى وان خص فى المثال الآتى الجزئى الاضافى
بالذكر وان قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس مع ان الانسان
والفرس جزئيان اضافيان لكن الحيوان داخل فى حقيقة الجزئيات
الحقيقية كما يدخل فى حقيقة الجزئيات الاضافية فانه داخل فى حقيقة زيد وفى
حقيقة هذا الفرس كمايكون داخلا فى حقيقتى الانسان والفرس فان زيد
حيوان ناطق مع التشخص وحقيقة هذا الفرس حيوان صاهل مع التشخص
كما يكون حقيقة الانسان حيوانا ناطقا وحقيقة الفرس حيوانا صاهلا مع
ان زيدا وهذا الفرس جزئيان حقيقيان والانسان والفرس جزئيان
اضافيان فتعين ان المراد من الجزئيات المذكورة فى تعريف الذاتى فهو اعم
من الجزئيات الاضافية ومن الجزئيات الحقيقية والبعض لم يفهم حقيقة الحال
فى هذا المقام فقال ما قال وقوله الذى جنس قريب لانه عبارة عن الكلى

الشامل الى الافراد والاغيار وقوله يدخل فى حقيقة جزئياته بمنزلة الفصل القريب لانه يميز الذاتى عن العرضى وعن جميع الاغيار فيكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب والفصل القريب وكل تعريف مركب من الجنس القريب والفصل القريب فهو حدتام فهذا التعريف حدتام اعلم للذاتى معنيين فالمعنى الاول خاص بالجنس والفصل وهو مايدخل فى حقيقة جزئياته وهذا التعريف غير شامل للنوع الحقيقى مثل الانسان فان الانسان لايدخل فى حقيقة جزئياته مثل زيد فان زيدا عبارة عن حيوان ناطق مع قطع النظر عن المشخصات الخارجية وكذا ان الانسان عبارة عن حيوان ناطق فيكون النوع الحقيقى عين جزئياته وحينئذ لايدخل النوع الحقيقى فى حقيقة جزئياته فلا يكون النوع الحقيقى ذاتيا على هذا المعنى الاول والمعنى الثانى عام شامل الى الجنس والنوع والفصل وهو مالايخرج عن حقيقة جزئياته والمصنف رحمه الله تعالى ذكر ههنا المعنى الاول واراد المعنى الثانى بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الدخول يستلزم عدم الخروج فحينئذ قوله يدخل بمعنى لم يخرج ونكتة المجاز ههنا دفع توهم صحة المعنى لاول الخاص ههنا وقرينة ارادة المعنى الثانى العام قوله الآتى والذاتى اما مقول آه لان المقسم الى الجنس والنوع الحقيقى والفصل فيما سيأتى هو الذاتى الكائن بالمعنى الثانى العام لا المعنى الاول الخاص فتدبر فان البعض لم يفهم حقيقة الحال فقال (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) يعنى ان الحيوان داخل فى حقيقتى الانسان والفرس لكون حقيقة الانسان حيوانا ناطقا ولكون حقيقة الفرس حيوانا صاهلا مع ان الانسان والفرس جزئيان اضافيان للحيوان فحينئذ ان الحيوان مالايخرج عن حقيقة جزئياته وكل مالايخرج عن حقيقة جزئياته فهوذاتى فالحيوان ذاتى وهو المطلوب (واما عرضى) والعرضى مفرد وكلى وذاتى لان العرضى داخل فى ماهيتى العرض اللازم والعرض المفارق فان تعريف العرض اللازم هو عرض يمتنع انفكاكه عن الماهية وتعريف العارض المفارق هو عرضى لايمتنع انفكاكه عن الماهية وكذا ان العرضى داخل فى حقيق الخاصة والعرض العام فان حقيقة الخاصة هى عرض يختص بحقيقة واحدة وحقيقة العرض العام هى عرض يعم حقائق فوق

واحدة فحينئذ ان العرضى مالايخرج عن حقيقة جزئياته فهوذاتى فينتج ان لفظ العرضى ذاتى ونوع ثان للكلى كامر وهو جنس للعرض اللازم وللعرض المفارق وكذا للخاصة وللعرض العام فتعين ان العرضى ذاتى باعتبار انواعه وهى عرض لازم وعرض مفارق وخاصة وعرض عام فحينئذ ان العرضى ذاتى باعتبار انواعه وعرضى باعتبار مفهومه وهو مايخرج عن حقيقة جزئياته فافهم فان هذه الاسئلة اوردت على اكثر الطلبة من طرف السألة عندالامتحان الذى هوعبارة عن التجربة (وهو) اى العرضى (الذى ٢) اى الكلى الذى (يخالفه) اى يخالف ذلك الكلى الى الذاتى يعنى ان العرضى عبارة عما لايدخل فى حقيقة جزئياته اوالعرضى مايخرج عن حقيقة جزئياته (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) يعنى ان الضاحك خارج عن حقيقة الانسان التى هى عبارة عن الحيوان الناطق فان العلماء الميزانية يعتبرون باقدم الخواص المترتبة للانواع فصلا وذاتيا كالناطق للانسان فان الناطق اقدم الخواص المرتبة للانسان لانه يفيد بما فى ضميره وفى افكاره فى الاكثر والاغلب بالنطق وح ان النطق اقدم الخواص المترتبة للانسان بخلاف الضاحك والكاتب فلذا اعتبروا بالناطق ذاتيا وفصلا وكذا يعتبر المنطقى اقدم الاعم للانواع ذاتيا وجنسا كالحيوان للانسان فان الحيوان اقدم الاعم للانسان بخلاف الماشى والآكل والشارب * فان الحيوان عبارة عن جسم نام حساس متحرك بالارادة وكذا الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة والجسم اقدم من الماشى والآكل والشارب فلذلك يعتبر المنطقى الناطق ذاتيا وفصلا مثلا ومثل الضاحك عرضا عاما للانسان وكذا يعتبر المنطقى الحيوان ذاتيا وجنسا للانسان مثلا لكونه اقدم اعم الانسان ومثل الماشى والآكل عرضا عاماله فلايلزم الترجيح بلامرجح وما قيل من ان تميز الذاتى عن العرضى وتميز العرضى عن الذاتى عسير لكونه ترجيحا بلامرجح فهوليس بشئ فتأمل تنل فتعين ان الضاحك خارج عن حقيقة الانسان فيكون الضاحك عرضيا (والذاتى) وضع المصنف المظهر موقع المضمر دفعا لتوهم ارادة المعنى الحقيقى من قوله يدخل فى تعريف الذاتى مع ان قوله يدخل ههنا بمعنى لايخرج بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فان الدخول مستلزم

٢ قوله الذى فى تعريف العرضى وقوله يخالفه بمنزلة الفصل القريب وكل مركب من الجنس والفصل القريبين حد تام فهذا التعريف حد تام (منه)

لعدم الخروج كما ذكر فى بعض الحواشى ولو اراد المصنف بقوله وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته المعنى الاول للذاتى الذى هو ما يدخل فى حقيقة جزئياته ولم يرد المعنى الثانى الذى هو مالا يخرج عن حقيقة جزئياته لم يناسب عبارته ههنا لمسلك تعريف الشئ اولا وتقسيمه ثانيا لان المناسب بهذا المسلك ان يعرف الذاتى اولا ههنا بالمعنى الثانى الذى هو عبارة عما لا يخرج عن حقيقة جزئياته وان يقسم ثانيا الى الجنس والنوع والفصل فان المعنى الاول لا يصدق على النوع فان حقيقة النوع عين حقيقة جزئياته كما يكون حقيقة الانسان عين حقيقة زيد وعمرو وبكر وبشر مثلا لان حقيقة الانسان حيوان ناطق وكذا حقيقة كل واحد من زيد وعمرو وبكر وبشر فهى حيوان ناطق وقيد بمع التشخص فى تعريفات تلك الجزئيات من قبيل العوارض الخارجية ولكن يصدق التعريف الثانى على النوع كما يصدق على الجنس والفصل فح يكون المراد من الذاتى فى قوله و الكلى اما ذاتى هو المعنى الثانى كما يكون المراد بالذاتى فى قوله والذاتى اما مقول فى جواب ماهو آه هو المعنى الثانى ويكون قوله يدخل فى التعريف المذكور فى المتن بمعنى لا يخرج فيصدق هذا التعريف المذكور فى المتن على النوع ايضا لان عين الشئ لا يخرج عن ذاته حتى يناسب عبارة المصنف ههنا الى مسلك تعريف الشئ اولا وتقسيمه ثانيا فتأمل اووضع المص المظهر موضع المطهر دفعا لتوهم ارجاع الضمير الى قوله عرضى فى قوله واما عرضى فانه لو قال وهو اما مقول مقام قوله والذاتى اما مقول توهم ارجاع الضمير الى عرضى فى قوله واما عرضى لانه اذا دار الضميربين القريب والبعيد فرجوعه الى القريب اولى من رجوعه الى البعيد ﴿ اما مقول فى جواب ماهو ﴾ اى فى جواب المسؤل عنه وهو عبارة ههنا عن الجنس اورد هذا السؤال على اكثر الطلبة ﴿ بحسب الشركة المحضة ﴾ اى الشركه الخالصة يعنى ان الذاتى ثلثة انواع لان الذاتى اما جنس واما نوع واما فصل وكل شئ شانه كذا فهو ثلثة انواع فالذاتى ثلثة انواع اما الكبرى فهى بديهية غير محتاجة الى البيان واما الصغرى فلان الذاتى اما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة

والخصوصية معا واما مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وكل مقول
فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة فهو الجنس وكل مقول فى جواب
ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع وكل مقول فى جواب
اى شئ هو فى ذاته فهو الفصل فينتج القياس المركب من الصغرى المنفصلة
ومن الكبريات الثلث الحملية ومن الطريق الخامس من الاقترانى ان الداتى
اما الجنس وأما النوع واما الفصل فهذه النتيجة هى عين الصغرى المطلوب
اثباتها وان احتمل ان يكون ذلك القياس من غير متعارف الشكل الثالث
لكن الراجح ان يكون القياس المذكور من الغير المتعارف الغير المشهور
من الشكل الاول لعدم الامتياز بين جزئى المنفصلة بحسب المفوم لان كل
واحد من جزئى المنفصلة يصح ان يكون معاند بفتح النون والآخر معاندا
بكسر النون والمعاند بالكسر مقدم فى الذكر فقط والمعاند بالفتح تال فى
الذكر بدون الطبع فحينئذ كون القياس المذكور من الشكل الاول راجح
وذلك القياس مع صغراء المنفصلة ومع كبرياته الثلث الحملية مذكور فى
المتن ههنا لان قول المص فيما سيأتى وهو الجنس وهو النوع وهو الفصل
كبريات حمليات ثلثه وقوله والذاتى اما مقول آه صغراه المنفصلة وهذا
القياس المذكور فى المتن من الشكل الاول ان كان قول المص والذاتى
اما مقول فى جواب ماهو واما مقول الذى هو صغرى القياس المذكور
قضية حملية مرددة المحمول وان كان قول المص والذاتى اما مقول آه
شرطية منفصلة فهذا القياس المذكور فى المتن يحتمل ان يكون من الشكل
الثالث لان الحد الاوسط الذى هو قوله مقول جزء المقدم فى الصغرى وجزء
المقدم فى الكبرى لانه محمول المقدم فى الصغرى وموضوع المقدم فى الكبرى
فيكون القياس المذكور على هذا التقدير من الشكل الثالث لكن لايمتاز
مقدم المنفصلة عن تاليها ولايمتاز تاليها عن مقدمها بحسب الطبع لان
مقدمها معاند بالكسر وتاليها معاند بالفتح كامر ويصح ان يكون مقدمها
فى الذكر تاليا فى المآل لكون المعاند والمعاند بالكسر والفتح من باب المفاعلة
ولكون بناء باب المفاعلة للمشاركة بين الاثنين فحينئذ يكون القياس المثبت
للصغرى المطوية ههنا كما قررناه من الغير المتعارف الغير المشهور من الشكل

الاول لكون الحد الاوسط جزأ غير تام من الصغرى والكبرى سمع هكذا من فحول بعض العلماء الاعلام عليهم رحمة الله الملك العلام فتدبر كمال التدبر تنل (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) يعنى ان الحيوان مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة وكل مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة فهو جنس فالحيوان جنس فحينئذ اذا سئل من الانسان مع الفرس بماهما فيجاب بالحيوان لانه اذاقيل ما الانسان والفرس فهذا القول سؤال بحسب الشركة المحضة فيكون الجواب عنه جنسا واذاسئل عن الانسان فقط بطريق ان يقال ماالانسان فهذا القول سؤال عن الماهية المختصة للانسان فيجاب عنه بقولنا حيوان ناطق فيقال انه حيوان ناطق (وهو) اى وكل مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة (الجنس) قوله وهو الجنس كبرى الشكل الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقوق الثلاثة المذكورة ههنا بقوله والذاتى امامقول آه وامامقول آه وهذه القضية شخصية باعتبار الضمير وباعتبار مرجعه موجبة كلية والسور تنوين قوله مقول لان التنوين اذا كان للتنكير فيكون سور الموجبة الكلية فى الحملية وذلك لان هذه القضية كبرى للشكل الاول اوللشكل الثالث على ماقررناه وشرط اطراد انتاج الشكل الاول بحسب الكم كلية الكبرى وان كان شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الكم كلية احدى المقدمتين لكن القياس المذكور فى المتن من ضربه الاول مع ان الضرب الاول من الشكل الثالث مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى وعلى التقديرين المذكورين ان قوله وهو الجنس باعتبار مرجع الضمير موجبة كلية وان كان هذه القضية شخصية باعتبار الضمير لكون معنى الضمير جزئيا معينا وشخصا معينا وقال بعض من لم يكن له بضاعة من الفن قطعا ان قوله وهو الجنس مهملة باعتبار مرجع الضمير فلاتلتفت الى قول هذا البعض وكذا الحال والشان فى قوله الآتى وهو النوع وهو الفصل (ويرسم) اى الجنس (بانه) اى بطريق ان يقال ان الجنس (كلى) اى مالايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (مقول) اى محمول لان كلامنا فى الاجزاء المحمولة على المعرف بفتح العين ولان كلمة القول اذا تعدى بعلى فيكون بمعنى الحمل غالبا

وان كان بمعنى الاطلاق بعضا وكلمة على فى قوله على كثيرين متعلق بقوله مقول فلذا كان قوله مقول بمعنى محمول بقرينة كلمة على وقال البعض وانما قال المصنف مقول ليتعلق اليه كلمة على وانما قال كلى موصوفا للمقول وقول هذا البعض ليس بشئ لان الكلى صفة مثل المقول وان نقل من الوصفية الى مالا يمنع نفس تصورمفهوم عن وقوع الشركة فافهم (على كثيرين مختلفين بالحقايق) احترز بقوله بالحقايق عن النوع فانه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة وبمجموع قوله مختلفين بالحقائق احترز عن الجزئيات الشخصية مثل زيد وعمرو وبكر وبشر فانها مختلفة بالعدد دون الحقيقة * واحترز بقوله بالحقائق عن النوع فان النوع كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كما سيجئ وقوله الحقائق جمع حقيقة والحقيقة والماهية مابه الشئ هو هو كما قال التفتازانى او مايعلم به الشئ بالكنه كما قال البعض وماقيل من ان الكثير اثنان واقل الجمع ثلثة عند العربية واثنان عند علماء الميزانية فيلزم فى ان يجمع الكثير بالكثيرين ان اقل الجمع ستة عند العربية واربعة عند الميزانية فهو ليس بشئ لان هذا الجمع بالنظر الى الاحاد فلا يلزم المحذور المذكور ٣ (فى جواب ماهو) احترز عن الفصل والعرض فانهما مقولان فى جواب اى شئ وقال البعض ان الكلى جنس قريب للجنس والمقول عرض عام لازم له وقوله على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو خاصة لازمة له فحينئذ هذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة فيكون قوله كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو رسما تاما وقول هذا البعض ليس بملتفت اليه لان الكلى جنس بعيد للجنس وللنوع وللفصل بواسطة الذاتى لكون الجنس البعيد هومايكون جنسا بواسطة الآخر والذاتى جنس قريب للجنس وللنوع وللفصل من غيرواسطة لكون الجنس القريب مايكون جنسا من غيرواسطة وحينئذ يكون قوله كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو مركبا من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وعلى هذا التقدير يكون قوله كلى مقول ٤ على كثيرين آه رسما ناقصا كما قال عمر الكاتبى فى الرسالة الشمسية ويسمى التعريف رسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها اوبها وبالجنس القريب انتهى كلامه ولو قال

ولو كان لفظ الكثيرين جمعا بالنظر الى انواع الكثيرين لزم المحذور المذكور لكنه جمع بالنظر الى الاحاد فلا يلزم المحذور المذكور (منه)

اعلم ان المقولية بالقوة عرض عام لازم للكليات الخمس لكونها عارضة للحقيقة جميعا كما ذكر فى المتن فتأمل (منه)

المصنف ههنا ويرسم بانه ذاتى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو لكان هذا الرسم تاما لكن المنصف قال ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين آه فيكون هذا القول رسما ناقصا على قول عمر الكاتبى فاطلع على هذا فقس البواقى الاواتى عليه من رسم النوع ومن رسم الفصل ومن رسم الخاصة ومن رسم العرض العام وحد الجنس هو ذاتى تحته انواع مختلفة الحقائق كالانسان والفرس والحمار فان حقائق هذه الانواع مختلفة لكون حقيقة الانسان حيوانا ناطقا ولكون حقيقة الفرس حيوانا صاهلا ولكون حقيقة الحمار حيوانا ناهقا اعلم ان الميزانيين جعلوا الكليات الخمس مبادى التصورات واجزاء لانواع القول الشارح من الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص باعتبار رسومها بدون حدودها لمناسبة رسومها بدون حدودها الى انواع القول الشارح لان المقولية معتبرة فى رسومها بدون حدودها مع ان المقولية معتبرة فى انواع القول الشارح كما يكون الحيوان الناطق مقولا على الانسان اذا سئل عنه بماهو بطريق ان يقال ماالانسان فيجاب بان يقال انه حيوان ناطق فلذا عرف المصنف ههنا الكليات الخمس بالرسوم دون الحدود وقال ويرسم ويرسم ويرسم آه وان قال البعض ان هذه التعريفات الخمسة حدود الكليات الخمس لكن قول هذا البعض غير معتبر عند فحول العلماء الاعلام والجنس اما قريب وهو مايكون جنسا من غير واسطة جنس آخر مثل الحيوان فانه جنس للانسان من غير واسطة واما بعيد وهو مايكون جنسا بواسطة جنس آخر كالجسم النامى فانه جنس للانسان بواسطة الحيوان لانه يقال ان الجسم النامى جنس للحيوان والحيوان جنس للانسان فينتج القياس المساوى الحاصل من الشكل الاول ان الجسم النامى جنس للجنس للانسان ويجعل هذه النتيجة صغرى ويضم المقدمة الاجنبية كبرى اليها ويقال وكل جنس للجنس للانسان فهو جنس للانسان فينتج القياس الثانى ان الجسم النامى جنس للانسان والجنس باعتبار المرتبة اربعة انواع الجنس العالى والجنس السافل والجنس المتوسط والجنس البسيط والجنس العالى مايكون تحته جنس ولايكون فوقه جنس وقال عمر الكاتبى الجنس العالى مايكون اعم الاجناس كالجوهر فانه اعم من الجسم ومن الجسم النامى ومن الحيوان الكائنة تحته والجنس السافل مايكون فوقه

جنس ولايكون تحته جنس وقال عمر الكاتبي السافل هو مايكون
الاجناس مثل الحيوان لانه اخص من الجسم النامى والجسم والجوهر
الكائنة فوقه والجنس المتوسط مايكون فوقه وتحته جنس وقال عمرالكاتبي
ان الجنس المتوسط مايكون اعم من السافل واخص من العالى مثل الجسم
والجسم النامى فانهما اعمان من الحيوان الذى تحتهما واخصان من الجوهر
الذى فوقهما والجنس البسيط مالايكون فوقه وتحته جنس وقال عمر الكاتبي
ان الجنس البسيط مايكون مباينا للكل كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس
بجنس للعقل فانها على الفرض المذكور تباين الى الجوهر كما تباين الى الحيوان
والى الجسم النامى والى الجسم ولايكون فوقها وتحتها جنس والجنس العالى يسمى
جنس اجناس بطريق التنازل وبطريق ان يقال مثلا ان الجوهر جنس
للجسم والجسم جنس للجنس النامى والجسم النامى جنس للحيوان والحيوان جنس
للانسان فينتج القياس المساوى الحاصل من الشكل الاول ان الجوهر جنس
للجنس للجنس للجنس للانسان وكل جنس للجنس للجنس للجنس للجنس للشئ
يسمى جنس الاجناس فالجنس العالى يسمى جنس الاجناس وقد يقال
لمثل الجسم النامى جنس بعيد ولمثل الجسم جنس ابعد ولمثل الجوهر جنس ابعد
بعيد فافهم ﴿ واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية ﴾ بضم
الخاء اوبفتحها وهى مايختص بحقيقة واحدة كما سيجئ وقوله اما مقول انما
هو الشق الثانى للصغرى المنفصلة المركبة من الشقوق الثلثة كما ذكرناه
﴿معا﴾ وهو مؤكد للجمعية المستفادة من الواو العاطفة الكائنة بين الشركة
والخصوصية لدفع توهم الاستيناف فى هذا الواو وباعتبار التركيب حال
منهما والعامل فى الحال هو معنى الفعل المستفادة من لامى الشركة
والخصوصية يعنى اعرف اشتراك الاشخاص الجزئية وخصوصيتها واشير
اليهما حال كونهما مجتمعين فتعين انه حال مؤكدة من بين اقسامها السبعة
التى مر بيانها فى قوله مستعينا بالله تعالى واورد هذا السؤال على اكثر الطلبة
الذين اصاب اسمهم القرعة الشرعية فتبصر ﴿ كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو ﴾
يعنى ان الانسان مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا
وكل مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو نوع

فالانسان نوع اما الكبرى فهى بينة غير محتاجة الى البيان والاثبات واما الصغرى فهى غير بينة بل محتاجة الى البيان والاثبات بالدليل الذى يحصل بطريق ان يقال ههنا ان الانسان جواب عن السؤال عن زيد وعمرو بماهما وكل جواب عن السؤال من زيد وعمرو وبماهما فهو مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا فينتج من الضرب الاول من الشكل الاول ان الانسان مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وهذه النتيجة هى عين الصغرى المطلوب اثباتها اعلم انه اذا سئل عن زيد وحده مثلا يجاب بالانسان كما يجاب بالانسان اذا سئل عن زيد وعمرو معا فانه اذا قيل مازيد وعمرو يجاب بالانسان وكذا اذا قيل مازيد يجاب بالانسان ولايجاب بالحيوان الناطق مع التشخص لان ماهية النوع عين ماهية الجزئيات دون مشخصاتها الخارجية فان ماهية زيد مع قطع النظر عن مشخصاته الخارجية هى الحيوان الناطق كما يكون ماهية الانسان هى عبارة عن الحيوان الناطق وحينئذ يكون الماهية المختصة الى زيد هى عبارة عن الحيوان الناطق فاذا سئل عن الجزئيات لشخصية منفردة او مجتمعة فيجاب بانواعها كما مثلناه فافهم (وهو) اى وكل مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا (النوع) وقوله وهو كبرى للشق الثانى من الصغرى المركبة من الشقوق الثلثة المذكورة فى المتن وحينئذ يكون القول المذكور باعتبار الضمير شخصية وباعتبار مرجعه موجبة كلية والسور تنوين قوله مقول الذى هو مرجع الضمير كما بيناه فى قوله وهو الجنس الذى هو كبرى للشق الاول من الصغرى المتصلة المذكورة فى المتن فافهم اعلم ان النوع قسمان نوع حقيقى ونوع اضافى فالنوع الاضافى هو كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو قولا اوليا كالجسم فانه نوع الجوهر لانه اذا سئل عن الجسم والجزء الذى لايتجزى بماهما بطريق ان يقال ماالجسم والجزء الذى لايتجزى فيجاب عنه بالجوهر الذى هو جنسهما فيكون الجسم نوعا اضافيا عاليا كما ستعلمه ان شاءالله تعالى (و) النوع الحقيقى (يرسم) اى النوع (بانه) اى بطريق ان يقال ان النوع الحقيقى (كلى) اى مالايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة

(مقول) اى محمول (على كثيرين) اى على اشخاس (مختلفين بالعدد) اى بالتشخص الخارجى وبصورتهم وبهيئتهم وبسيماهم (دون الحقيقة) فان حقيقتهم عين حقيقة انواعهم (فى جواب ماهو) واحترز بقوله بالعدد دون الحقيقة عن الجنس واحترز بقوله فى جواب ماهو عن الفصل والعرضى فان السؤال منهما باى شئ وقوله كلى جنس بعيد للنوع لانه جنس له بواسطة الذاتى لكون الذاتى جنسا للنوع كما مر وقوله مقول عرض عام لازم له وقوله على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو خاصة لازمة له فحينئذ هذا الرسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فهذا الرسم ناقص على قول عمر الكاتبى فى الشمسية وناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد انتهى وان قال البعض هذا الرسم رسم تام تدبر ولو قال المص هها ويرسم بانه ذاتى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو لكان هذا الرسم تاما لكونه مركبا من الجنس القريب وهو الذاتى ههنا ومن الخاصة اللازمة لكن المص قال ههنا ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين آه فكان هذا الرسم ناقصا كما قال عمر الكاتبى علية رحمة البارى فاذ سمعت قول ذلك البعض فلا تلتفت اليه والنوع الحقيقى اما متعدد الاشخاص وهو المقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان فانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما بطريق ان يقال مازيد وعمرو يجاب عنه بان يقال انهما انسان واما غير متعدد الاشخاص وهو المقول فى جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فانه اذا سئل عن الشمس بطريق ان يقال ان هذا الكوكب ماهو فيكون هذا القول سؤالا بما هو بحسب الخصوصية المحضة فيجاب عنه بان يقال هذا الكوكب شمس فحينئذ ان الشمس نوع منحصر فى فرد شخصى ولكون النوع الحقيقى منقسما على متعدد الاشخاص او غير متعدد الاشخاص عرفه بعض الفحول بانه كلى مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ماهو اعلم ان النوع مطلقا باعتبار المرتبة وبطريق التنازل اربعة اقسام فالقسم الاول هو النوع العالى وهو مايكون اعم

الانواع وقال البعض ان النوع العالى مايكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم فانه اعم من الجسم النامى والحيوان والانسان مع ان كل واحد منها انواع تحته ويسمى نوعا عاليا لانه لم يوجد فوقه نوع والقسم الثانى هو النوع السافل وهو مايكون اخص الانواع وقال البعض النوع السافل مايكون فوقه نوع ولايكون تحته نوع كالانسان فانه اخص من الحيوان ومن الجسم النامى ومن الجسم مع ان كل واحد منها انواع فوقه وانما سمى نوعا سافلا لانه لم يوجد تحته نوع ويسمى النوع السافل بطريق التصاعد نوع الانواع بطريق ان يقال مثلا ان الانسان نوع الحيوان والحيوان نوع الجسم النامى والجسم النامى نوع الجسم فينتج القياس المساوى الحاصل من الشكل الاول ان الانسان نوع للنوع للنوع للجسم وكل شئ شانه كذا فهو يسمى نوع الانواع بطريق التصاعد والقسم الثالث هو النوع المتوسط وهو مايكون اعم من السافل واخص من العالى وقال البعض ان النوع المتوسط مايكون فوقه وتحته نوع كالجسم النامى والحيوان فانهما اعمان من الانسان واخصان من الجسم مع ان الانسان تحتهما نوع والجسم فوقهما نوع وانما سمى نوعا متوسطا لكونه بين العالى والسافل والقسم الرابع هو النوع البسيط وهو مايكون مباينا لكل واحد من العالى والسافل والمتوسط وقال البعض ان النوع البسيط مالايكون فوقه وتحته نوع كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس للعقل لانه يباين لكل واحد من العالى والسافل والمتوسط مع انه لم يوجد فوقه وتحته نوع وانما سمى مثل العقل نوعا بسيطا لتجرده عن المادة (واماغير مقول فى جواب ماهو) هذا القول ليس بمستدرك بل اشارة الى المغايرة بجميع الجهة بين الفصل وبين ماسبق من النوع والجنس فى كونهما جوابين عن السؤال بماهو وفى كون الفصل جوابا عن السؤال باى شئ هو فى ذاته (بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته) والشئ هو مايصح ان يعلم ويخبر عنه وهو ههنا عبارة عن المسئول عنه وهو الفصل والسوال باى شئ هو المميز المطلق والسؤال باى شئ هو فى ذاته عن المميز الذاتى كما اذاسئل عن الانسان بطريق ان يقال الانسان اى شئ هو فى ذاته فيجاب

بالناطق الذى هو المميز الذاتى له لانه فصل له مع ان الفصل من انواع الذاتى والسؤال باى شئ هو فى عرضه عن المميز العرضى كما اذا قيل الانسان اى شئ هو فى عرضه فيجاب بالضاحك وللذات اربعة معان الاول مايقوم بعينه والثانى مايقوم به الغير والثالث مايستقل فى الفهم والرابع بمعنى الماهية والمراد بالذات ههنا هو المعنى الرابع فافهم (وهو) اى الفصل المقول فى جواب اى شئ هو فى ذاتى (الذى) اى الذاتى انما فسرنا قوله الذى بالذاتى بقرينة قوله والذاتى اما مقول آه وحينئذ قوله الذى جنس قريب للفصل لانه شامل على افراد الفصل وعلى اغياره من النوع والجنس وقوله يميز الشئ آه بمنزلة الفصل القريب كما مر وحينئذ ان هذا التعريف مركب عن الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف مركب عن الجنس القريب والفصل القريب فهو حد تام فهذا التعريف حد تام للفصل (يميز) اى الذاتى (الشئ) اى النوع كالانسان (عما) اى عن النوع الآخر كالفرس الذى (يشاركه) اى يشارك النوع الآخر الذى هو مثل الفرس الى النوع الاول الذى هو مثل الانسان (فى الجنس) مثل الحيوان فظهر ان الشئ ههنا عبارة عن النوع وكلمة ما فى عما عبارة عن النوع الآخر وانما ذكر ههنا حد الفصل فان التعريف مختلف فيه فان القدماء لايجوزون التعريف بالمفرد فان كل تعريف عندهم سواء كان حدا تاما او حدا ناقصا او رسما تاما او رسما ناقصا فهو مركب والمتأخرون يجوزون التعريف بالمفرد فى الحد الناقص والرسم الناقص دون الحد التام والرسم التام والمختار عند المص هو مذهب القدماء فى التعريف وللاشارة الى ذلك ذكر ههنا حد الفصل الذى هو قوله الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس بدون حد الجنس الذى هو كلى تحته انواع مختلفة الحقائق او بدون حد النوع الذى هو كلى تحته اشخاص متفقة الحقائق كما سبق ولو قال المص ههنا وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس او فى الوجود لكان هذا الحد شاملا الى المذهبين لكن قال وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس بدون او فى الوجود فلم يكن حد الفصل شاملا الى المذهبين فظهر ان المص اختار مذهب القدماء فى التعريف فتدبر (كالناطق بالنسبة

الى الانسان ﴾ يعنى ان الناطق فصل للانسان لان الناطق مقول فى جواب
اى شئ هو فى ذاته وكل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته فهو فصل
فينتج ان الناطق فصل اويقال ان الناطق فصل لان الناطق مايميز الشئ
عما يشاركه فى الجنس وكل مايميز الشئ عما يشاركه فى الجنس فهوفصل فينتج
القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان الناطق فصل
﴿ وهو ﴾ اى كل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته او الذى يميز لشئ
عماركه فى الجنس ﴿الفصل﴾ هذه القضية باعتبار الضمير شخصية وباعتبار
مرجع الضمير موجبة كلية والسورتنوين مقول فى قوله بل مقول فى جواب
اى شئ آه فان التنوين اذا كان للتنكير فيكون سور الموجبة الكلية كمامر
غير مرة فحينئذ يكون هذه القضية كبرى للشق الثالث من الصغرى المركبة
من الشقوق الثلثة المذكورة فى المتن يعنى ان الذاتى اما الجنس واما النوع
واما الفصل لان الذاتى اما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة
واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا واما مقول فى
جواب اى شئ هو فى ذاته وكل مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة
المحضة فهو الجنس وكل مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
معا فهوالنوع وكل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته فهو فصل فينتج
القياس المنتظم من الطريق الخامس من الاقترانى ان الذاتى اما الجنس واما
النوع واما الفصل وهو المطلوب والفصل اما قريب وهو مايميز الشئ
عما يشاركه فى الجنس القريب كالناطق فانه يميز الانسان عن الفرس المشارك
فى الحيوانية واما فصل بعيد وهو مايميز الشئ عما يشاركه فى الجنس البعيد
كالحساس للانسان فان الحساس يميز الانسان عن الاشجار المشاركة له
فى الجنس النامى ويقال للمميز عن المشاركات الوجودية فصل كالقيام بذاته
المميز بالجواهر عن الاعراض المشاركة له فى الوجود وهذا القول مذهب
المتأخرين وعند القدماء ان المميز عن المشاركات الوجودية ليس بفصل بل
خاصة لازمةله لكون وجود الممكنات من قبيل الاعراض الذهنية العامة
ولكون المميز عن الاعراض العامة المشاركة الوجودية خاصة لازمة
وذلك لان القيام بذاته خاصة لازمة مميزة للجواهر عن الاعراض المشاركة

له فى الوجود لانه او لم يكن خاصة لازمة مميزة له لكان فصلا ذاتيا مميزا له ولوكان فصلا ذاتيا مميزا له لكان فوق الجوهر جنس فان كل شئ له فصل فلابد له من جنس ولوكان فوقه جنس لم يكن الجوهر جنسا عاليا مع ان كون الجوهر جنسا عاليا متفق عليه والمتأخرون منعوا بان كل شئ له فصل فلابد له من جنس وقالوا ان القيام بذاته فصل ذاتى مميز للجواهر عن المشاركات العرضية مع ان الجوهر لم يكن له فصل سمع من فحول بعض العلماء ان منع المتأخرين هذه القاعدة البديهية مكابرة فحينئذ ان الصحيح مذهب المتقدمين لانه لاشك ان القيام بذاته خاصة لازمة مميزة للجوهر عن المشاركات الوجودية العرضية وان اختار عمر الكاتبى مذهب المتأخرين فى الشمسية حيث قال وكيف كان يميز الماهية عن مشاركها فى جنس اوفى وجود فكان فصلا انتهى كلامه فافهم (ويرسم) اى الفصل (بانه) اى بطريق ان يقال ان الفصل (كلى) اى مالايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (مقول) اى محمول (على الشئ) اى على المعرف والمميز بفتح الراء فى الاول وبفتح الياء فى الثانى (جواب اى شئ) هذا الشئ عبارة عن المسؤل عنه وهو ههنا الفصل (هو) اى الشئ الاول (فى ذاته) اى الشئ الاول والذات ههنا بمعنى الماهية وقوله كلى جنس بعيد للفصل لكونه جنساله بواسطة الذاتى كما مر غيرمرة وقوله مقول عرض عام لازم له كما مر غير مرة وقوله فى جواب اى شئ هو فى ذاته خاصة لازمة له فحينئذ ان هذا الرسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فقوله كلي مقول على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته رسم ناقص على قول عمر الكاتبى فى الشمسية حيث قال ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها اوبها وبالجنس البعيد وان قال البعض ان هذا الرسم تام لكن قول هذا البعض غير معتبر عند اعلم العلماء ولوقال المصنف ويرسم بانه ذاتى مقول على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته مقام قوله ويرسم بانه كلى مقول على الشئ آه لكان هذا الرسم تاما لكونه مركبا من الجنس القريب الذى هو ههنا الذاتى ومن الخاصة اللازمة التى هى ههنا قوله اى شئ هو فى

ذاته لكن المصنف قال ههنا ورسم بانه كلى مقول على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته فكان هذا الرسم ناقصا كما قال عمر الكاتبى عليه رحمة البارى (واما العرضى) فهو مفرد كلى ذاتى لكونه داخلا فى حقيقة جزئياته حقيقية او اضافية داخل فى حقيقة تلك الجزئيات النوعية لان حقيقة العرض اللازم هى عرضى يمتنع انفكاكه عن الماهية وحقيقة العرض المفارق هى عرضى لايمتنع انفكاكه عن الماهية وحقيقة الخاصة هى عرضية تختص بحقيقة واحدة وحقيقة العرض العام هى عرضى يعم حقائق فوق واحدة فحينئذ يكون العرضى ذاتيا باعتبار انواعه وافراده وان كان باعتبار مفهومه عرضيا ويكون جنسا قريبا لتلك الانواع الاربعة المذكورة ويكون نوعا للكلى اعلم ان العرضى نوعان لان العرضى اما عرض لازم واما عرض مفارق وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فالعرضى نوعان اما الكبرى المطوية فهى بديهة بينة غير محتاجه الى البيان والاثبات واما الصغرى فهى نظرية غير بينة بل محتاجة الى البيان والاثبات ودليل اثبات الصغرى المطوية ههنا هو قوله واما العرضى آه ويحصل اثبات الصغرى بان يقال ان العرضى اما العرض اللازم واما العرض المفارق لان العرضى اما مايمتنع انفكاكه عن الماهية واما مالايمتنع انفكاكه عن الماهية وكل مايمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم وكل مالايمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض المفارق فينتج القياس المنتظم من الصغرى المنفصلة ومن الكبريين الحمليتين عين الصغرى المطوية المطلوب اثباتها ههنا وهذه النتيجة قولنا ان العرضى اما العرض اللازم واما العرض المفارق والقياس الاول المثبت للمطلوب بالذات فهو صغراه وكبراه مطويتان ههنا كما قررناه والقياس الثانى المثبت للصغرى المطوية من القياس الاول فهو مع صغراه المنفصلة المركبة من الشقين ومع الكبريين الحمليتين مذكور فى المتن فان صغراه المنفصلة قوله واما العرضى فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية اولايمتنع وكبرى الشق الاول من المنفصلة الصغرى المركبة من الشقين فهو قوله وهو العرض اللازم وكبرى الشق الثانى منها فهو قوله وهو العرض المفارق وذلك الترتيب لايخفى على من له ادنى مسكة فى الفن وان خفى على بعض الخذجة العندة وذلك العرضى (فاما ان يمتنع انفكاكه) اى لايمكن انفصال ذلك

العرضى ﴿ عن الماهية ﴾ المعروضة الملزومة كالمتعجب بالقوة للانسان فان التعجب هوادراك الامور الغريبة فهذا الادراك لاينفصل عن ماهية الانسان لان تصور ماهية الانسان يستلزم تصور ماهية التعجب فحينئذ يمتنع انفكاك المتعجب بالقوة عن ماهية الانسان وماهية الانسان حيوان ناطق ﴿ وهو ﴾ اى كل مايمتنع انفكاكه عن الماهية ﴿ العرض اللازم ﴾ هذه القضية باعتبار الضمير شخصية لكون معنى الضمير جزئيا معنيا وشخصيا معينا كما ذكر فى رسالة الوضعية وباعتبار مرجعه موجبة كلية من المحصورات الاربعة فان هذه القضية كبرى للشكل الاول ان كان القياس المذكور منه وان احتمل ان يكون القياس المذكور من الشكل الثالث لكن يكون من ضربه الاول المركب من الموجبتين الكليتين احديهما صغراه والاخرى كبراه كما فى المضرب الاول من المشكل الاول وشرط الشكل الاول بحسب الكم كلية الكبرى فتعين ان قوله وهو العرض اللازم موجبة كلية كبرى سواء كان القياس المذكور من الشكل الاول اومن الشكل الثالث كما عرفت فى قوله والذاتى اما مقول فى جواب ماهو آه والسور فى هذه القضية مستفاد من كلمة مافى مرجع الضمير وهو مايمتنع انفكاكه عن الماهية وهذا المرجع سبق ذكره فى ضمن التقسيم فان لفظ ماههنا اما موصل واما موصوف فان كان اسما موصولا فيكون لفظ ماههنا للاستغراق الذى هو سور الموجبة لان معانى الموصولات كلية كما ذكر فى الوضعية فحينئذ يكون الموصولات اما للجنس واما للاستغراق واما للعهد فظهر ان لفظ مافى مرجع الضمير المسبوق فى ضمن التقسيم للاستغراق اذا كان اسما موصولا وان كان لفظ ماموصوفا فتنكيره للاستغراق فيكون لفظ مافى مرجع ضمير هو للاستغراق ايضا اذا كان موصوفا فيكون قوله وهو العرض اللازم ايضا موجبة كلية كبرى للشق الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين فى المتن وكذا قوله وهو العرض اللازم فهو طرد التعريف لان تعريف العرض اللازم مرجع لضمير هو ههنا فهو مبتدأ والمعرف بفتح الراء وهو قوله العرض اللازم خبره واذا كان التعريف مبتدأ والمعرف خبرا فيكون التعريف اطراديا ويقال له طرد التعريف عند الميزانيين كذا قال الشيخ الرضى فى شرح الكافية فى قوله

ومن خواصه دخول اللازم كما مر غير مرة وطرد التعريف قضية حملية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث ينبسط احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول ويقال ههنا ان الضاحك بالقوة مايمتنع انفكاكه عن الماهية وكل مايمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم فالضاحك بالقوة هو العرض اللازم وكذا يقال ههنا ان الماشى بالقوة مايمتنع انفكاكه عن الماهية وكل مايمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم فالماشى بالقوة هو العرض اللازم فظهر ان قوله وهو العرض اللازم ههنا طرد التعريف بل موجبة كلية كبرى للشق الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين كما عرفت ان الشق الاول من تلك الصغرى المنفصلة هو قوله واما العرضى فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية والشق الثانى منها قوله اولا يمتنع وان زعم البعض ان قوله وهو العرض اللازم قضية طبيعية وان الحكم فيهما على المفهوم لا على الافراد نعم او قال المصنف ههنا ان العرض اللازم هو مايمتنع انفكاكه عن الماهية لكان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون قوله العرض اللازم هو مايمتنع انفكاكه عن الماهية عكس التعريف لكون المعرف مبتدأ والتعريف خبرا لكن قال وهو العرض اللازم فكان هذا القول طرد التعريف بل قضية حملية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يتعرف احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول فاحفظ تلك الفوائد فانها تنفع فى افادتك واستفادتك الفوائد والعرض اللازم مفرد باعتبار ان لا يراد بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى وكذا مفرد باعتبار النقل عن المعنى الوصفى الى مايمتنع انفكاكه عن الماهية وكذا مفرد باعتبار الوضع بازاء مايمتنع انفكاكه عن الماهية فحينئذ يكون العرض اللازم كليا باعتبار انه مايمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة ويكون جزئيا اضافيا باعتبار مايندرج تحت الاعم ويكون ذاتيا باعتبار انه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ما هو و يكون جنسا للخاصة والعرض العام وكذا الحال فى العرض المفارق فانهما ذاتيان باعتبار انواعهما الجزئية وعرضيان باعتبار مفهومهما كما مر واللازم اما ذهنى واما خارجى فاللازم الذهنى كون الشئ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره كلزوم التعجب لماهية الانسان واللازم الخارجى هو

كون الشئ بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه كلزوم السواد للحبشى والمراد ههنا هو اللزوم الذهنى لكون امتناع الانفكاك معتبراً فى مفهوم العرض اللازم ولكون اللازم الخارجى غير منضبط وغيرمطرد مع ان الميزانيين يعتبرون الى المطردوالمنضبط واللازم الذهنى اماغيربين واما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى الاعم فاللازم الغيرالبين هومايفتقرفيه جزم اللزوم بين اللازم والملزوم الى وسط كلزوم ضياء الارض الى وجود النهار بواسطة طلوع الشمس واللازم البين بالمعنى الاخص هو مايكفى فيه تصور الملزوم فقط فى جزم اللزوم بين اللازم والملزوم كلزوم كون الاثنين ضعف الواحد الى ماهية الاثنين واللازم البين بالمعنى الاعم هو مايكفى فيه تصور اللازم والملزوم معاً فى جزم اللزوم بينهما كلزوم الزوجية الى ماهية الاربعة وان سبق اقسام اللزوم فى تعريف الدلالة الالتزامية لكن كررنا ذكرها ههنا لاقتضاء المقام ولينكشف هذه الاقسام بالانكشاف التام فى اذهان الطلاب الكرام ﴿ اولا يمتنع ﴾ انفكاكه عن الماهية ﴿ وهو ﴾ اى كل مالا يمتنع انفكاكه عن الماهية ﴿ العرض المفارق ﴾ وهذه القضية ايضا باعتبار ضميرهو شخصية وباعتبار مرجع الضمير موجبة كلية كبرى للشق الثانى من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين فى المتن كما مر والعرض المفارق اماسريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطئ الزوال كالشيب والشباب واما ممكن الزوال كالفقر الدائم للرجل وكل شئ شانه كذا فهو ثلثة انواع فالعرض المفارق ثلثة انواع وذكر العرض المفارق فى بحث الكليات الخمس استطرادى لينكشف الخاصة اللازمة مع العرض اللازم كمال الانكشاف لان الاشياء تنكشف باضدادها تام الانكشاف فافهم ﴿ وكل واحد منهما ﴾ اى من العرض اللازم والعرض المفارق ﴿ اما ان يختص ﴾ اى كل واحد منهما ﴿ بحقيقة واحدة ﴾ كاختصاص التعجب بالانسان والحقيقة مايعلم به الشئ بالكنه مثل الحد التام لشئ فظهر ان الخاصة مايختص بحقيقة واحدة وقال مولينا الفاضل الجامى قدس سره السامى فى شرح الكافية ان الخاصة مايوجد فى شئ ولا يوجد فى غيره ومآل هذين الحدين واحد يعنى ان كل واحد منهما اما ان يختص

بحقيقة واحدة واما ان يعم حقائق فوق واحدة وكل مايختص بحقيقة فهو الخاصة وكل مايعم حقائق فوق واحدة فهو العرض العام فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان كل واحد منهما اما الخاصة واما العرض العام وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فكل واحد منهما نوعان فافهم (وهو) اى كل مايختص بحقيقة واحدة (الخاصة) هذه القضية ايضا باعتبار الضمير شخصية وباعتبار مرجع الضمير موجبة كلية كبرى الشق الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين فى المتن احديهما قوله اما ان يختص بحقيقة واحدة والاخرى قوله الآتى واما ان يعم حقائق فوق واحدة كما مر غير مرة (كالضاحك بالقوة) والضاحك ذات ثبت له الضحك والقوة تهيؤ شئ لشئ كما قال الكانبوى (والضاحك بالفعل) وهو عبارة عن خروج الشئ من العدم الى التحقق كما قال الكانبوى عليه رحمة البارى فى رسالة الامكان المختصين (بالانسان) اى بالانسان يعنى ان الضاحك خاصة لان الضاحك مايختص بحقيقة واحدة وكل مايختص بحقيقة واحدة فهو خاصة فالضاحك خاصة اما الكبرى فهى بديهية واما الصغرى فنظرية واثباتها بان يقال ان الضاحك مايوجد فى الانسان ولايوجد فى غيره طبيعيا وكل شئ شانه كذا فهو مايختص بحقيقة واحدة فالضاحك مايختص بحقيقة واحدة وهذه النتيجة هى غير الصغرى المطلوب اثباتها (وترسم) اى الخاصة (بانها) اى بطريق ان يقال ان الخاصة (كلية) اى مالايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (تقال) اى تحمل تلك الكلية (على ما) اى على افراد كانت (تحت حقيقة واحدة) قوله تحت حقيقة ظرف مستقر صلة موصول ان كان كلمة ما اسما موصولا على مذهب البصريين لان الظرف المستقر مقدر بالفعل عندهم وان كان مقدرا بالاسم عند الكوفيين واذا كان مقدرا بالفعل فيكون جملة خبرية ولابد ان يكون الصلة جملة خبرية لان الاسم الموصل هو مالايتم جزأ الا بصلة وعائد وقال البصريون ان الظرف المستقر مقدر بالفعل وقال الكوفيين انه مقدر بالاسم وثمرة الخلاف ومنشأ الاختلاف ان البصريين يجوزون وقوع الظرف المستقر صلة لكون المتعلق المحذوف فيه فعلا عندهم ولكون الظرف المستقر جملة خبرية على هذا

التقدير والكوفيون لايجوزون وقوع الظرف المستقر صلة لكون المتعلق المحذوف فيه اسما عندهم ولكون الظرف المستقر مفردا على هذا التقدير مع انه لايجوز وقوع المفرد صلة كما بين فى علم النحو واما اذا كان كلمة ماههنا موصوفا فيجوز ان يقدر الظرف المستقر وهو قوله تحت حقيقة بالفعل وبالاسم لكون الظرف المستقر صفة على تقدير ان يكون كلمة ماموصوفا ولجواز ان يكون الصفة مفردا وجملة فافهم ﴿فقط﴾ واحترزبه عن العرض العام ﴿قولا عرضيا﴾ واحترزبه عن الفصل لانه مقول على الشئ بالقول الذاتى وقوله كلية جنس بعيد للخاصة لكونه جنسا بواسطة العرضى فان الكلى جنس للذاتى والعرضى من غير واسطة والعرضى جنس للعرض اللازم والمفارق من غير واسطة والعرض اللازم والمفارق جنسان للخاصة والعرض العام من غير واسطة فتعين ان الكلية جنس بعيد للخاصة وقوله تقال عرض لازم عام لها وقوله على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا خاصة لازمة لها فحينئذ انهذا الرسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فهذا الرسم ناقص على قول الكاتب القزوينى عليه رحمة البارى كما مر غير مرة وان قال البعض ان هذا الرسم تام نعم ولو قال وترسم بانها عرضية لازمة اومفارقة تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا لكان هذا الرسم مركبا من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة فيكون هذا الرسم تاما على هذا التقدير لكن المصنف قال ههنا وترسم بانها كلية تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فكان هذا الرسم ناقصا على قول عمر الكاتبى عليه رحمة البارى فاعتبر الى قول الحذاق ولاتلتفت الى كلام الملاق فانهم من الزراق والفساق ﴿ واما ان يعم ﴾ اى كل واحد من العرض اللازم والمفارق ﴿ حقائق فوق واحدة ﴾ وحد العرض العام المستفاد من التقسيم انه مايعم حقائق فوق واحدة يعنى ان العرض اما مايختص بحقيقة واحدة واما ان يعم حقائق فوق واحدة وكل مايختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة وكل ما يعم حقائق فوق واحدة فهو العرض العام فالعرضى اما الخاصة واما العرض العام ﴿وهو﴾ اى كل مايعم حقائق فوق واحدة ﴿ العرض العام ﴾ هذه

القضية باعتبار ضمير هو شخصية وباعتبار مرجع الضمير موجبة كلية كبرى للشق الثانى من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين فى المتن كامر غير مرة وان قال البعض ان هذه القضية طبيعية نعم لو قال المصنف ههنا ان العرض العام هو مايعم حقائق فوق واحده لكان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا وكلما كان المعرف معرف مبتدأ والتعريف خبراً لكان التعريف عكسيا وكلما كان التعريف عكسيا فيكون القضية من المعرف ومن التعريف طبيعية لكن قال المصنف ههنا وهو العرض العام فكان هذا التعريف اطراديا فحينئذ هذه القضية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يتعرف منها احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول كقولنا النوم عرض عام لان النوم مايعم حقائق فوق واحدة وكل مايعم حقائق فوق واحدة فهو عرض عام فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان النوع عرض عام تفطن وهذا العرض العام (كالمتنفس بالقوة) والقوة هى بمعنى تهيئ شيئ لشئ كامر (و) المتنفس (بالفعل) والفعل هو خروج الشئ من العدم الى التحقق كامر حال كونهما مختصين (للانسان) اى بالانسان (و) با (غيره) اى بغير الانسان حال كون هذا الغير (من الحيوانات) مثل الفرس والبقر والبغل يعنى ان المتنفس عرض عام لان المتنفس مايعم حقائق فوق واحدة وكل مايعم حقائق فوق واحدة فهو عرض عام فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان المتنفس عرض عام كامر غير مرة (ويرسم) اى العرض العام (بانه) اى بطريق ان يقال ان العرض العام (كلى) اى مالايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (يقل) اى يحمل لان القول اذا تعدى بكلمة على يكون بمعنى الحمل ولكون الكلام فى الاجزاء المحمولة (على ما) اى على افراد كانت (تحت حقائق) مثل زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك البغل (مختلفة) كالانسان والفرس والحمار فان الانواع مختلفة الحقائق لان حقيقة الانسان حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان صاهل وحقيقة الحمار حيوان ناهق ولاشك ان هذه الحدود الثلثة مختلفة (قولا عرضيا) واحترض بقوله حقائق مختلفة عن الخاصة لانها مقولة على ماتحت حقيقة واحدة واحترز بقوله قولا

عرضيا عن الفصل فانه مقول على الشئ قولا ذاتيا وماقيل ان العرض العام لايقال فى الجوات عن السؤال فهو فرية بلا مرية لان المقولية معتبرة فى رسمه لكونها عرضا لازما للعرض العام فحينئذ اذا سئلنا عن الانسان مثلا بطريق ان نقول الانسان اى شئ هو فى عرضه العام فيقال فى الجواب انه ماش آ كل شارب نائم مستيقظ والكلى ايضا جنس بعيد للعرض العام لكونه جنسا للعرض الذى هو جنس له وقوله يقال عرض عام لازم له وقوله على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا خاصة لازمة له فحينئذ هذا الرسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فهذا الرسم ناقص كما قال عمر الكاتبى عليه رحمة البارى وان قال البعض ان هذا الرسم تام. نعم لو قال المصنف ههنا ورسم بانه عرضى لازم اومفارق يقال آه لكان هذا الرسم مركبا من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة فيكون هذا الرسم تاما لكن قال ورسم بانه كلى يقال آه فكان هذا الرسم ناقصا على قول الكاتب القزوينى فخلاصة الكلام وزبدة المقام وفذلكة المرام ان الكلى باعتبار كونه مبادى التصورات خمسة اقسام لان الكلى باعتبار كونه مبادى التصورات امامقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وامامقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو وامامقول على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته واما مقولة على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما مقول على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا وكل مقول على كثيرين المختلفين بالحقائق فهو جنس وكل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو فهو نوع وكل مقول على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته فهو الفصل وكل مقولة على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فهى خاصة وكل مقول على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا فهو عرض عام فالكلى باعتبار كونه مبادى التصورات اما جنس واما نوع واما فصل واما خاصة واما عرض عام وكل شئ كذا فهو خمسة اقسام فالكلى باعتبار كونه مبادى التصورات خمسة اقسام وهو المطلوب (والباب الثانى) منها دوال (القول الشارح) وهومايكون تصوره سببا لاكتساب تصور شئ آخر او يميزه عن كل ماعداه وقوله القول الشارح مع موضوعه المحذوف قضية حملية شخصية على المشهور لكون اللام فى الموضوع المحذوف وهو

قولنا الباب الثانى محمولا على العهد النوعى ومهملة على التحقيق لكون الباب الثانى المحذوف عبارة عن الالفاظ ولكون الالفاظ من قبيل الاعراض مع ان تشخص العرض تابع الى محله كما قال السيد السند قدس سره اللطيف وعند الميزانيين تلك القضية موجبة كلية لكون اللام العهد النوعى سور الموجبة الكلية عندهم كما عرفت فى باب ايساغوجى ويسمى التعريف قولا لكون القول معتبرا فى ماهية لان كلمة ما فى قولنا مايكون تصوره سببا لاكتساب تصور شى آه عبارة عن القول وتقديره قول يكون تصوره سببا لاكتساب تصور شئ آخر اويميزه عن كل ماعداه اولكون التعريف مشابها بالقول فى كونه مركبا غالبا لان القول مركب غالبا وقد لايكون مركبا مثل الباء الجارة والتعريف ايضا مركب غالبا وقد يكون مفردا عند المتأخرين فحينئذ ان تسمية التعريف بالقول من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به وتسمية لتعريف بالشارح لكشفه بالمعرف بفتح الراء اعلم الاقسام الاولية للتعريف ثلثة فالقسم الاول هو التعريف اللفظى وهو مايراد به تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة عليه بالنسبة الى السامع مثل تعريف البشر بالانسا بطريق ان يقال البشر الانسان فان دلالة الانسان على الحيوان الناطق اوضح من دلالة البشر عليه وان كانا مترادفين لكون معناهما هو الحيوان الناطق والقسم الثانى هو التعريف التنبيهى وهو مايراد به تحصيل صورة مخزونة فى العقل بلا احتياج الى كسب جديد كتعريف العقل بانه صفة فى النفس يدرك بها التصورات والتصديقات بعد التعريف به فيما سبق بانه قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات ولايعتبر فيهما الحدية والرسمية والقسم الثالث هو التعريف الحقيقى وهو مايراد به تحصيل صورة غير حاصلة فى العقل والقول الشارح من قبيل التعريف الحقيقى وهذا التعريف الحقيقى اما حد تام حقيقى واما حد تام اسمى واما حد ناقص حقيقى واما حد ناقص اسمى واما رسم تام حقيقى واما رسم تام اسمى واما رسم ناقص حقيقى واما رسم ناقص اسمى فحينئذ يكون التعريف الحقيقى ثمانية اقسام فتعين ان هذه الاقسام الثمانية مع التعريف اللفظى والتعريف التنبيهى اقسام عشرة المطلق التعريف نعم لوكان للتعريف اللفظى والتنبيهى حد ورسم وحقيقى اسمى لبلغ الاقسام الى اربعة

وعشرين لكن اربعة عشر منهــا عقيم لعدم جريان الحدية والرسمية والحقيق والاسمى فى التعريف اللفظى والتنبيهى فبقى الاقسام العشرة منها والحد الحقيقى تحديد الامور الخارجية كتحديد الانسان بطريق ان يقال الانسان حيوان ناطق والحد الاسمى تحديد الامور الذهنية والاعتبارية كتحديد العنقاء بطريق ان يقال العنقاء طائر مفروض يطير فى القاف المفروض والرسم الحقيقى ترسيم الامور الخارجية والرسم الاسمى ترسيم الامور الذهنية والاعتبارية والتعريفـات الاصطلاحية كافة اما حد اسمى واما رسم اسمى لكون التعريفات الاصطلاحية من قبيل الامور الاعتبارية ومن قبيل الامور الذهنية كما ذكره العصام فى حاشية التصديقـات والقول الشارح اما حد واما رسم والرسم قول دال عـلى وجه ماهية الشئ (والحـد) بمعـنى المنع فى اللغة ويسمى حـدا لكونه مانعا عن دخول الاغيار فيه (قول دال على) كنه (ماهية الشئ) والمراد بالدلالة ههنا الدلالة اللفظية الوضعية بقرينة القول وبقرينة ذكره فى تعريف الحدود وبقرينة تصـدير الرسـالة بالدلالة اللفظية الوضعية وباقسـامها والمـاهية مابه الشئ هوهو اوما يعـلم به الشئ بكنهه والشئ مايصح ان يعلم ويخبر عنه وههنا الشئ عبارة عن المحدود بقرينة الحد لان كل حد فلابد له من محدود واحترز بقوله دال عن القضية والقيـاس واحترز بقوله على كنه ماهية الشئ عن الرسم والقول جنس قريب للحد لكونه جنساله من غير واسطة وقوله على كنه ماهية الشئ فصل قريب له لانه يميز الحد عـما يشـاركه فى الجنس القريب فانه يميز عن الرسم المشـارك له فى القول فحينئذ يكون هذا التعريف مركبـا من الجنس القريب ومن الفصل القريب فتعين ان تعريف الحد حد تام بل حد اسمى لكونه تعريفا اصطلاحيا كما قال الفاضل العصـام من ان التعريفـات الاصطلاحية كلهـا اسمية لكون الاصطلاحات من قبيل الامور الاعتبارية المعقولة والحد اما حد تام واما حد ناقص (و) الحد التـام وهذا الواو استينـافية فتأمل (هو) اى الحد التـام (الذى) اى مطلق الحد (يتركب) اى مطلق الحد (من جنس الشئ) اى من جنس المحدود (وفصـله) اى ومن فصل المحدود (القريبين) واحترز بقوله من جنس الشئ عن الرسم واحترز بقوله القريبين عن الحد الناقص وقوله الذى جنس

قريب للحدالتام وقوله يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين بمنزلة الفصل القريب له فيكون قوله الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين حدا تاما للحدالتام وقوله من جنس الشئ وفصله القريبين يميز الحدالتام عن الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص. فافهم وهذا الحد ايضا حداسمى امثل بالحد التام تمثيلا كائنا (كالحيوان الناطق بالنسبة الانسان) يعنى قولنا الحيوان الناطق مايتركب من جنس الشئ وفصله القريبين وكل مايتركب من جنس الشئ لافصله القريبين فهو حدتام فينتج بطريق الصغرى السهلة الحصول ان قولنا الحيوان الناطق حد تام فان الحيوان جنس قريب للانسان والناطق فصل قريب للانسان فحينئذ يكون قولنا الحيوان الناطق مركباً من الجنس القريب ومن الفصل القريب فيكون حـدا تاماً (وهو) اى الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين يعنى كل مايتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين (الحدالتام) وقوله وهو الحدالتـام طرد التعريف للحد التـام لان التعريف وهو مرجع الضمير مبتدأ والمعرف وهو قوله الحدالتام خبره وباعتبار مرجع الضمير هـذه القضية بطريق الاستخدام موجبة كلية كبرى للشق الاول من الصغرى المركبة من الشقوق الاربعة وهذه الكبرى ذكرت فى المتن والكبريات الثلثة البـاقية للشقوق الثلثة الاخيرة من الصغرى فهى مطوية للاكتفاء بذكر الصغرى وبذكر الكبرى الاولى وللامتحان للاذكياء ولان يبقى المحل للشرح وحاصل القياس هوبان يقال ان القول الشارح اما مايتركب من جنس الشئ وفصله القريبـين واما مايتركب من الجنس البعيد للشئ ومن فصله القريب واما مايتركب من الجنس القريب للشئ ومن الخاصة اللازمة واما مايتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة وكل ما يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين فهو الحد التام وكل مايتركب من الجنس البعيد للشئ وفصله القريب فهو الحدالناقص وكل مركب من الجنس القريب للشئ ومن الخاصة اللازمة فهو الرسم التام وكل مايتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة و احدة فهو الرسم الناقص فينتج القيـاس الحاصل من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقوق الاربعة ومن الكبريات الحمليات الاربعة قولنـا القول الشـارح اما الحدالتـا واما الحدالناقص واما الرسم

التـام واما الرسم الناقص ونضم الى هذه النتيجة كبرى اخرى فنقول وكل شئ شانه كذا فهو اربعة انواع فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان القول الشارح اربعـة انواع وقوله الحد التام مفرد باعتبار ان لايراد بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى وباعتبار النقل من المعنى الوصفى الى معنى الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين وباعتبار الوضع الى ذلك المعنى وكذا الحال فى الحد الناقص وفى الرسم التام وفى الرسم الناقص وتسمية الحد التام بالتام لكونه مركبا من الذاتيين القريبين اعنى الجنس القريب والفصل القريب فافهم (و) جنس (الحد النـاقص) وماهيته وطبيعته (و) هذه الواو للصوق (هو الذى) اى مطلق الحد (يتركب) اى يتركب هذا الحد المطلق (من الجنس البعيد للشئ) اى للمحدود لان كل حد لابد له من محدود (وفصله) اى ومن فصل الشئ المحدود (القريب) واحترز بقوله من الجنس البعـيد عن الحد التـام واحـترز بقوله وفصـله القريب عن الرسم التـام واحترز بمجموع قوله من الجنس البعيد وفصله القريب عن الرسم الناقص والجنس البعيد مايكون جنسا بواسـطة الجنس الآخر والفصـل القريب مايميز الشئ عمـايشاركه فى الجنس القريب والجنس القريب مايكون جنسا من غير واسطة والفصل البعيد مايميز الشئ عمايشاركه فى الجنس البعيد كما مر غير مرة ومجموع قوله والحد النـاقص وهو الـذى يتركب اه باعتبـار الموضوع قضية حملية طبيعية لكون لام الحد لنـاقص محمولا على الجنس المشـهور لكون الحكم فيهـا على المفهوم ولكون هذا القول عكس التعريف فافهم وقوله الذى جنس قريب للحد الناقص وقوله يتركب من الجنس البعيد للشئ وفصله القريب يميز الحد النـاقص عن جميع الاغيـار لكون هـذا القول فصـلا قريبـا له فحينئذ يكون هذا التعريف مركبـا من الجنس القريب ومن الفصـل القريب وكل تعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب فهو حد تام فيكون تعريف الحد الناقص حدا تاما بل يكون حدا اسميا لكون الحد الناقص من قبيل الامور الاعتبارية ويسمى حدا ناقصا لكون الحد الناقص مركبا من الذاتى البعيد وهو الجنس البعيد ومن الذاتى القريب وهو الفصل القريب (كالجسم النـاطق بالنسبة

الانسان) والجسم ماينقسم طولا وعرضا وعمقا وهو جنس بعيد للانسان يعنى قولنا الجسم الناطق ماتركب من الجنس البعيد للشئ ومن بالفصل القريب وكل مركب من الجنس البعيد للشئ ومن الفصل القريب فهو حد ناقص فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان قولنا الجسم الناطق حد ناقص والجسم الناطق حد ناقص حقيق لكونه تحديدا للانسان الكلى الطبيعي الموجود فى ضمن اشخاصه مثل زيد وعمرو وبكر تفطن (و) جنس (الرسم التام) وماهية الرسم التام وطبيعة الرسم التام (و) الواو للصوق (هو الذى) اى الرسم المطلق الذى (يتركب) اى الرسم المطلق (من جنس الشئ) اى من جنس المرسوم لان كل رسم فلابد له من مرسوم (القريب) مثل الحيوان للانسان (و) من (خواصه اللازمة) مثل الضاحك بالقوة للانسان واحترز بقوله من جنس الشئ القريب عن الحد الناقص واحترز بقوله وخواصه اللازمة عن الحد التام وانما سمى رسما لان الخاصة للشئ من قبيل الآثار المترتبة عليه والآثار المترتبة على الشئ مرسومة فيه فلذا سمى رسما وانما سمى تاما لمشابهة بالحد التام فى الاشتمال على الجنس القريب وقوله الذى جنس قريب للرسم التام وقوله يتركب من جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة فصل قريب له فحينئذ يكون هذا القول مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب فيكون هذا القول حدا تاما للرسم التام بل حدا تاما اسميا لكون الرسم التام من قبيل الامور الاعتبارية فافهم وانما جمع قوله من خواصه وقال ومن خواصه ولم يقل من الخاصة اللازمة اشارة الى ان الشئ واحد خواص لازمة متعددة كالضاحك بالقوة والكاتب بالقوة والمتعجب بالقوة للانسان (كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان) والحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة وهو جنس قريب للانسان والضاحك ذات ثبت له الضحك وهو خاصة للانسان يعنى قولنا الحيوان الضاحك رسم تام للانسان لان قولنا الحيوان الضاحك ماتركب من جنس الشئ ومن الخاصة اللازمة للانسان وكل شئ شانه كذا فهو رسم تام فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول قولنا الحيوان الضاحك رسم تام حقيقى

للانسان لكونه من قبيل الامور الموجودة ﴿و﴾ جنس ﴿ الرسم الناقص ﴾ وحقيقة الرسم الناقص وماهية الرسم الناقص وطبيعة الرسم الناقص ﴿ و ﴾ هذا الواو للصوق ﴿ هو الذى ﴾ اى مطلق الرسم الذى ﴿ يتركب ﴾ اى الرسم المطلق عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة وانما سمى ناقصا لعدم مشابهته الى الحد التام واحترز بقوله عن عرضيات عن الحد التام والناقص وقوله الذى جنس قريب للرسم الناقص وقوله يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فصل قريب له فيكون مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف هذا شانه فهو حد تام فهذا التعريف حد تام للرسم الناقص ﴿كقولنا فى تعريف الانسان انه ﴾ اى الانسان ﴿ ماش على قدميه ﴾ يخرج به الماشى على الاقدام الاربعة ﴿عريض الاظفار﴾ و يخرج به مدور الاظفار ﴿ بادى البشرة ﴾ والبشرة بمعنى الجلد ويخرج به مستورا بالبشرة بالشعر ﴿ مستقيم القامة ﴾ ويخرج به منحنى القامة ﴿ ضحاك بالطبع ﴾ و يخرج به الضحك التعليمى وبعض هذه القيود مستغن عن البعض فحينئذ ان البعض قيد وقوعى يعنى قولنا ماش على قدمية آه مايتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقية واحدة وكل مايتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فهو رسم ناقص فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان قولنا ماش على قدميه آه رسم ناقص اعلم ان المركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب حد تام والمركب من الجنس البعيد ومن الفصل القريب حد ناقص والمركب من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة رسم تام وماعدا هذه الثلثة رسم ناقص سواء كان مركبا من العرض العام ومن الخاصة اللازمة اومركبا من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة اومركبا من العرض العام ومن الفصل القريب اومركبا من الفصل البعيد ومن الخاصة اللازمة اومركبا من الفصل البعيد ومن الفصل القريب فافهم ولما فرغ من مبادى التصورات ومقاصدها اراد الشروع فى مبادى التصديقات من القضايا واحكامها من التناقص والعكس المستوى ومن عكس النقيض وتلازم الشرطيات فقال الباب الثالث من الابواب التسعة للمنطق دوال ﴿ القضايا ﴾ واحكامها وقال

القضايا لانه انما جعل انواع القضايا موضوعات المسائل فى المباحث الآتية وقال الحملية كذا والشرطية كذا مثلا وللايماء والاشارة الى ذلك قال القضايا فحينئذ قوله القضايا جمع انواعى وليس بجمع افرادى ههنا وقوله الباب الثالث القضايا باعتبار الموضوع شخصية على المشهور لكون لام القضايا محمولا على العهد النوعى وهذا القول قضية حملية مهملة على التحقيق لكون الباب الثالث عبارة عن الالفاظ مع ان الالفاظ من قبيل الاعراض وتشخص العرض تابع الى تشخص محله كما قال السيد الشريف قدس سره اللطيف وهذه القضية موجبة كلية على مذهب البعض من المنطقيين لان اللام العهد النوعى عند هذا البعض سور الموجبة الكلية وجنس ﴿ القضية ﴾ وحقيقة القضية وماهية القضية بل طبيعية القضية ﴿ قول ﴾ سواء كان قولا ملفوظا ان كان هذا القول تعريفا للقضية الملفوظة اوقولا معقولا ان كان هذا القول تعريفا للقضية المعقولة والقول لفظ مشترك بين القول الملفوظ وبين القول المعقول واذا صح ارادة المعنيين من اللفظ المشترك فيجوز استعماله فى التعريف بلا قرينة معينة لاحد معنييه مع انه يجوز ان يكون هذا القول تعريفا للقضية الملفوظة اوللمعقولة فحينئذ يصح ارادة المعنيين من اللفظ المشترك فيجوز استعماله فى هذا التعريف ﴿ يصح ان يقال لقائله ﴾ اى لحاكم هذا القول ﴿ انه ﴾ اى القائل والحاكم ﴿ صادق فيه ﴾ اى فى ذلك القول ﴿ او كاذب فيه ﴾ اى فى ذلك القول وقوله قول جنس قريب للقضية الملفوظة او للقضية المعقولة كما قال القطب فى التصديقات وقوله يصح ان يقال لقائله الى آخره فصل قريب لها فحينئذ يكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب فيكون التعريف حدا تاما * اعلم اما التعريف المشهور للقضية هو قول يحتمل الصدق والكذب وانما عدل المصنف عن التعريف المشهور الى هذا التعريف للاحتراز عن الدور وان امكن الجواب عنه ولزوم الدور لان الصدق مطابقة حكم القضية للواقع والكذب عدم مطابقة حكم القضية للواقع فحينئذ يتوقف معرفة القضية على معرفة الصدق والكذب ومعرفة الصدق والكذب تتوقف على معرفة القضية فيلزم الدور والصادق المذكور فى تعريف المصنف للقضية ههنا بمعنى اخبار النسبة المطابقة

للواقع والكاذب بمعنى اخبار النسبة الغير المطابقة للواقع فلا دور فى تعريف المصنف ههنا للقضية بقوله قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب فيه لان المصنف ذكر ههنا الصادق والكاذب اللذين هما حال قائل القضية وليسا حال حكم القضية حتى يلزم الدور فتأمل فان قلت هذا التعريف غير شامل لمثل قولنا السماء فوقنا لانه لايحتمل الكذب مع ان هذه القضية من افراد المعرف وكل تعريف شانه كذا فهو غير جامع لافراد المعرف وكل تعريف غير جامع لافراد المعرف فهو باطل فهذا التعريف باطل قلت لانسلم ان قولنا السماء فوقنا لايحتمل الصدق والكذب كيف ان هذا القول يحتمل الصدق والكذب بالنظر الى الذهن وان كان صادقا بالنظر الى الخارج فيكون تعريف القضية جامعا لافراد المعرف ومجموع قوله القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب فيه فهو باعتبار الموضوع قضية حملية طبيعية لكونه عكس التعريف فان المعرف وهو قوله القضية ههنا مبتدأ والتعريف ههنا خبره وكلما كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون الحكم على مفهوم المعرف فيكون المعرف مع التعريف قضية حملية طبيعية وهذا التعريف حدا سمى لكون القضية من قبيل الامور الاعتبارية (وهى) اى القضية باعتبار الطرفين (اماحملية) وهى ماينحل طرفاها الى مفردين بالفعل او بالقوة عند عمر الكاتبى ومعنى الانحلال ان يجعل القضية خالية عن الرابطة وعند الشيخ ان الحملية مايكون طرفاها الى مفردين بالفعل او بالقوة وعند العصام ان الحملية قضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين والمفرد بالفعل مايعبر عنه بلفظ مفرد والمفرد بالقوة مايمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة كقولنا هذا ذاك اوالموضوع محمول اوهو هو مثل قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه فان قلت يمكن ان يعبر بالمفرد من طرفى الشرطية كمايعبر من طرفيها بالمقدم والتالى فماالفرق بين الحملية والشرطية فى ذلك قلت لايمكن التعبير بالمفرد من طرفى الشرطية عند بقاء الاتصال والانفصال وعند بقاء اللزوم والعناد والاتفاق بخلاف الحملية فانها يمكن ان يعبر من طرفيها بالمفرد عند بقاء كونها حملية بطريق ان يقال ان موضوع الحملية محمولها ولايقال ان مقدم هذه الشرطية تاليها بل يقال

ان مقدم هذه الشرطية مستلزم لتاليها فحينئذ لايبقى ان تكون الشرطية متصلة لزومية بل تكون مؤولة بالحملية والقضية باعتبار الطرفين اما ماتحل طرفاها الى المفردين بالقوة او بالفعل واما مالاتحل طرفاها الى مفردين فالاول حملية والثانى شرطية وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فالقضية باعتبار الطرفين نوعان والشرطية اما مايحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واما مايحكم فيها بين التنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب معا او فى احدها فقط او بنفيه فالاول متصلة والثانى منفصلة فالشرطية اما متصلة واما منفصلة وكل شئ شانه كذا نوعان فالشرطية ايضا نوعان فحينئذ يكون القضية جنس الحملية والشرطية نوعى القضية ويكون الحملية جنس المحصورات الاربع ويكون المحصورات انواع الحملية ويكون الشرطية جنس المتصلة والمنفصلة ويكون المتصلة والمنفصلة نوعى الشرطية ويكون المتصلة جنس اللزومية والاتفاقية واللزومية والاتفاقية تكونان نوعى المتصلة ويكون المنفصلة جنس الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو وتكون الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو انواع المنفصلة وهذه الاسئلة اوردت على الطلبة من طرف السئلة عند الامتحان وعند التجربة فتدبر فالحملية كائنة (كقولنا زيد كاتب) يعنى ان قولنا زيد كاتب حملية لان قولنا زيد كاتب ماتحل طرفاها الى مفردين وكل ماتحل طرفاها الى مفردين فهو حملية فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان قولنا زيد كاتب حملية باعتبار الطرفين وباعتبار العدول والتحصيل موجبة محصلة فان القضية باعتبار وجود الطرفين وعدمهما اما معدولة الموضوع وهى مايكون اداة السلب فيها جزأ من الموضوع كقولنا اللاحى جماد واما معدولة المحمول وهى مايكون اداة السلب فيها جزأ من المحمول كقولنا الجماد لاعالم وامامعدولة الطرفين وهى مايكون اداة السلب فيها جزأ من الموضوع والمحمول جميعا كقولنا اللاحى لاعالم واما محصلة وهى ما لم يكن اداة السلب جزأ من الموضوع والمحمول كقولنا كل انسان حيوان والسالبة المحصلة تسمى سالبة بسيطة بمعنى مايكون اقل جزأ والبسيط اما بسيط حقيقى وامابسيط اضافى والبسيط

الحقيق مالاجزءله كالنقطة والعقول العشرة عندالفلسفي والبسيط الاضافي مايكون اقل جزأ مثل السالبة البسيطة كقولنا لاشئ من الانسان بحجر لان السالبة البسيطة اقل جزأ من السالبة المعدولة كقولنا لاشئ من اللاحي بانسان (واماشرطية) و هي مالاينحل طرفاها الى مفردين عند عمر الكاتبي اومايكون طرفاها مفردين عندالشيخ وعندالعصام ان الشرطية قضية تقتضي نسبتها تفصيل الطرفين (متصلة) وهي التي يحكم فيها يصدق قضية اولاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) يعني ان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لان هذا القول مالاينحل طرفاها الى مفردين ويحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى وكل شئ شانه كذا فهي شرطية متصلة فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة وهو المطلوب والشمس كوكب دري والقمر كوكب ذومحق والوجود هو الكون في الاعيان (واما شرطية متصلة) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معااوفي احدهما فقط اونفيه (كقولنا العدد امالن يكون زوجا اوفردا) يعني ان هذا القول مالاينحل طرفاها الى مفردين ويحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا وكل شئ شانه كذا فهي شرطية منفصلة فهذا القول شرطية منفصلة والعدد هو عبارة عن نصف مجموع الحاشيتين مثل الخمسة فان الحاشية الواقعة تحتها هي الاربعة والحاشية التي كانت فوقها هي الستة ومجموع الستة والاربعة هوعشرة ونصف العشرة هو خمسة وقس البواقي من الاعداد على الخمسة فان قلت ان تعريف العدد لايصدق على الواحد لان الواحد لم يوجد تحته حاشية وانكان فوقه حاشية هي اثنان مع ان الواحد من افراد العدد المعرف ههنا وكل تعريف هذا شانه فهو غيرجامع لافراد المعرف وكل تعريف غيرجامع لافراد المعرف فهو باطل فهذا التعريف باطل قلنا لانم ان الواحد من افراد المعرف كيف ان الواحد فرد غيرمشهور من العدد مع ان المراد من هذا التعريف بيان الافراد المشهورة من العدد فحينئذ يخرج الواحد عن المعرف كما يخرج عن

التعريف فيكون جامعا لافراد المعرف والزوج هو الانقسام بمتساويين والفرد عدم الانقسام بمتساويين فيكون قولنا العدد اما ان يكون زوجا اوفردا حقيقة ﴿والجزء﴾ وهو مايتركب الشئ منه ومن غيره ﴿الاول﴾ كائنا ﴿من الحملية يسمى﴾ اى الجزء الاول منها ﴿ موضوعا ﴾ لانه يوضع المحمول عليه ولام الجزء الاول محمول على استغراق فيكون سور الموجبة الكلية فح هذه القضية محصورة مسورة موجبة كلية لان الحكم فيها على كل الافراد بالايقاع وموضوع هذه القضية وهو قوله الجزء الاول من الحملية فهو المفرد بالقوة ومحمول هذه القضية جملة يسمى موضوعا والمحمول فى هذه القضية فهو ايضا المفرد بالقوة وان مثل القضية ثنائية لكن كلة يسمى ههنا رابطة زمانية كما كان كلة كان رابطة زمانية فى قولنا زيد كان عالما فان الرابطة هى اللفظ الدال على النسبة الحكمية فان كانت الرابطة فى قالب الاسم فتسمى رابطة غير زمانية بل رابطة اسمية كما فى قولنا زيد هو عالم وان كانت الرابطة فى قالب الفعل فتسمى رابطة زمانية كما فى قولنا زيد كان عالما كذا ذكره قطب الدين الرازى عليه رحمة البارى فى التصديقات والمفعول الاول لكلمة يسمى فهو مبتدأ فى الاصل ومفعوله الثانى خبر فى الاصل لان كلة يسمى من قبيل الملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وان قال البعض ناقلا عن الصحاح ان الباء الجارة محذوفة عن المفعول الثانى لكلمة يسمى وح محمول هذه القضية موضوعا وكلة يسمى رابطة زمانية فيكون محمول هذه القضية مفردا بالفعل فيكون هذه القضية ثلاثية فيكون الرابطة فيها كلة يسمى تفطن * وزعم البعض ان مثل القضية طبيعية مع ان امثال هذه القضية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يتعرف ويستنبط منها احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول بان يقال ههنا ان زيدا فى قولنا زيد كاتب هو الجزء الاول من الحملية والجزء الاول من الحملية موضوع فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان زيدا فى قولنا زيد كاتب موضوع فظهر ان هذه القضية ثلاثية محصورة مسورة موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها وامثالها كذلك ولايكون مثل هذه القضية طبيعية لان الطبيعية

لاتكون كبرى للشكل الاول لكون الحكم فيها على المفهوم مع ان الحكم فى كبرى الشكل الاول على الافراد فافهم (والثانى) اى الجزء الثانى من الحملية يسمى (محمولا) لمحموليته على الموضوع (والجزء الاول من الشرطية) اى شرطية كانت (يسمى) اى الجزء الاول من الشرطية (مقدما) لتقدمه على التالى فى الذكر والحال فى هذه القضية مثل الحال فى قوله والجزء الاول من الحملية آه (و) الجزء (الثانى) من الشرطية يسمى (تاليا) والتالى مأخوذ من التلو وهو بمعنى التبعية والتالى لازم للمقدم لكونه ملزوماله فلذا يسمى تاليا وكل واحد من الموضوع والمحمول والمقدم والتالى فهى انواع اجزاء القضية واجزاء القضية الحملية ثلثة عند القدماء الجزء الاول منها هو الموضوع والجزء الثانى منها هو المحمول والجزء الثالث منها هو النسبة بين بين وكذا اجزاء الشرطية ثلثة عند القدماء الجزء الاول منها هو المقدم والجزء الثانى منها هو التالى والجزء الثالث منها هو النسبة بين بين وهى نسبة بها يرتبط المحمول على الموضوع ويرتبط المقدم على التالى وقال البعض ان النسبة بين بين هى الثبوت فى الموجبة والسلب فى السالبة واجزاء القضية عند المتأخرين اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين والنسبة التامة الخبرية فى الحملية والمقدم والتالى والنسبة بين بين والنسبة التامة الخبرية فى الشرطية وهى وقوع النسبة اولا وقوعها اعلم ان ثمرة الخلاف ومنشأ الاختلاف بينهما ان الاجزاء الثلثة الاول شرط التصديق فان التصديق بسيط لكون التصديق عبارة عن ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها عند القدماء فح يكون الاجزاء الثلثة الاول خارجة عن ماهية التصديق بل شروطا عندهم والشرط من قبيل الخارج الموقوف عليه مثل الوضوء للصلوة وعند المتأخرين ان الاجزاء الثلثة الاول مثل الجزء الرابع هى اجزاء التصديقات فان التصديق مركب لكونه عبارة عن التصورات الثلاثة مع الحكم عند المتأخرين فحينئذ يكون الاجزاء الثلثة هى اجزاء التصديق بل شطر التصديق عندهم والشطر هو من قبيل الداخل الموقوف عليه مثل الركوع والسجود فى الصلوة وذلك التوجيه هو نتيجة الخلاف بين القدماء بين المتأخرين ولكن قال بعض الفضلاء انه يمكن التوفيق بين المذهبين

بطريق ان يقال ان الحكم جزأ صوري عن التصديق كما يكون الاجزاء الثلثه اجزاء الثلثة اجزاء صورية عنه فحينئذ يكون التصديق في الحقيقة بسيطا ايضا عند المتأخرين وان كان مركبا صوريا عندهم فالنزاع بينهما لفظي ومن اراد زيادة التفصيل فليراجع الى شرحنا على الشمسية المرسوم بميزان الانتظام (و) مما قررناه علم ان (القضية) حملية كانت اوشرطية منفصلة اومتصلة (اماموجبة) وهي ما كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا) في الحملية (زيد كاتب) لان الحكم فيها بالايقاع وفي الشرطية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا (واما سالبة) وهي ما كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا) في الحمليه (زيد ليس بكاتب) لان الحكم فيها بالانتزاع وفي الشرطية كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وكقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء ابيض اوكاتبا وحاصل الكلام في هذا المقام ان القضية باعتبار النسبة اما ما كان الحكم فيها بالايقاع واما ما كان الحكم فيها بالانتزاع وكل ما كان الحكم فيها بالايقاع فهي موجبة وكل ما كان الحكم فيها بالانتزاع فهي سالبة فينتج القياس الحاصل من الاقتراني المركب من الصغرى المفصلة ومن الكبريين الحمليتين ان القضية باعتبار النسبة اما موجبة واما سالبة وكل شيء شانه كذا فهو نوعان فالقضية باعتبار النسبة نوعان اعلم ان اداة السلب ان كانت مسلطة على النسبة بين المحكوم عليه وبين المحكوم به فالقضية سالبة بسيطة كقولنا في الحملية لاشيء من الانسان بحجر وكقولنا في الشرطية ليس البتة اذا كان هذا الشبح جمادا فهو حيوان وان كانت مسلطة على الموضوع فالقضية الحملية معدولة الموضوع مثل قولنا كل لاحي جماد وان كانت مسلطة على المحمول فالقضية الحملية هي معدولة المحمول مثل قولنا الجماد لاعالم وان كانت مسلطة على الموضوع والمحمول جميعا فالقضية الحملية هي معدولة الطرفين وان كانت اداة السلب مسلطة على المقدم فالقضية لشرطية هي معدولة المقدم مثل قولنا ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجودا وان كانت مسلطة على التالي فالقضية هي معدولة التالي مثل قولنا اذا كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وان كانت مسلطة على المقدم والتالي جميعا فالشرطية هي

معدولة الطرفين مثل قولنا ان لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا وقال البعض ان كان حرف السلب جزأ من الموضوع فالحملية معدولة الموضوع وان كان جزأ من المحمول فالحملية معدولة المحمول وان كان جزأ من الموضوع والمحمول جميعا فالحملية معدولة الطرفين وان كان حرف السلب جزأ من المقدم فالشرطية معدولة المقدم وان كان جزأ من التالى فالشرطية معدولة التالى وان كان جزأ من المقدم والتالى فالشرطية معدولة الطرفين لكن حرف السلب واداة السلب من قبيل الاعدام والعدم لايكون جزأ من شئ بل يكون العدم مسلطا على الوجود فحينئذ قول هذا البعض منظور فيه فتأمل كال التأمل تنل (وكل واحد منهما) اى كل واحد من الموجبة والسالبة باعتبار الموضوع ٣ ثلاثة انواع على المشهور وان كان اربعة انواع على التحقيق لان كل واحد منهما (اما مخصوصة ٤) وشخصية وهى ما كان موضوعها شخصا معينا والشخص المعين هو مايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فحينئذ ان الجزئى والشخص المعين من قبيل الالفاظ المترادفة وانما سميت مخصوصة لكون موضوعها خاصا وانما سميت شخصية لكون موضوعها شخصا معينا (كماذكرناه) اى مثل الامثلة التى ذكرناها من قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان الاول مثال للموجبة الشخصية والثانى مثال للسالبة الشخصية (واما محصورة) وهى مابين فيها كمية افراد الموضوع كلا او بعضا وانماسميت محصورة لان السور فيها يحصر ويحيط افراد الموضوع (وهى) اى المحصورة (اما كلية مسورة) والكلية عبارة عن قضية حكم فيها على كل الافراد والمسورة عبارة عن قضية مشتملة على السور وهومأخوذ من سور البلد وهوعبارة عن قلعة البلد شبهت الالفاظ مثل لفظ كل ولفظ لاشئ فى الحملية ومثل لفظ كلما ومهما فى الشرطية بقلعة البلد فى الحصر والاحاطة ونقل لفظ السور الى هذه الالفاظ والسور هو فى الحملية اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع والسور فى الشرطية هو اللفظ الدال على كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان وسور الموجبة الكلية فى الحملية لفظ كل افرادى ولام الاستغراق وكلمة قاطبة وطراً مثلا وسور السالبة الكلية فى الحملية كلمة لاشئ ولا واحد مثلا وسور الموجبة

٣ والقضية باعتبار الموضوع ثلثة اقسام شخصية ومحصورة ومهملة على المشهور وعلى التحقيق اربعة انواع شخصية ومحصورة ومهملة وطبيعية (منه)

٤ والشخصية ما كان موضوعها شخصا معينا والمحصورة مابين فيها كمية الافراد كلا او بعضا والمهملة ما لم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية والطبيعية ما كان الحكم فيها على طبيعية الموضوع (منه)

الجزئية فيها كلمة بعض وواحد ومن التبعيضية وكلمة قد الداخلة على المضارع مثلا وسور السالبة الجزئية فى الحملية هو ليس بعض وبعض ليس وليس كل وليس اصلا وليس قطعا وليس مطلقا مثلا وسور الموجبة الكلية فى الشرطية المتصلة كلمة متى ومهما وكلما وفى المنفصلة سور الموجبة الكلية هو كلمة دائما وسور السالبة الكلية فى المتصلة والمنفصلة ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما كلمة قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبمعناه والكلية المسورة اما موجبة كلية مسورة هى كائنة (كقولنا كل انسان كاتب) والموجبة الكلية هى قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع واما سالبة كلية مسورة كقولنا (لاشئ من الانسان بكاتب) والسالبة الكلية قضية حكم فيها على كل الافراد بالانتزاع (واما جزئية مسورة) وهى اما موجبة جزئية مسورة (كقولنا بعض الانسان كاتب) والموجبة الجزئية هى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع (و) اما سالبة جزئية مسورة كقولنا (بعض الانسان ليس بكاتب) والسالبة الجزئية هى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع اعلم ان المحصورة المسورة اربعة انواع لان المحصورة المسورة اما قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع واما قضية حكم فيها على كل الافراد بالانتزاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع وكل قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع فهى موجبة كلية وكل قضية حكم فيها على كل الافراد بالانتزاع فهى سالبة كلية وكل قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع فهى موجبة جزئية وكل قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع فهى سالبة جزئية فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان المحصورة المسورة اما موجبة كلية واما سالبة كلية واما موجبة جزئية واما سالبة جزئية ونضم كبرى اخرى فنقول وكل شئ شانه كذا فهو اربعة انواع فينتج هذا القياس الثانى ان المحصورة المسورة اربعة انواع وهو المطلوب وقال البعض ان الكلية ما يكون الحكم فيها على كل الافراد وهذه الكلية نوعان النوع الاول موجبة كلية وهى قضية مشتملة على سور الموجبة الكلية

والنوع الثانى سالبة كلية وهى قضية مشتملة على سور السالبة الكلية وكذا ان الجزئية مايكون الحكم فيها على بعض الافراد وهذه الجزئية نوعان نوع الاول منهما موجبة جزئية وهى قضية مشتملة على سور الموجبة الجزئية والنوع الثانى سالبة جزئية وهى قضية مشتملة على سور السالبة الجزئية فاطلع على هذين المسلكين فاعتبر الى انسبهما للربط واخترا سهلهما الى الضبط (واما ان لايكون) اى كل واحد من الموجبة والسالبة (كذلك) اى ان لايكون كل واحد منهما مثل المخصوصة والمحصورة فحينئذ (تسمى) اى الحملية (مهملة) لاهمال حاكم القضية عن تقدير السور يعنى ان القضية الحملية باعتبار الموضوع ثلثة انواع لان القضية الحملية باعتبار الموضوع اما ماكان موضوعها شخصا معينا واما مابين فيها كمية الافراد كلا او بعضا واما مالم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية وكل ماكان موضوعها شخصا معينا فهى شخصية وكل مابين فيها كمية الافراد كلا او بعضا فهى محصورة مسورة وكل مالم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية فهى مهملة فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان القضية الحملية باعتبار الموضوع اما شخصية واما محصورة مسورة واما مهملة وكل شئ شانه كذا فهو ثلثة انواع فالقضية الحملية باعتبار الموضوع ثلثة انواع فان قلت ان تقسيم المصنف باطل لانه غير شامل الى الطبيعية مع انها من اقسام المقسم وكل تقسيم هذا شانه فهو غير حاصر لاقسام المقسم وكل تقسيم غير حاصر لاقسام المقسم فهو باطل فتقسيم المصنف ههنا باطل قلت ان المصنف ثلث القسمة ههنا لانه اعتبر الى القضية المستعملة فى العلوم والطبيعية غير مستعملة فى العلوم لكون الحكم فيها على المفهوم مع ان القضية المستعملة فى العلوم يكون الحكم فيها على الافراد فحينئذ القضية الطبيعية غير مشهورة فتكون خارجة عن المقسم كما تكون خارجة عن التقسيم فيمنع قيد الصغرى بعد التأويل بالمقدمة بطريق ان يقال لانسلم ان الطبيعية من اقسام المقسم كيف وان مقصود المصنف من تقسيم الحملية باعتبار الموضوع هو بيان الاقسام المشهورة لها و الطبيعية ليست بمشهورة

لكونها غير معتبرة فى العلوم فتكون خارجة عن المقسم كما تكون خارجة
عن التقسيم فيكون التقسيم حاصر الاقسام المقسم والكاتب القروينى ربع
القسمة فى الشمسية لكون القواعد المنطقية عامة ولئلا تبقى الطبيعية مهملة
وقال الحملية باعتبار الموضوع اما ماكان موضوعها شخصا معينا واما مابين
فيها كمية الافراد كلا اوبعضا واما مالم يبين فيها كمية الافراد وصلحت
القضية للكلية والجزئية واما ماكان الحكم فيها على طبيعة الموضوع
فالاولى شخصية والثانية محصورة مسورة والثالثة مهملة والرابعة طبيعية
ومن اراد زيادة التفصيل ههنا فليراجع الى شرحنا على الشمسية الموسوم
بميزان الانتظام (كقولنا الانسان كاتب) مثال الموجبة المهملة (والانسان
ليس بكاتب) مثال المهملة السالبة فان لام الانسان محمول على الجنس الغير
المشهور ههنا والجنس الغير المشهور هولام وضعت للاشارة الى مفهوم
مدخولها من حيث انه متحقق فى ضمن الافراد مطلقا والمهملة فى قوة الجزئية
فحينئذ يصح تأويل موجبتها بالموجبة الجزئية ويصح تأويل سالبتها
بالسالبة الجزئية فلا تناقض بين المثالين المذكورين وان كان احديهما موجبة
والاخرى سالبة لان الجزئيتين قدتصدقان كما سيجئ فى بحث التناقض وتأويل
المثالين المذكورين ههنا يحصل بطريق ان يقال بعض الانسان كاتب
وبعض الانسان ليس بكاتب وهذا السؤال يورد على بعض الطلاب
ويقبل الجواب منه هكذا والشرطية ايضا باعتبا الاوضاع المكنة
الاجتماع والازمان ثلثة انواع فالاولى منها هى الشخصية وهى ماكان الحكم
فيها على وضع معين وزمان معين كقولنا ان جئتنى اليوم راكبا اكرمتك والثانية
المحصورة المسورة وهى مابين فيها كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان
كلا اوبعضا والثالثة مهملة وهى مالم يبين فيها كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع
كلا اوبعضا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولايوجد الطبيعية
للشرطية لان الحكم فيها على طبيعة الموضوع ولاموضوع للشرطية فلاطبيعة
لها ومحصورة الشرطية ايضا اربعة انواع فالاول منها موجبة كلية وهى
قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية منها سالبة كلية

وهى قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والا زمان بالانتزاع كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والثالث موجبة جزئية وهى قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشبح حيوانا فهو انسان والرابعة سالبة جزئية وهى قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع كقولنا قد لايكون اذا كان هذا الشبح حيوانا فهو انسان وقال البعض ان الكلية الشرطية ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والا زمان وجزئية الشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان ومخصوصة الشرطية ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على وضع معين اعلم ان كلية الشرطية وجزئيتها انما هى باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان لان الاوضاع والاحوال التى يمكن اجتماع هذه الاحوال مع المقدم فهى بمنزلة الافراد فى الحملية ويكون الحكم فى الشرطية على الاوضاع والاحوال التى يمكن اجتماعها مع المقدم وعلى الازمان كما يكون الحكم فى الحملية على الافراد واذا دخل على الشرطية المتصلة ان ولو واذا تكون المتصلة مهملة واذا دخل على المنفصلة اما واو بدون السور المذكورة فيما سبق فيكون المنفصلة مهملة كما قال عمر الكاتبى والشرطية باعتبار التركيب ستة اقسام فالقسم الاول مايتركب من الحمليتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والقسم الثانى مايتركب من المتصلتين والقسم الثالث مايتركب من المنفصلتين والقسم الرابع مايتركب من الحملية والمتصلة والقسم الخامس مايتركب من الحملية والمنفصلة والقسم السادس مايتركب من المتصلة ومن المنفصلة فاستخرج الامثلة عن نفسك فالشرطية اما متصلة واما منفصلة (والمتصلة) هى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى (اما لزومية) وهى اتى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والعلاقة مابه يستصحب الشئ الاول بالثانى كالعلية ٣ والتضايف وانواع العلية ثلاثة فالاول ان يكون

٣ والعلة مايؤثر فى الشئ اومايصدر عنه المعلول والتضايف ان يتوقف تصور احد الموجودين الى تصور الآخر مع امتناع انفكاك احدهما عن الآخر مثل الابوة والنبوة (منه)

المقدم علة للتالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لان طلوع
الشمس الذى هو المقدم فى هذه الشرطية علة لوجود النهار الذى
هو التالى فى هذه الشرطية والثانى ان يكون التالى علة للمقدم كقولنا ان كان
النهار موجودا فالشمس طالعة فان النهار الذى هو المقدم فى هذه الشرطية
معلول لطلوع الشمس الذى هو التالى فى هذه الشرطية والثالث
ان يكون المقدم والتالى معلولى علة واحدة مثل قولنا ان كان النهار موجودا
فالارض مضيئة فان وجود النهار مع ضياء الارض معلولين لطلوع الشمس
* والمتضايف ان يتوقف تعقل المقدم الى تعقل التالى مع امتناع انفكاك التالى
عن المقدم كقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه لان ابوة زيد مقدم وبنوة
عمرو تال فى هذه الشرطية فيكون بينهما تضايف وقال العلماء الميزانية
ان الحكم فى الشرطية المتصلة بالاتصال اللزومى والاتصال الاتفاقى فهو
بين المقدم وبين التالى وقال العلماء العربية ان الحكم فى المتصلة فى التالى
والمقدم من قبيل القيد لانه لو وجد الحكم فى المقدم وفى التالى كما وجد الحكم
بين المقدم وبين التالى لزم وجود الاحكام الثلثة فى القضية الواحدة والنفس
الواحدة لاتدرك الاحكام الثلثة فى آن واحد لكون النفس بسيطا حقيقيا
بمعنى مالاجزاله فثمرة الخلاف بينهما فهى ان يصدق مثل قولنا كلما كان زيد حمارا
فهو ناهق عند الميزانيين لوجود العلاقة المشعور بها بين حمارية زيد وبين
ناهقية زيد فان فرض حمارية زيد يستلزم لفرض ناهقية زيد واذا وجد
بين المقدم الكاذب وبين التالى الكاذب علاقة مشعور بها فيستلزم احدهما
للآخر فحينئذ يصدق قولنا كلما كان زيد حمارا فهو ناهق عند العلماء الميزانية
ولا يصدق هذا القول عند العلماء العربية لكون التالى كاذبا والشرطية المنفصلة
متفق عليها بين الميزانيين وبين العربية لان الحكم بالانفصال العنادى والانفصال
الاتفاقى فى المنفصلة انما يكون بين المقدم والتالى فلا اختلاف بينهما فى المنفصلة
والاختلاف الواقع بين العربية والمنطقيين انما هو فى المتصلة دون المنفصلة فمن
اراد تفصيل هذا المقام فليراجع الى حاشية العصام على التصديقات فان هذا
المبحث مذكور فيها بالتمام (واما اتفاقية) وهى التى صدق التالى فيها
على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما بل يكون الحكم فيهما بمجرد توافق

الطرفين على الصدق ﴿ كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ﴾ فانه لم يوجد بين نطق الانسان وبين نهق الحمار علاقة مشعور بها وان وجد بينهما علاقة على غير مشعور بها لكن العلاقة الغير المشعور بها ليست بمعتبرة فى اللزومية وفى هذا المثال ان نطق الانسان مع نهق الحمار مخلوقان لله تعالى بل معلولان له تعالى لكن هذه العلاقة غير مشعور بها فان الكلام فى العلة المستلزمة ولايكون الكلام فى العلة الموجدة فتدبر كمال التدبر والاتفاقية اما خاصة واما عامة فالاتفاقية الخاصة سبقت ذكرها ولاتستعمل هذه الخاصة فى العلوم والمحاورات وفى القياسات لانها لافائدة فى استعمالها والاتفاقية العامة وهى التى صدق التالى فيها على تقدير المقدم سواء كان المقدم صادقا اوكاذبا لاعلاقة بينهما فهى جائزة الاستعمال فى القياسات الخلفية وفى القياسات الخفية وفى القياسات العكسية وفى القياسات الافتراضية كما يجوز استعمالها فى محاورات البلغاء بطريق ادعاء علية المقدم الى التالى لقصد المبالغة فى وقوع التعالى وكلمة اما الواقعة فى اوائل الكتب فهى من هذا القبيل كما ذكره العصام عصمه الله تعالى فى حاشية التصديقات وحاصل الكلام فى هذا المقام ان المتصلة نوعان لان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية وكل شئ شانه كذا نوعان فالمتصلة نوعان اما الكبرى المطوية ههنا فهى بينة وبديهية غير محتاجة الى البيان واما الصغرى المنفصلة المذكورة فى المتن فهى نظرية غير بديهية محتاجة الى البيان والاثبات واثبات هذه الصغرى يحصل بطريق ان يقال ان المتصلة اما ما يصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك واما مايصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لاعلاقة بينهما وكل مايصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك فهى لزومية وكل مايصدق والثانى فيها على تقدير صدق المقدم لاعلاقة بينهما فهى اتفاقية . فينتج القياس المركب من الصغرى المنفصلة التى هى ذات الجزئين ومن الكبريين الحمليتين ان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية وهذه النتيجة هى عين الصغرى المطلوب اثباتها ﴿ والمنفصلة ﴾ وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب معا او فى احدهما فقط او بنفيه ﴿ اما

حقيقية) كائنة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد لان فردية العدد معاند
الى زوجيته والفرق بين المنفصلة وبين الحملية المردة المحمول بحسب المفهوم
فهو ان الترديد فى المنفصلة بين المقدم والتالى وهما قضيتان فى الصورة ولا
يكونان قضيتين فى الحقيقة لان الحكم بالانفصال فى المنفصلة هو بين المقدم
والتالى فحينئذ يكون المقدم والتالى فى المنفصلة قضيتين فى الصورة ولا
يكونان قضيتين فى الحقيقة لعدم وجود الحكم فى المقدم والتالى فيكون
الترديد فى المنفصلة هو بين القضيتين صورة والترديد فى الحملية المرددة المحمول
وفى الحملية الشبيهة بالمنفصلة هو بين المحمولين ومحمول الحملية مفرد بالقوة
اوبالفعل فيكون الحكم فى الشبيهة بالمنفصلة وفى المرددة المحمول هو بين
المفردين واما الفرق بينهما بحسب اللفظ فهو ان تقدم اداة الترديد على موضوع
المقدم وعلى موضوع التالى مثل ان يقال اما العدد زوج واما العدد فرد
فيكون القضية منفصلة بالاتفاق لكون الترديد والانفصال حينئذ بين الطرفين
الغير المفردين وان تأخر اداة الترديد عن الموضوع مثل ان يقال العدد اما
زوج واما فرد فيكون القضية حملية مرددة المحمول وشبيهة بالمنفصلة
عند المحقق الشريف السيد السند قدس سره اللطيف لكون الحكم حينئذ
بين المفردين وقال العصام عصمه الله تعالى ان تأخر اداة الترديد والانفصال
عن موضوع القضية فان قصد حاكم القضية الترديد فيها بين المقدم والتالى
الغير المفردين فالقضية منفصلة لكون الترديد والانفصال فيها بين الطرفين الغير
المفردين ولكون تعريف الشرطية مالا ينحل طرفاها الى مفردين وان قصد حاكم
القضية الترديد فيها بين المحمولين المفردين بالقوة اوبالفعل فالقضية حملية مرددة
المحمول ويقال لها حملية شبيهة بالمنفصلة لكون الترديد فيها بين المفردين ولكون
تعريف الحملية ما ينحل طرفاها الى مفردين بالفعل اوبالقوة وقول العصام مطابق
الى المثال المذكور فى المتن وهو قول المص كقولنا العدد اما زوج اما فرد واحفظ هذا
القولين فى هذا المقام واختر ايدهما الى المرام وقد يكون الحملية مرددة الموضوع
والمحمول اذا كان الترديد بين الموضوع والمحمول كقولنا الزوج اوالفرد اما
موجود اومعدوم وقد يكون الشرطية مرددة التالى اذا كان الترديد بين التالين
اذا كان التالى متعددا كقولنا كلما كان هذا الشبح انسانا فهو اما ابيض او اسود وقد

يكون الشرطية مرددة المقدم اذا كان المقدم متعددا ووقع الترديد بين اجزاء المقدم مثل قولنا انكان هذا الشئ زوجا اوفردا فهو عدد وقد يكون الحملية مرددة المحمول والموضوع معا كقولنا الابيض اوالاسود اما حى اوجماد ولكن استعمال مرددة الموضوع والمحمول فى العلوم نادر وقد الشرطية المتصلة مرددة المقدم والتالى كقولنا كلما كان هذا العدد زوجا اوفردا فاما ان يكون منقسما بمتساويين اوغير منقسم بمتساويين وكل التقسيمات من قبيل المرددة المحمول وعند السيد ان التقسيمات هى الطبيعية المرددة المحمول وعند التفتازانى ان التقسيمات هى موجبة كلية مرددة المحمول ومن اراد زيادة تفصيل التقسيمات فليراجع الى رسالتنا الموسومة بتحريرات الانظار والى شرحنا عليها المسمى بتصويرات الانظار من الآداب والى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام (وهى) اى المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع والخلو معا) يعنى اعرف واشير الى الجمع والخلو حال كونهما مجتمعين فظهر ان قوله معا حال مؤكدة بالجمعية المستفادة من الواو العاطفة ههنا وفائدة التأكيد هى دفع توهم الاستيناف فى الواو ههنا والعامل فى الحال هو معنى الفعل المستفاد من لامى الجمع والخلو وهما صاحب الحال وذو الحال لكونهما مفعولى اشير واعرف فى المعنى .وان كان مضافا اليهما فى اللفظ ومن الاسئلة الواردة من طرف السئلة على الطلاب هذا السؤال فاطلع عليه فانه ينفعك فى موارد الاستعمال وقوله مانعة الجمع والخلو معا تعريف المنفصلة الحقيقية وقوله مانعة جنس قريب لها وقوله معا فصل قريب لها وحينئذ هذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف شانه كذا فهو حد تام فهذا التعريف حد تام وقوله معا احترازا عن مانعة الجمع فقط وعن مانعة الخلو فقط (واما مانعة الجمع فقط) مثالها كائنة (كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر) لان حجرية الشئ معاند لشجريته فلا تجتمعان فى شئ واحد صدقا وان اجتمعا كذبا واحترز بقوله فقط عن مانعة الخلو والحقيقية (واما مانعة الخلو فقط) مثالها كائنة (كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق) والمراد بالبحر ههنا انما هو ما امكن الغرق فيه يعنى ان هذا المثال مانعة الخلو فقط لان كينونة زيد فى البحر معاند لعدم مغروقية زيد فى الكذب دون الصدق فلا تجتمعان

كذبا وان اجتمعنا صدقا وحاصل الكلام فى هذا المقام ان المنفصلة اما ان يكون التنافى فيها فى الصدق والكذب معا واما ان يكون التنافى فيها فى الصدق فقط واما ان يكون التنافى فيها فى الكذب فقط وكلما كان التنافى فيها فى الصدق والكذب معا فالمنفصلة موجبة حقيقية وكلما كان التنافى فيها فى الصدق فقط فى المنفصلة موجبة مانعة الجمع فقط وكلما كان التنافى فيها فى الكذب فقط فالمنفصلة موجبة مانعة الخلو فقط فينتج القياس الحاصل من الطريق السادس من الاقترانى قولنا المنفصلة اما موجبة حقيقية واما موجبة مانعة الجمع واما موجبة مانعة الخلو ونفرض هذه النتيجة صغرى منفصلة فنضم اليها كبرى اخرى ونقول وكل شئ شانه كذا فهو ثلثة انواع فينتج القياس الثانى ان المنفصلة ثلثة انواع فحينئذ يكون كل واحد من الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو مفردا كليا ذاتيا انواعا للمنفصلة كما يكون كل واحد من اللزومية والاتفاقية مفردين كليين ذاتيين نوعين للمتصلة وكل واحدة من هذه الثلثة اما عنادية وهى التى يكون التنافى فيها لذاتى الجزئين كقولنا فى الحقيقية العنادية العدد اما زوج واما فرد لان ماهية الزوج وذات الزوج هى الانقسام بمتساويين وذات الفرد وماهيته عدم الانقسام بمتساويين والانقسام بمتساويين مع عدم الانقسام بمتساويين متقابلان بل متباينان فحينئذ يكون الزوج مع الفرد بحسب الذات والماهية متنافيين فيكون قولنا العدد اما زوج واما فرد حقيقية عنادية واما اتفاقية وهى التى يكون التنافى فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا فى الحقيقية الاتفاقية هذا الشبح اما كاتب واما اسود للاسود اللاكاتب وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هى تحصل برفع الاتصال اللزومى والاتفاقى فى المتصلة وبرفع الانفصال العنادى والانفصال الاتفاقى فى المنفصلة فحينئذ تسمية سالبة هذه القضايا الثمان سالبة انما هى لمشابهتها الى موجبتها فى الاطراف كما يكون تسمية سالبة الحملية سالبة لمشابهتها الى موجبتها فى كون طرفيها مفردين ﴿ وقد يكون المنفصلات ﴾ الثلاث ﴿ ذات اجزاء ﴾ وقوله وقد يكون الخ معطوف على الجملة المحذوفة وهى كثير اما يكون المنفصلات الثلاث ذات جزئين والقرينة على حذف المعطوف عليه كلمة قد فى قوله قد يكون

لانها اذا دخلت على المضارع فتكون للتقليل الذى هو مقابل للتكثير تقابل التضايف وتبدل ذلك الواو الى الفاء كما فعله بعض الشراح ليس بشئ لانه لامعنى للفاء ههنا قطعا وكلمة اجزاء جمع مكسر لجزء كما يكون كلمة اشياء جمع مكسر لشئ وكلمة اسماء جمع مكسر للاسم وان قال البعض مثل هذه الكلمات غير المتصرف تشبيها الى حمراء فى الاشتمال على الالف الممدودة لانه لاسبب لمنع الصرف فى مثل تلك الكلمات لان الالف الممدودة فى تلك الكلمات علامة الجمع المكسر مع ان الالف الممدودة التى تكون سبب منع الصرف انما هى الف تأنيث كما قال ابن الحاجب فى الكافية ومايقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث فحينئذ لاشك ان قول هذا البعض غير معتبر ولايخفى على من له ادنى بضاعة من علم النحو ان مثل تلك الكلمات منصرف وقوله المنفصلات موضوع القضية وقوله ذات اجزاء محمولها وقوله يكون رابطة زمانية كما قال القطب رحمه الله تعالى فى التصديقات ان لفظ كان فى قولنا زيد كان عالما رابطة زمانية وقال الميزانيون الافعال الناقصة من قبيل الروابط الزمانية والقضية انما هى اسماؤها واخبارها وكذا افعال القلوب بل جميع الافعال من قبيل الروابط فيكون على هذا التقدير الافعال الناقصة اسمها وخبرها قضية حملية ثلاثية وكذا يكون افعال القلوب وملحقاتها قضية حملية ثلاثية اذا وقعت قضية وان لم يجز ان يكون الافعال السائرة مع فاعلها حملية ثلاثية وثنائية اذا وقعت قضية كما قال العصام عصمه الله تعالى وكلمة قد فى قوله قد يكون سور الموجبة الجزئية لكونها بمعنى التقليل والتبعيض فحينئذ قوله قد يكون المنفصلات ذات اجزاء قضية حملية ثلاثية محصلة موجبة جزئية وقال البعض ان قوله يكون محمول القضية وقوله المنفصلات موضوع القضية وكلمة قد لتصحيح الحمل ههنا وقوله قديكون المنفصلات الى آخره حملية ثنائية موجبة كلية لكون لام المنفصلات محمولا على الاستغراق ٤ وهذا القول ليس بشئ كما لايخفى على من له ادنى مسكة من الفن فالمنفصلة التى هى ذوات اجزاء اما مركبة من ثلاثة اجزاء واما مركبة من اربعة اجزاء واما مركبة من خمسة اجزاء وهلم جرا فالمركبة من خمسة اجزاء مثل قولنا الكلى اما جنس واما

٤ واذا كانت كلمة قد ههنا سور الموجبة الجزئية فيكون لام المنفصلات محمولا على الجنس الغير المشهور تدبر (منه)

واما فصل واما خاصة واما عرض عام والمركبة من اربعة اجزاء مثل قولنا العنصر اما ارض واما ماء واما هواء واما نار والمنفصلة المركبة من ثلثة اجزاء (كقولنا العدد اما زائد ناقص اومساو) فان العدد عبارة عن نصف مجموع الحاشيتين كما سبق وكسور العدد تسعة النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر ويوجد بعض هذه التسعة فى بعض العدد والبعض الآخر من هذه التسعة فى بعض العدد الآخر مثال الزائد هو عشرون فان كسور العشرين زائدة عليه بواحد لان نصف العشرين عشرة وربعه خمسة وخمسه اربعة وعشره اثنان ومجموع هذه الكسور الاربعة احد وعشرون فظهر ان كسور العشرين زائد عليه بواحد ومثال الناقص هوعشرة فان كسور العشرة ثمانية لان نصف العشرة خمسة وخمسه اثنان وعشره واحد ومجموع هذه الكسور الثلثة ثمانية فتبين ان كسور العشرة ناقصة عنه باثنين ومثال المساوى وهو ستة لان نصف الستة ثلثة وثلثه اثنان وسدسه واحد ومجموع هذه الكسور الثلثة ستة فتعين ان كسور الستة مساوية له * (التناقض) * اى من احكام القضايا التناقض ٣ يعنى ان لفظ التناقض ههنا مبتدأ مؤخر وخبره المقدم محذوف وهو قولنا من احكام القضايا وكلمة من المحذوفة تبعيضية لانا اذا بدلنا كلمة من ههنا الى لفظ بعض يصح المعنى بطريق ان يقال التناقض هو بعض احكام القضايا فحينئذ يكون قولنا من احكام القضايا التناقض قضية حملية منحرفة لان كلمة من التبعيضية اذا دخلت على المحمول فالقضية منحرفة مثل قولنا الانسان بعض الجسم والقضية المحصورات المحرفة مستعملة فى العلوم غالبا وقال التفتازانى فى حاشيته على تفسير الكشاف فى قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ان كلمة من التبعيضية فى هذه الآية مبتدأ لان كلمة من اذا كانت تبعيضية فتكون اسمية ولا تكون حرفية فيصح وقوعها مبتدأ وكلمة من الموصول مبتدأ فيكون قولنا من احكام القضايا التناقض حملية موجبة جزئية لكون كلمة من التبعيضية سور الموجبة الجزئية ولدخول السور على المبتدأ على هذا التقدير كما قال التفتازانى وقال العصام فى حاشيته على شرح عقائد

٣ واحكام القضايا اربعة الاول هو التناقض والثانى العكس المستوى والثالث هو العكس النقيض والرابع هو تلازم الشرطيات كما بين فى المطولات (منه)

النسفى فى قوله اعلم ان الاحكام الشرعية منها مايتعلق بكيفية العمل ومنها مايتعلق بالاعتقادان كلمة من التبعيضية ههنا محكوم عليه وقوله مايتعلق بكيفية العمل محكوم به كما قال الشارح العلامة فى قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر والحاصل ان قوله التناقض مع محذوفه قضية حملية موجبة جزئية على قول التفتازانى وعلى قول العصام بطريق ان يقال بعض احكام القضايا هو التناقض وعلى قول البعض ان قوله التناقض مع محذوفه قضية حملية منحرفة بطريق ان يقال التناقض هو بعض احكام القضايا فتفكر هذين التوجيهين بالفكر التام فالتفت الى انسبهما للمرام (وهو) اى التناقض (اختلاف القضيتين) يخرج به اختلاف المفردين واختلاف القضية بالمفرد (بالايجاب والسلب٤) وخرج به اختلاف القضيتين بالشرطية و الحمليه والعدول والتحصيل و غيرها (بحيث يقتضى) اى هذا الاختلاف (لذاته) اى يقتضى ذلك الاختلاف بلاواسطة شئ آخر (ان يكون احديهما) اى احدى القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب (صادقة) اى يطابق حكمها للواقع (والاخرى) اى وان يكون القضية الاخرى سواء كانت عين النقيضة او نقيضها (كاذبة) اى لايطابق حكمها للواقع قوله ان يكون احديهما صادقة آه يخرج القضيتين المختلفين بالايجاب والسلب وقوله اختلاف جنس بعيد للتناقض لان الجنس القريب له هو التمانع فالاختلاف جنس بعيد له كما قال قطب الدين الرازى عليه رحمة البارى وجميع القيود فصل قريب له فحينئذ ان هذا التعريف مركب من الجنس البعيد ومن الفصل القريب وكل تعريف مركب من الجنس البعيد ومن الفصل القريب فهو حد ناقص فهذا التعريف حد ناقص على قول القطب وان زعم البعض كون هذا التعريف حدا تاما لكن قال القطب فى التصديقات ان الاختلاف جنس بعيد للتناقض وقال عمر الكاتبى فى الشمسية وحدوه بانه اختلاف القضيتين آه فلاشك ان هذا الحد ناقص نعم لو قال المص وهو تمانع القضيتين بالايجاب والسلب يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة لكان ذلك التعريف حدا تاما لكن قال وهو اختلاف

٤ والايجاب عبارة عن الوقوع والسلب عبارة عن اللاوقوع وقوله لذاته احتراز عن التناقض بالواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق لان التناقض بالواسطة غير معتبر فى الفن فانه غير مطرد والمعتبر فى الفن مطرد

القضيتين آه فكان هذا التعريف حدا ناقصا على قول القطب (ولا يتحقق ذلك)
اى التناقض فى جميع الازمان (الا بعد اتفاقهما) اى يتحقق التناقض بين
القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب زمان اتفاق تلك القضيتين
(فى الموضوع) اى فى موضوعهما لانهما لو اختلفتا فى الموضوع كقولنا
زيد كاتب وعمرو ليس بكاتب لصدقنا فلا يتحقق التناقض بينهما لصدق
القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب على هذا التقدير والموضوع هو الجزء
الاول من الحملية وقوله ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما حملية موجبة كلية
بعد الاستثناء وسالبة كلية قبل الاستثناء بطريق ان يقال كل تناقض يتحقق
عند وجود الشرط الثمانية ولاشئ من التناقض يتحقق عند انتفاء الشروط
الثمانية وهذ التوجيه هو مقتضى القصر المستفاد من النفى والاستثناء والمستثنى
ههنا معرب على حسب العوامل ولايكون واجب النصب وكذا لايكون
مختار لبدل ولا جائز النصب لان المستثنى منه غير مذكور ههنا والكلام
منفى فيكون المستثنى مفرغا ومن الاسئلة الواردة على بعض الطلبة هذه
العوائد الفنونية ويكون هذا القول قضية شخصية باعتبار اسم الاشارة
وهو قوله ذلك ههنا (و) فى (المحمول) وهو الجزء الثانى من الحملية
لان محمول القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب لانهما لو كانا مختلفين كقولنا
زيد قائم وزيد ليس بقاعد لكانتا صادقتين فلا يتحقق التناقض بينهما على
هذا التقدير فان انتفاء الشرط مستلزم لانتفاء المشروط (و) فى (الزمان)
الزمان كل امر متجدد يقدر به متجدد آخر مثل الانات المتجددة والدقائق
المتجددة والساعات المتجددة والايام والليالى المتجددة والشهور المتجددة
لان زمانى القضيتين المختلفين بالايجاب والسلب لو كانا مختلفين كقولنا
زيد نائم فى الليل وزيد ليس بنائم فى النهار لم تناقضا لصدقهما مع ان المتناقضتين
احديهما صادقة والاخرى كاذبة (و) فى (المكان) وهو بعد موهوم
يشغله الجسم عند المتكلمين او بعد مجرد موجود يشغله الجسم عند الاشراقيين
من الفلاسفة او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى عند المشائيين والمكان فى اللغة مايعتمد عليه كما قال المص فى هداية الحكمة
وكما قال حسين الميبدى فى شرح هداية الحكمة عليهما رحمة البارى لانهما

لو اختلفتا فى المكان لم تتناقضا لصدقهما عند انتفاء هذا الشرط كقولنا زيد نائم فى البيت وزيد ليس بنائم فى السوق (و) فى (الاضافة) وهى من قبيل النسبة بين الشيئين فانهما لو اختلفتا فى الاضافة لم تتناقضا لصدقهما كقولنا زيد ابو عمرو وزيد ليس بابى بكر (و) فى (القوة والفعل) والقوة بمعنى تهيئ شئ لشئ والفعل هو الخروج من العدم الى التحقق كما قال الكلنبوى رحمه الله البارى فحينئذ يكونان متقابلين تقابل العدم و الملكة لان القوة عبارة عن عدم لخروج الى التحقق عما من شانه الخروج الى التحقق وشرط اتفاق القضيتين فى القوة والفعل فى تحقق التناقض بينهما لانهما لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا لصدقهما على هذا التقدير كقولنا الخمر فى الدن مسكر بالقوة والخمر فى الدن ليس بمسكر بالفعل فان هاتين القضيتين صادقتان وان اختلفتا بالايجاب والسلب (و) فى (الجزء والكل) والجزء مايتركب الشئ منه ومن غيره والكل مايتركب من الاجزاء وشرط التناقض بين القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب هو الاتفاق فى الكل والجزء لانهما لو اختلفتا فى الجزء والكل لم تتناقضا لصدقهما كقولنا بعض جسم الزنجى ابيض وكل جسم الزنجى ليس بابيض وذكر الجزء ههنا استطرادى فتأمل ومن اراد زياده تفصيل هذا الشرط فليراجع الى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام (و) فى (الشرط) والشرط مايعتبر من الخارج لتحقق الشئ او مايلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود او الخارج الموقوف عليه وذلك لانهما لو اختلفتا فى الشرط لم تتناقضا لصدقهما كقولنا هذا الجسم بشرط كونه ابيض مفرق للبصر وهذا الجسم بشرط كونه اسود ليس بمفرق للبصر فان هاتين القضيتين صادقتان لاختلافهما فى الشرط فان قلت ان اتفاق القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب فى التميز وفى الحال وفى الآلة وفى المفعول به وفى المفعول المطلق هو شرط فى تحقق التناقض بينهما فما وجه تخصيص ذكر الشروط الثمانية المذكورة ههنا دون غيرها قلت ان هذه الشروط الثمانية المذكورة ههنا مشهورة وماعداها غير مشهورة وعبارة المصنف ههنا من قبيل الاكتفاء بذكر الشروط المشهورة عن ذكر الشروط لغير المشهورة وقال الامام الفارابى

ان شرط التناقض بينهما هو وحدة النسبة الحكمية بين المحكوم عليه وبين المحكوم به فانها جامعة بجميع الشروط لانه اختلف فيهما الموضوع والمحمول اوالزمان اوالمكان اوالاضافة اوغيرها لم تحد النسبة التى هى مورد الايجاب والسلب فيهما ولولم تحد النسبة لم تحقق التناقض بينهما لصدقهما على هذا التقدير وقول الفارابى اسهل للضبط وقول المصنف ههنا اعدل للفهم والربط ﴿ ونقيض الموجبة الكلية ٢ انما هى ﴾ اى نقيض الموجبة الكلية وتأنيث الضمير لقصد المطابقة الى الخبر وذلك الضمير رابطة عند الميزانيين وضمير الفصل عند النحاة وفائدته عندهم دفع التباس الخبر الى الصفة غالبا وعند علماء المعانى مفيد للقصر ﴿ السالبة الجزئية ﴾ والموجبة الكلية قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع والسالبة الجزئية قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع وقوله نقيض الموجبة الكلية آه باعتبار الطرفين حملية موضوعها مفرد بالقوة لان قوله نقيض الموجبة الكلية مركب اضافى فانه يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ويمكن التعبير عنه بلفظ المفرد بطريق ان يقال الموضوع او هذا اوهو وغير ذلك فيكون موضوع هذه القضية مفردا بالقوة وقال البعض ان قوله السالبة الجزئية مفرد بالفعل باعتبار النقل من المعنى الوصفى الى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع وبالوضع الى ذلك المعنى وعرف البعض المفرد بالفعل بقوله مايعبر عنه بلفظ مفرد ولاشك ان هذا التعريف مناقض لقوله ان لفظ السالبة الجزئية مفرد بالفعل فتعين ان لفظ السالبة الجزئية بعد النقل وبعد الموضوع الى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع فهو مفرد بالقوة فيكون طرفا هذه القضية مفردين بالقوة وكذا الحال فى لفظ الموجبة الكلية وفى لفظ السالبة الكلية وفى لفظ الموجبة الجزئية وفى سائر المركب الوصفى المنقول الى المعنى المفرد وفى المركب الاضافى المنقول الى المعنى المفرد والقضية الحملية لاتخلو من انيكون طرفاها مفردين بالفعل مثل قولنا زيد حيوان ومن انيكون طرفاها مفردين بالقوة مثل قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه ومن انيكون موضوعها مفردا بالفعل ومحمولها مفردا بالقوة كقولنا

٢ قوله ونقيض الموجبة الكلية آه حملية ثلاثية موجبة كلية محصلة والرابطة قوله هى والسور هو الاستغراق المستفاد من اضافة النقض الى الموجب الكلية (منه)

زيد ابوه قائم ومن انيكون موضوعها بالقوة ومحمولها بالفعل كقولنا الحيوان الناطق انسان فاحفظ هذه الاحتمالات الاربعة سهل الله لك اجوبة الاسئلة الواردة عليك من طرف السئلة (كقولنا كل انسان حيوان) فانه موجبة كلية صادقة لمطابقة حكمها للواقع (و) كقولنا (بعض الانسان ليس بحيوان) فانه سالبة جزئية كاذبة لعدم مطابقة حكمها للواقع ونقيض السالبة الجزئية انما هى الموجبة الكلية كقولنا بعض الانسان ليس بحيوان وكل انسان حيوان (ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية) هذه القضية باعتبار الطرفين حملية ثلاثية موجبة كلية محصلة فان اضافة النقيض الى السالبة للاستغراق وهو سور الموجبة الكلية كامر (كقولنا لاشئ من الانسان بحيوان) لانه سالبة كلية كاذبة لعدم مطابقة حكمها الى الواقع (و) كقولنا (بعض الانسان حيوان) لانه موجبة جزئية صادقة لمطابقة حكمها الى الواقع ونقيض الموجبة الجزئية انما هى السالبة الكلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الانسان بحيوان فان قلت ان الشرط التاسع لتحقق التناقض بين المحصورات الاربع هو الاختلاف فى الكلية والجزئية وتناقض المحصورات الاربع مشروط والشرط هو الموقوف عليه والشروط هو الموقوف والموقوف عليه مقدم على الموقوف طبعا فالصواب ان يتأخر قوله ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية آه عن قوله فالمحصورات لا تحقق التناقض بينهما الابعد اختلافهما آه قلت قدم المصنف المشروط على الشرط لينكشف الشرط زيادة الانكشاف بسبب تقديم المشروط فى الذكر وللتنبيه على ان الشروط الثمانية مشتركة بين تحقق التناقض فى الشخصيات وبين تحقق التناقض فى المحصورات الاربع وعلى ان الاختلاف فى الكلية والجزئية انما هو الشرط تاسع لتناقض المحصورات وللاشارة الى ان الشروط الثمانية مختص بتناقض محصورات الحمليات والشرط التاسع الآتى الذى هو الاختلاف فى الكلية والجزئية هو مشترك بين تناقض محصورات الحملية وبين تناقض محصورات الشرطية كما ستقف (فالمحصورات) الاربع (لا تحقق التناقض بينهما) اى بين القضيتين من المحصورات الاربع بعد شئ من الاشياء (الابعد اختلافهما) اى المحصورتين (فى الكلية والجزئية) والكلية

قضية حكم فيها على كل الافراد سواء كانت موجبة كلية اوسالبة كلية والجزئية قضية حكم فيها على بعض الافراد سواء كانت موجبة جزئية اوسالبة جزئية وقوله لايتحقق التناقض بينهما الابعد اختلافهما فى الكلية والجزئية فهو موجبة كلية بعد الاستثناء بطريق ان يقال كل تناقض فهو يتحقق بين المحصورات بعد اختلافها فى الكلية والجزئية وسالبة كلية قبل الاستثناء بان يقال لاشئ من التناقض يتحقق بين المحصورات قبل الاختلاف فى الكلية والجزئية بحسب القصر المستفاد من الاستثناء المفرغ وانما شرط الاختلاف فى الكمية فى تناقض المحصورات الاربع (لان الكليتين) اى الموجبة الكلية مع السالبة الكلية (قدتكذبان) اى الكليتين (كقولنا كل انسان كاتب) فانه موجبة كلية كاذبة لعدم مطابقة حكمها للواقع (ولاشئ من الانسان بكاتب) فانه سالبة كلية كاذبة لعدم مطابقة حكمها للواقع (و) لان (الجزئيتين) اى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية (قدتصدقان) والصدق هو مطابقة الحكم للواقع والكذب عدم مطابقة الحكم للواقع عند الجمهور وعند النظام من الدهرية الصدق مطابقة الحكم للاعتقاد والكذب هو عدم مطابقة الحكم للاعتقاد وعند الجاحظ من الدهرية ان الصدق هو مطابقة الحكم للواقع والكذب عدم مطابقة الحكم للواقع والاعتقاد وكلما كانت الكليتان كاذبتين والجزئيتان صادقتين فلاتناقض بين الموجبة الكلية والسالبة الكلية وبين الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذا لاتناقض بين المهملات لان المهملة الموجبة مؤولة بالموجبة الجزئية والمهملة السالبة مؤوله بالسالبة الجزئية لكون المهملات فى قوة الجزئية ولانقيض للطبيعية اصطلاحا لان الطبيعية من قبيل التصورات لكون الحكم فيها على المفهوم كما قال السيد الشريف قدس سره اللطيف والعصام عصمه الله تعالى فى حاشيتهما على التصديقات وان كان للطبيعية نقيض لغوى على رأى و النقيض اللغوى للشئ هو رفع عين ذلك الشئ والنقيض اللغوى للتصورات مختلف فيه كما بين فى محله وشرط تحقق تناقض الشرطيات هو الاتفاق فى المقدم والتالى والاختلاف فى الكلية والجزئية والاتحاد فى الجنس اى فى الاتصال والانفصال والاتفاق

فى النوع اى فى اللزوم وفى العناد وفى الاتفاق والاختلاف فى الكيف اى فى الايجاب والسلب ونقيض الموجبة الكلية الشرطية انما هى السالبة الجزئية الشرطية مثل قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وقد لايكون اذا كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان ونقيض السالبة الكلية الشرطية انما هى الموجبة الجزئية الشرطية مثل قولنا ليس البتة اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو جماد وقد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو جماد ونقيض الموجبة الجزئية الشرطية انما هى السالبة الكلية الشرطية مثل قولنا قد يكون اذا كان هذا الشبح حيوانا فهو انسان وليس البتة اذا كان هذا الشبح حيوانا فهو انسان ونقيض السالبة الجزئية الشرطية انما هى الموجبة الكلية الشرطية مثل قولنا قد لايكون اذا كان هذا الشبح حيوانا فهو فرس وكلما كان هذا الشبح حيوانا فهو فرس اعلم ان ههنا ثمانية احتمالات الاول ان يجئ نقيض الموجبة الكلية السالبة جزئية والثانى ان يجئ نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية والثالث ان يجئ نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية والرابع ان يجئ نقيض السالبة الجزئية موجبة كلية وهذه الاحتمالات الاربعة تناقض اصطلاحى منطق لانها مطردة مع ان المعتبر فى الفن هو المطرد والخامس ان يجئ نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية والسادس ان يجئ نقيض السالبة الكلية موجبة كلية والسابع ان يجئ نقيض الموجبة الجزئية سالبة جزئية والثامن ان يجئ نقيض السالبة الجزئية موجبة جزئية وهذه الاحتمالات الاربعة الاخيرة تناقض لغوى وليست بتناقض اصطلاحى منطق لان هذه الاربعة الاخيرة غير مطردة فى قضية يكون المحمول فيها اعم من الموضوع فى الحملية اويكون التالى فيها اعم من المقدم فى الشرطية وان كانت مطردة فى قضية يكون المحمول فيها مساويا للموضوع والتالى مساويا للمقدم فيها مثال الغير المطردة قولنا كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان وقولنا كل ابيض حيوان ولاشئ من الابيض بحيوان فان هذه القضايا الاربعة كاذبة ومقتضى تعريف التناقض الاصطلاحى ان احدى القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب صادقة والاخرى كاذبة ومثال

المطردة قولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بناطق فان الاولى صادقة والثانية كاذبة وان تناقضا لكن هذا التناقض من قبل خصوص المادة فهذا ليس بتناقض منطقى بل تناقض لغوى فبان ان النسبة بحسب التحقق بين التناقض المنطقى وبين التناقض اللغوى عموم وخصوص مطلقا ومادة الافتراق هو قولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بناطق ومادة الاجتماع قولنا كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فظهر ان التناقض الاصطلاحى المنطقى اخص مطلقا من اللغوى بحسب التحقق ﴿ كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب ﴾ فانهما صادقتان لمطابقة حكمهما للواقع ﴿ العكس ﴾ اى بعض احكام القضايا هو العكس المستوى فيكون القضية موجبة جزئية فان كلمة من تبعيضية ٤ مبتدأ عند التفتفتازانى بل سور الموجبة الجزئية كامر غير مرة وعكس نقيض القدماء هو ان يجعل نقيض الموضوع محمولا وان يجعل نقيض المقدم تاليا وان يجعل نقيض المحمول موضوعا وان يجعل نقيض التالى مقدما مثل قولنا كل لاحيوان لا انسان فى عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان ومثل قولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة فى عكس نقيض قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكس نقيض المتأخرين مسطور فى الشمسية على التفصيل ﴿ وهو ﴾ اى العكس المستوى ﴿ ان يصير ﴾ اى ان يبدل وصف ﴿ الموضوع محمولا ﴾ او ان يبدل المقدم تاليا ﴿ و ﴾ ان يبدل ﴿ المحمول موضوعا ﴾ اوان يبدل التالى مقدما فى الشرطية ﴿ مع بقاء الايجاب والسلب بحاله ﴾ اى ملتبسا بحالهما والضمير راجع الى كل واحد من الايجاب والسلب والايجاب عبارة عن الوقوع والسلب عبارة عن اللاوقوع ﴿ و ﴾ بقاء ﴿ التصديق ﴾ اى بقاء الصدق ﴿ والتكذيب بحاله٦ ﴾ اى بقاء الكذب واحترز بقوله مع بقاء الايجاب والسلب عن عكس نقيض المتأخرين فان عكس الموجبة فى عكس نقيض المتأخرين سالبة مثل قولنا لا شئ من اللاحيوان بانسان فى عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان وقوله والتصديق احتراز عن التناقض وقوله والتكذيب لينكشف التصديق كال الانكشاف فان الاشياء تنكشف باضدادها

---

٤ وكلمة من التبعيضية ليست بمن الحرفية بل كلمة من التبعيضية تكون اسما عند التفتازانى ويقال لها بمن الاسمية فيصح ان يقع محكوما عليه كما قال التفتازانى فى حاشية الكشاف فى قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله (منه)

٦ وعرف الكاتب القزوينى العكس المستوى بقوله وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثانى اولا مع بقاء الصدق والكيف وهذا التعريف اولى من تعريف المصنف فافهم (منه)

فى كمال المرتبة وقوله ان يصير جنس قريب لانه جنس من غير واسطة وقوله المحمول موضوعا والمحمول موضوعا الى آخره فصل قريب لانه يميز العكس المستوى عما يشاركه فى الجنس القريب مشاركه فى الجنس القريب هو عكس النقيض فيكون هذا التعريف حدا تاما والمراد بقوله مع بقاء الايجاب والسلب والتصديق والتكذيب هو كلما كان الاصل موجبة فالعكس موجبة وكلما كان الاصل سالبة فالعكس سالبة وكلما كان الاصل صادقا فالعكس صادق وكلما كان العكس كاذبا فالاصل كاذب فان الاصل ملزوم والعكس لازم والملزوم اما مساو للازم واما اخص منه وصدق احد المتساويين مستلزم لصدق المساوى الآخر وصدق الاخص مستلزم لصدق الاعم واعلم ان قول المصنف والتصديق والتكذيب يستفاد منه اربعة قضايا شرطيات متصلات ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل وان صدق العكس صدق الاصل وان كذب الاصل كذب العكس وقال البعض ان الشرطيتين الاخيرتين كاذبتان وان كانت الشرطيتان الاوليتان صادقتين لكون الاصل ملزوما والعكس لازما ولجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم وصدق الاعم لايستلزم صدق الاخص لجواز وجود الاعم بدون الاخص وكذاب الاخص كذب الاخص كذب الاعم فلذلك لايصدق الشرطيتان الاخيرتان فتأمل حق التأمل تنل (والموجبة الكليه لاتنعكس) اى لاتنعكس الموجبة الكلية عكسا اصطلاحيا منطقيا الى موجبة (كلية) فان قلت ان قولنا كل انسان ناطق موجبة كلية منعكس الى قولنا كل ناطق انسان وهو موجبة كلية فحينئذ ينعكس الموجبة الكلية الى موجبة كلية قلت هذا العكس لغوى وليس بعكس اصطلاحى لان انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية يتخلف فى قولنا كل انسان حيوان لان عكسها موجبه كلية كاذب و هو كل حيوان انسان فافهم يعنى لاشئ من الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة كلية عكسا اصطلاحيا اوكل موجبة كلية فعدم الانعكاس واقع عليها فقوله الموجبة الكلية لاتنعكس هو سالبة كلية على التفسير الاول اوموجبة كلية معدولة المحمول على التفسير الثانى لكن قوله بل تنعكس جزئية قرينة مرجحة لكونه سالبة كلية فتأمل (لانه) اى الشان

فان ضمير الغائب اذا لم يوجد مرجعه فهو عائد الى الشان وضمير المؤنث اذا لم يوجد مرجعه فهو عائد الى القصة (يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق) عكسه موجبة كلية وهو قولنا (كل حيوان انسان) لعدم مطابقة حكمه للواقع مع ان صدق العكس معتبر فى تعريف العكس كما عرفت من ان قول المصنف فى تعريف العكس والتصديق ههنا بمعنى الصدق لاغيره وعبر المصنف عن الصدق بالتصديق لقصد المبالغة فافهم والحاصل ان الموجبة الكلية لاتنعكس الى موجبة كلية لانه لما صدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق قولنا كل حيوان انسان فالموجبة الكلية لاتنعكس موجبة كلية لكن يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان فينتج القياس الحاصل من الطريق الاول من الاستثنائى قولنا الموجبة الكلية لاتنعكس الى موجبة كلية وهو المطلوب * وذكر المصنف المقدمة الواضحة وهى قوله لانه صدق قولنا كل انسان حيوان الخ وحذف المقدمة الشرطية اكتفاء بذكر المقدمة الاستثنائية للاختصار وليبقى محل للشرح وللامتحان بالاذكياء * ومن العجائب الغرائب عدم وقوف الشراح على هذه المقدمة الشرطية المطوية وعلى امثالها من المطويات السائرة وان يشرحوا المتن فى خارج مرضى المصنف بالعبارات الغير اللائقة فتبصر حق التبصر فاطلع فى مطالعة هذه الرسالة على المطويات الوفيرة المرغوبة ٢ (بل تنعكس) اى الموجبة الكلية الى موجبة (جزئية ٣) وكلمة بل اذا كانت اضرابية فهى فى مقام اداة الترديد فيبدل كلمة بل الاضرابية الى كلمة اما او الى كلمة او فيحصل الشرطية المنفصلة فحينئذ ان استثنى ماقبل كلمة بل فينتج القياس الحاصل من الطريق الثالث من الاستثنائى ماقبل كلمة بل وحاصل العبارة ههنا الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية بالعكس المنطق لان الموجبة الكلية اما تنعكس الى موجبة كلية واما تنعكس الى موجبة جزئية لكن الموجبة الكلية لاتنعكس الى موجبة كلية بالعكس المنطق فينتج القياس الحاصل من الطريق الرابع من الاستثنائى المركب من المنفصلة ومن المقدمة الرافعة قولنا الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية بالعكس المنطق وهو المطلوب * وقوله والموجبة الكلية

٢ ويحتمل ان يكون قوله الموجبة الكلية لاتنعكس كلية رفع الايجاب الكلى فحينئذ مآل هذا القول ان بعض الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة كلية اصطلاحا لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان وبعض الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة كلية عكسا لغويا لانه يصدق قولنا كل انسان ناطق وكذا يصدق كل ناطق انسان وكون قوله الموجبة الكلية لاتنعكس جزئية رفع الايجاب انما هو بحمل لام الموجبة على الجنس الغير المشهور رفع الايجاب الكلى ٢

لاتنعكس كلية هو مقدمة استثنائية رافعة نظرية وقوله لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان آه دليل هذه المقدمة الرافعة النظرية واثباتها يحصل بقياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائى كماقررناه آنفا وقوله (لانه اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان) دليل التقريب لان التقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم به المطلوب عند الجمهور وعند السيد السند المحقق الشريف قدس سره اللطيف ان تقريب الدليل هو تطبيق الدليل على المدعى وتقريب هذا الدليل نظرية محتاجة الى الاثبات وتقرير الاثبات يحصل بطريق ان يقال الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية اذالم تنعكس الى موجبة كلية لانه لماثبت قولنا اذاقلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فالموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية لكنا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فينتج القياس الحاصل من الطريق الاول من القياس الاستثنائى قولنا الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية اذا لم تنعكس الى موجبة كلية وقوله لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فهو مقدمة واضعة استثنائية شرطية متصلة لزومية غير بينة بل نظرية محتاجة الى البيان والاثبات يحصل بطريق الافتراض اوالخلف اوالعكس ودليل هذه الملازمة قوله (فانانجد) اى نفرض ذات موضوع هذه القضية (شيئا) اى شخصا (معينا موصوفا بالانسان) الذى هو ههنا وصف الموضوع (والحيوان) اى وموصوفا بالحيوان الذى هو ههنا وصف المحمول ويحصل من هذا الفرض شخصيتان الاولى منهما زيد انسان والثانية منهما زيد حيوان فيجعل الشخصية الثانية صغرى ويجعل الشخصية الاولى كبرى لقصد المبالغة ويحصل قياس افتراضى من الشكل الثالث ومن الضرب الاول ويقال زيد حيوان وزيد انسان (فيكون بعض الحيوان انسانا) يعنى ان هذا القياس الافتراضى ينتج من الضرب الاول من الشكل الثالث قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس قولنا كل انسان حيوان فاذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وتصوير اثبات هذه الملازمة بطريق الافتراض

٢ عباره عن الايجاب بالبعض والسلب على البعض فحينئذ يفرق رفع الايجاب الكلى الى موجبة جزئية وسالبة جزئية كما عرفت فافهم (منه)

٣ قوله بل تنعكس حملية موجبة كلية باعتبار مرجع الضمير المستتر تحت تنعكس وان كان شخصية موجبة محصلة باعتبار الضمير المستتر تحت تنعكس (منه)

وتفصيله يحصل بطريق ان يقال اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان لانا اذا قلنا كل انسان حيوان فنفرض ذات موضوع هذه القضية زيدا حال كونه موصوفا بالانسان والحيوان وكلما فرضناه هكذا فيحصل شخصيتان احديهما زيد انسان والثانيه زيد حيوان وكلما حصلت الشخصيتان فجعل الشخصية الثانية صغرى والشخصية الاولى كبرى وكلما جعلنا احديهما صغرى والاخرى كبرى فيحصل قياس افتراضى منتظم من الضرب الاول من الشكل الثالث وكلما حصل القياس الافتراضى المنتظم فنقول زيد حيوان وزيد انسان وكلما قلنا هكذا فينتج القياس الافتراضى المنتظم قولنا بعض الحيوان انسان وكلما انتج القياس الافتراضى هذه النتيجة فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان وهذا القياس مركب من الاقترانيات الشرطيات الستة ومتضمن للقياس الافراضى المنتج عين العكس من الشكل الثالث كما عرفت فينتج من المفصول النتايج قولنا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وهذه النتيجة هى عين الشرطية المتصلة المطلوب اثبات ملازمتها و اثبات هذه الملازمة بطريق الخلف يحصل بان يقال يصدق قولنا بعض الحيوان انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان لانه لولم يصدق لصدق نقيضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان ولو صدق نقيضه لجعلنا هذا النقيض كبرى والاصل صغرى ولو جعلناه هكذا فيحصل قياس خلفى منتظم من الضرب الثانى من الشكل الاول واو حصل القياس الخلفى المنتظم لقلنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان وكلما قلنا هكذا فينتج قولنا لاشئ من الانسان بانسان لكن هذه النتيجة سلب الشئ عن نفسه وهو محال فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان واثبات هذه الملازمة بطريق العكس يحصل بان يقال انه لولم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان لصدق نقيضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان وكلما صدق هذا النقيض فتنعكس هذا النقيض الى قولنا لاشئ من الانسان بحيوان هذا العكس اخص من نقيض الاصل فيلزم صدق الاخص من نقيض الاصل لان نقيض الاصل سالبة جزئية وهى

قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وهذا العكس سالبة كلية والسالبة الكلية اخص مطلقا من السالبة الجزئية بحسب التحقق وان كانت السالبة الكلية والسالبة الجزئية متباينين بحسب المفهوم فان مفهوم السالبة الكلية قضية حكم فيها على كل الافراد بالانتزاع ومفهوم السالبة الجزئية قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع وهذان المفهومين متباينان بحسب الحمل فحينئذ يلزم اجتماع النقيضين الضمنى فيصدق بعض الحيوان انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان فافهم والافتراض الجارى فى باب العكوس فهو يحصل بان يفرض ذات موضوع عين القضية شخصا معينا موصوفا بوصفى الموضوع والمحمول وان يحصل قضيتان احديهما يحصل من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل وان يجعل احديهما صغرى والاخرى كبرى وان يحصل قياس افتراضى منتظم من الشكل الثالث وان ينتج عكس اصل القضية والافتراضى انما يجرى فى القضية التى تنعكس الى جزئية فان القياس الافتراضى من الشكل الثالث وهو انما ينتج الجزئية فلذلك لايجرى الافتراض فيما ينعكس الى الكلية فى باب العكوس وكذا ان الافتراض فى رد الاشكال الثلثة الى الشكل الاول انما يجرى فيما ينتج الجزئية ولايجرى فيما ينتج الكلية لكون القياس الافتراضى من الشكل الثالث مع ان الشكل الثالث انما ينتج الجزئية ولاينتج الكلية وماقيل ان الافتراض لايجرى فى القضية الحملية السالبة لكون السالبة لاتقتضى وجود الموضوع فهو ليس بشئ لان السالبة التى موضوعها ليس بموجود فهى غير مستعملة فى العلوم بل لاينعقد ان يكون السالبة التى ذات الموضوع ليس بموجود فيها قضية حملية لان المراد فى القضية الحملية من الموضوع انما هو الذات ومن المحمول انما هو الوصف فكلما لم يكن ذات الموضوع موجودا فالقضية غير منعقدة سواء كانت الحملية موجبة اوسالبة لعدم وجود ذات الموضوع وقال العصام ان نفس الامر بمنزلة ذات الموضوع فينعقد القضية الحملية فى السالبة التى ذات موضوعها ليس بموجود لكن نفس الامر فيها بمنزلة ذات الموضوع كما فى قولنا شريك البارى ليس ببصير لانه كما يكون شريك البارى مسلوبا عن نفس الامر

كذلك بصره مسلوب عن نفس الامر فينعقد فى هذا القول القضية انتهى كلامه والحاصل ان السالبة التى ذات موضوعها ليس بموجود فهى كونها قضية حملية مشكوك فضلا من ان يتصور الافتراض فيها فلذلك لم تستعمل فى العلوم والاستدلالات والافتراض الجارى فى باب العكوس انما يحصل بقياس واحد من الشكل الثالث والافتراض الجارى فى باب ردالاشكال الثلثة الى الشكل الاول انما يحصل بقياسين القياس الافتراضى الثانى من الشكل الاول والقياس الافتراضى الاول من اى شكل كان وماقيل من ان كون المقدمات الافتراضية قياسا ممنوع لم يجوز ان يكون المقدمات الافتراضية من قبيل المقدمات المتفرقة فهو ليس بشئ لان هذا المنع متعلق بالمدعى البديهى وكل منع متعلق به فهو مردود سواءكان منعا مجردا اومنعا مع المسند عند بعض المهرة وان جوز بعض الكملة منع المدعى البديهى ومنع المدعى الاستقرائى مع السند لكن المعتبر عند المناظرين العظام انما هو مذهب بعض المهرة ومن اراد تفصيل الاعتراض فليراجع الى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام والى رسالتنا الموسومة بردية المعيار (والموجبة الجزئية ايضا) اى مثل الموجبة الكلية (تنعكس) اى الموجبة الجزئية الى موجبة (جزئية بهذه الحجة) اى بحجة فان الحجة بمعنى الغلبة فى اللغة واى من عرف القياس فهو يغلب على خصمه فلذا سمى القياس حجة وقوله الموجبة الجزئية ايضا آه قضية حملية ثنائية موجبة كليه محصلة والسور فيها لام الموجبة الجزئية لان هذا اللام هو للاستغراق وهو سور الموجبة الكلية وهذه القضية الحملية موضوعها ومحمولها مفردان بالقوة بمعنى مايمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة ومركب تام تصديقى بمعنى مايصح السكوت عليه (والسالبة الكلية تنعكس) اى السالبة الى (سالبة كلية) عكسا اصطلاحيا وقوله السالبة الكلية آه ايضا حملية ثنائية موجبة كلية محصلة طرفاها مفردان بالقوة بمعنى مايمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة ومركب تام خبرى تصديقى (وذلك) اى انعكاس السالبة الكلية (بين) اى بديهى بمعنى مالا يتوقف حصوله فى العقل الى نظر وكسب واستدلال بنفسه) اى بذاته وبلا واسطة يعنى ان انعكاس السالبة الكلية الى

سالبة كلية وان لم يكن محتاجا الى نظر وكسب واستدلال لكن ذلك الانعكاس بديهى خفى محتاج الى التنبيه بقوله (فانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فيصدق لاشئ من الحجر بانسان) قوله لاشئ من الانسان بحجر عين القضية وقوله لاشئ من الحجر بانسان عكس القضية وكلة من استغراقية وصدقها كائن المطابقة حكمهما للواقع ويحصل التنبيه على ذلك الانعكاس بقياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائى يعنى ان السالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية لانه لما ثبت قولنا اذا صدق لاشئ من الانسان بحجر فيصدق لاشئ من الحجر بانسان فالسالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية لكن ثبت قولنا اذا صدق لاشئ من الانسان بحجر فيصدق لاشئ من الحجر بانسان فينتج القياس الحاصل من الطريق الاول من القياس الاستثنائى قولنا السالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية وهو المطلوب والمقدمة الشرطية التى هى الجزء الاول من ذلك القياس فهى بينة بديهية غير محتاجة الى البيان والاثبات مطوية محذوفة بقرينة ذكر المقدمة الاستثنائية وقوله فانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فيصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان فهو مقدمة استثنائية واضعة شرطية متصلة لزومية غير بينة بل محتاجة الى البيان والاثبات واثبات الملازمة يحصل بثمانية طرق الاول طريق التوسط والثانى طريق التالى والثالث طريق الانتاج والرابع طريق التقييد والخامس طريق الخلف والسادس طريق العكس والسابع طريق الافتراض والثامن طريق التناقض ومن اراد تفاصيل هذه الطرق الثمانية فليراجع الى رسالتنا المسمى باثبات الملازمة والى شرحنا على الشمسية الموسوم بميزان الانتظام فى لواحق القياس واثبات ملازمة هذه المقدمة الاستثنائية المتصلة بطريق الخلف يحصل بان يقال يصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر لانه لو لم يصدق على هذا التقدير لصدق نقيضه لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وهذا النقض قولنا بعض الحجر انسان ولو صدق هذا النقيض لجعلنا النقيض المذكور صغرى لكونه موجبة جزئية تصلح لصغروية الشكل الاول وجعلنا الاصل كبرى لكونه سالبة كلية تصلح لكبروية الشكل الاول ولو جعلنا ها

هكذا لحصل قياس خلفى منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول ولو حصل القياس الخلفى المنتظم قلنا بعض الحجر انسان ولاشئ من الانسان بحجر ولو قلنا هكذا فينتج من جسز من الشكل الاول قولنا بعض الحجر ليس بحجر وهذه النتيجة سلب الشئ عن نفسه وهو محال وهذا المحال انما نشأ من الفرض بصدق نقيض العكس فظهر كذب نقيض العكس فيصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فحينئذ ينعكس السالبة الكلية سالبة كلية واثبات هذه المقدمة الاستثنائية المتصلة بطريق العكس يحصل بان يقال يصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر لانه لو لم يصدق لصدق قولنا بعض الحجر انسان لئلا يلزم ارتفاع النقيضين ولو صدق هذا النقيض لعكسناه الى قولنا بعض الانسان حجر وهو نقيض الاصل الذى هو قولنا لاشئ من الانسان بحجر فيلزم اجتماع النقيضين لكن اجتماع النقيضين باطل والفرض بصدق نقيض العكس باطل فتعين انه يصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فظهر ان السالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ﴿ والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما ﴾ اى لاعكس موجود للسالبة الجزئية اصطلاحا وان وجد عكس لغوى لها يعنى لاشئ من السالبة الجزئية بمنعكسة عكسا منطقيا الى سالبة جزئية ولا الى سالبة كلية فحينئذ قوله السالبة الجزئية لاعكس لها لزوما سالبة كلية وسور السالبة الكلية ههنا وقوع النكرة فى سياق النفى التى هو قوله عكس فى قوله لاعكس لها فان النكرة الواقعة فى سياق النفى تفيد العموم فيكون النكرة الواقعة فى سياق النفى سور السالبة الكلية او قوله السالبة الجزئية لاعكس لها لزوما موجبة كلية معدولة المحمول ان قلنا ان اداة السلب التى هى كلمة لاجزء من المحمول واذا كان قوله عكس ههنا نكرة محضة فيكون مبنيا عارضا غير لازم بمعنى ماينفك عن البناء وقوله لزوما مفعول مطلق مجازى لموجود المقدر الذى هو الخبر لقوله لا اى لاعكس موجود لها وجود لزوم او لا عكس موجود لها وجودا لزوميا فافهم ويحتمل ان يكون قوله لزوما

تميزا عن نسبة اسم لا الى خبرها المحذوف فحينئذ يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة لان كلمة لا مع اسمها وخبرها جملة اسمية خبر لقوله السالبة الجزئية لان هذا القول مبتدأ محتاج الى الخبر ومطلق الجملة ماتضمن كلمتين بالاسناد والجملة اعم مطلقا من الكلام فان الاسناد مقصود لذاته فى الكلام وفى الجملة سواء كون الاسناد مقصودا لذاته اوان لايكون مقصودا لذاته (لانه يصدق) قولنا (بعض الحيوان ليس بانسان ولايصدق عكسه) اى عكس قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وهذا العكس قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وصدق الاصل ثابت لمطابقة حكمه الى الواقع وكذب العكس لعدم مطابقة حكمه الى الواقع اعلم ان ههنا ثمانية احتمالات الاول ان ينعكس الموجبة الكلية الى موجبة جزئية والثانى ان ينعكس الموجبة الجزئية الى موجبة جزئية والثالث ان ينعكس السالبة الكلية الى سالبة كلية وهذه الاحتمالات عكوس مطردة اصطلاحية منطقية فان البحث فى المنطق انما هو من المطرد والرابع ان ينعكس الموجبة الكلية الى موجبة كلية والخامس ان ينعكس الموجبة الجزئية الى موجبة كلية والسادس ان ينعكس السالبة الكلية الى سالبة جزئية والسابع ان ينعكس السالبة الجزئية الى سالبة جزئية والثامن ان ينعكس السالبة الجزئية الى سالبة كلية وهذه الاحتمالات الخمسة عكوس غير مطردة لغوية فان اهل اللغة يعتبرون الى المطرد والى الغير المطرد والعكس المنطقى اخص مطلقا من العكس اللغوى بحسب التحقق ومادة اجتماع العكس المنطقى مع العكس اللغوى مثل قولنا بعض الحيوان انسان فى عكس قولنا كل انسان حيوان ومادة افتراق العكس اللغوى عن العكس المنطقى مثل قولنا كل انسان ناطق فى عكس قولنا كل ناطق انسان وشراح هذه الرسالة ساكتون عن بيان هذه الاحتمالات الثمانية وعن بيان النسبة بين العكس المنطقى وبين العكس اللغوى مع ان بيان هذه الاحتمالات الثمانية انما هو الزم مالزم ههنا حتى يتميز العكس الميزانى عن العكس اللغوى كمال التميز الباب الرابع من الابواب التسعة دوال (القياس) ٣

وهو تقدير شئ لشئ وهذه القضية شخصية على المشهور لان لام الباب

٣ اعلم ان المطلب الاعلى والمقصد الاقصى فى المنطق انما هو القياس وغير القياس من القضايا ومن احكامها ومن القول الشارح ومن الكليات الخمس انما هو من قبيل الموقوف عليه للقياس كما بين فى محله فافهم (منه)

الرابع محمول على العهد النوعى ومهملة على التحقيق لكون البـاب الرابع عبـارة عن الالفاظ التى هى من قبيل الاعراض وتشخص العرض تابع الى محله ومتلفظ هذه الالفاظ متعدد مع انه اهمل عن بيـان عدد المتلفظ فيكون هذه القضية مهملة وقال بعض المنطقيين ان اللام المحمول على العهد النوعى فهو سور الموجبة الكلية فحينئذ يكون هـذه القضية موجبة كليـة كما مر غير مرة ﴿ وهو ﴾ اى القياس ﴿ قول ٤ مؤلف ﴾ اى مركب ﴿ من اقوال ﴾ اقلهـا قولان ﴿ متى سلمت ﴾ ٩ اى الاقوال ﴿ لزم ﴾ لزوما بينـا سواء كان بينـا بالمعنى الاخص كما فى الشكل الاول او بينـا بالمعنى الاعم كما فى الاشكال الثلاثة عند المتأخرين ومذهب المقدمين هو كما ستقف عليه ان شـاء الله تعالى ﴿ عنها ﴾ اى عن الاقوال ﴿ لذاتها ﴾ اى بلا واسطة المقدمة الاجنبية الكاملة كما هو فى القياس المساوى ﴿ قول آخر ﴾ اى النتيجة وهو مايلزم من القياس وقوله قول ليكون المؤلف موصوفا به وذكر المؤلف ليتعلق كلمة من اليـه والاقوال عبارة عن الصغرى والكبرى فى الاقترانى ومن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائى وذلك الاقوال جمع منطق ههنـا بمعنى مافوق الواحد بقرينـة ذكره فى كتـاب المنطق كما اشرنا اليه فلا يرد ان هذا التعريف لايصدق على القياس البسيط الذى هو المركب من مقدمتين احديهما صغرى والاخرى كبرى فى الاقترانى او احديهمـا مقدمة شرطية والاخرى مقدمة استثنائية فى القياس الاستثنائى ولم يقل وهو قول مؤلف من مقدمات متى سلمت آه لانه لو قال من مقدمات ههنا لزم الدور لان مقدمة القياس عبارة عن قضية جعلت جزء قياس اوحجة وذكر القياس فى تعريف المقدمة ولو ذكر المقدمة فى تعريف القيـاس لزم الدور فلذا قال من اقوال ولم يقل من مقـدمات ويخرج من تعريف القيـاس بجمع الاقوال قضـية بسيطة مستلزمة لعكسها فحينئذ جمع الاقوال احتراز عن هذه القضية وقوله متى سلمت ليدخل فى تعريف القياس المغالطة والجدل والخطـابة والشعر فانه لو قال قول مؤلف من اقوال لزم عنها قول آخر لكان التعريف مختصا بالبرهـان وقوله لذاتهـا احتراز عن قيـاس المسـاوات فانه ينتج بواسطة المقدمة الغريبة الاجنبية الكاملة وهو ليس بمطرد فى انتاجه والمعتبر فى الفن

٤ والقول جنس قريب وقوله مؤلف من اقوال آه فصل قريب فحينئذ هذا التعريف مركب من الجنس القريب والفصل القريب وكل تعريف هذا شانه فهو حد تام فهـذا التعريف حد تام ﴿ منه ﴾

٩ وقوله متى سلمت لزم عنها آه شرطية متصلة موجبة كلية لزومية وان كان هذا القول من قبيل القيد وكلمة متى سـور المـوجبة الكلية الشرطية المتصلة ﴿ منه ﴾

هو المطرد وهو ان يكون متعلق محمول الصغرى موضوعا فى الكبرى وان يكون محمول الكبرى موافقا الى محمول الصغرى وهو مطرد فى مادة المساوات وفى مادة الظرفية فى انتاجه مثل قولنا الانسان مساو للمتعجب والمتعجب مساو للضاحك فينتج الانسان مساو للمساوى للضاحك وتجعل المقدمة الاجنبية كبرى فيحصل القياس من الشكل الاول فنقول وكل مساو للمساوى للضاحك فهو مساو للضاحك فينتج قولنا الانسان مساو للضاحك وهو المطلوب بالذات ومثال الظرفية قولنا الدرة فى الصندوق والصندوق فى الحجرة فينتج الدرة فيما فى الحجرة وكل مافيما فى الحجرة فهو فى الحجرة فينتج القياس الثانى المطلوب بالذات وهو قولنا الدرة فى الحجرة وقد ينتج قياس المساوات وقد لاينتج فى مادة التباين مثال المنتج قولنا الانسان مباين للحجر والحجر مباين للفرس فالانسان مباين للمباين للفرس وكل مباين للمباين للفرس فهو مباين للفرس فالانسان مباين للفرس ومثال الغير المنتج قولنا الانسان مباين للحجر والحجر مباين للحيوان فالانسان مباين للمباين للحيوان ولاينتج هذا القياس قولنا الانسان مباين للحيوان فان هذه النتيجة كاذبة والقياس صادق والصادق لايستلزم الكاذب ولاينتج قياس المساوات دائما فى مادة التباين مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة ولاينتج قولنا الواحد نصف الاربعة لكذب هذه النتيجة ولكذب المقدمة الاجنبية وهى قولنا ونصف نصف الاربعة فهو نصف الاربعة ولاشك فى كذب هذه المقدمة الاجنبية وتسميته بالمساوات باسم فرده الخاص وهو قولنا الانسان مساو للمتعجب والمتعجب مساو للضاحك آه واللزوم ٩ عبارة عما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو اما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى الاعم واما غير بين واللزوم البين بالمعنى الاخص ان يكون تصور الملزوم فقط كافيا فى جزم اللزوم بين اللازم والملزوم كلزوم كون الواحد ضعف الاثنين الى ماهية الاثنين واللزوم البين بالمعنى الاعم ان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافيا فى جزم اللزوم بينهما كلزوم الزوجية للاربعة واللزوم الغير البين ان يفتقر جزم اللزوم بينهما الى حد اوسط كلزوم ضياء الارض الى وجود النهار بواسطة طلوع الشمس كما تقول كلما كان

٩ مطلق اللزوم اما لزوم ذهنى واما لزوم خارجى واللزوم الذهنى كون الشئ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره او ما يكون لازما للماهية واللزوم الخارجى كون الشئ بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه او مايكون لازما للوجود والمراد ههنا انما هو اللزوم الذهنى لكون البحث الميزانى من المعقولات ولكون اللزوم الخارجى غير مطرد بل غير منضبط مع ان البحث من المطرد والمنضبط (منه)

النهار موجودا كانت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فينتج القياس المنتظم من الصغرى المتصلة ومن الكبرى المتصلة قولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة والمراد باللزوم ههنا هو البين سواء كان بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم واللزوم البين بالمعنى الاخص فى الشكل الاول واللزوم البين بالمعنى الاعم فى الاشكال الثلثة كما عرفت هذا ماذهب اليه المتأخرون واما مذهب القدماء فهو ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم الاعم من البين ومن الغير البين واللزوم البين فى الشكل الاول واللزوم الغير البين فى الاشكال الثلثة اعلم ان نتيجة الاختلاف ومنشأ الخلاف بينهما ان الاشكال الثلثة قياس كامل عند المتأخرين مثل الشكل الاول لكن استلزام نتايجها بديهى خفى عند الاغبياء لكون اللزم فيها بينا بالمعنى الاعم وان كان استلزام الشكل الاول نتيجته بديهيا جليا لكون اللزوم فيه بينا بالمعنى الاخص فحينئذ يحتاج الاشكال الثلثة فى استلزام نتايجها الى التنبيه بالاسترداد الى الشكل الاول بطريق الخلف او العكس او الافتراض عند الاغبياء وان كان انتاج الاشكال الثلثة عند الاذكياء بديهيا جليا لايحتاج الى التنبيه اليه باستردادها الى الشكل عندالاذكياء باحدى البراهين الثلثة المذكورة وعند القدماء ان الاشكال الثلثة قياس غير كامل وانتاجها غير بين بل نظرى لكون اللزوم فيها غير بين عند القدماء فحينئذ يحتاج الاشكال الثلثة الى اثبات استلزام نتايجها بالرد الى الشكل الاول بطريق الخلف او بطريق العكس او بطريق الافتراض والصحيح مذهب المتأخرين لانه لولم يكن اللزوم ههنا بينا كما ذهب المتأخرون اليه لكان غير بين كما ذهب اليه القدماء ولوكان اللزوم غيربين ههنا لكان تعريف القياس باجلى من المعرف لكون اللزوم الغيرالبين معتبرا فيه وكذا يلزم ان ينتج الاشكال الثلثة بواسطة الرد الى الشكل الاول باحدى البراهين الثلثة المذكورة وان يخرج الاشكال الثلثة عن التعريف بقوله لذاتها كما يخرج به قياس المساوات عنه لانتاجها بواسطة الاسترداد الى الشكل الاول باحدى الطرق المذكورة ولكون الاسترداد اليه اجنبيا وماقيل ان المقدمة الغريبة فى القياس المساوات اجنبية كاملة لمخالفة

الحدود الثلثة التي هي عبارة عن الحد الاصغر والحد الاوسط والحد الاكبر في المقدمة الاجنبية في قياس المساوات والاستر داد في الاشكال الثلثة اجنبي غير كامل لموافقة الحدود الثلثة في المقدمات الاستردادية فلذا لايخرج الاشكال الثلثة عن التعريف بقوله لذاتها كما يخرج قياس المساوات عنه بقوله لذاتها فيكون التعريف جامعا لافراد المعرف فهو ليس بشئ لان قوله لذاتها من قبيل نفي الواسطة في انتاج القياس مطلقا سواء كان تلك الواسطة اجنبية كاملة اوغير كاملة فهو ان يجرى على الاصل بل يبقى على اطلاقه ٤ مالم يوجد قرينة دالة على ارادة الفرد الكامل اوعلى ارادة الفرد الغير الكامل عند الاصوليين والفرد الكامل ههنا هو المقدمة الاجنبية الكاملة كما في قياس المساوات والفرد الغير الكامل هو المقدمة الاجنبية الغير الكاملة كما في المقدمات الاستردادية فظهر ان هذا القول ليس بشئ وان قال العصام عصمه الله تعالى ان حمل الالفاظ الواقعة في التعريفات على المعنى المتبادر مهما امكن اليق من الابقاء على اطلاقه لئلا يلزم ان يكون التعريف اخفى من المعرف لكن ذلك اذا وجد قرينة مانعة عن ارادة المعنى الغير المتبادر الذي هو الفرد الغير الكامل بل اذا وجد قرينة دالة على المعنى المتبادر الذي هو الفرد الكامل للكامل للفظ فان قلت القضية المركبة وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب وسلب مستلزمة لعكسها فحينئذ يصدق تعريف القياس عليها مع انها من اغيار المعرف قلت ان الجزء الثاني الذي هو القضية الثانية من القضية المركبة مربوط بالقضية الاولى بالقيدية بل عارية عن الحكم والكبرى في القياس قضية مستقلة مشتملة على الحكم وان كان تلك الكبرى جزأ من القياس لكن الكبرى ليست من قبيل القيد مثل القضية التي وقعت جزأ من القضية المركبة فلا يصدق تعريف القياس على القضية المركبة من القضيتين المستلزمة لعكسها فيكون التعريف مانعا لاغياره ومن لطائف التعريف اشتماله على العلل الاربعة اعني العلة الفاعلية والعلة الصورية والعلة المادية والعلة الغائية والعلة الفاعلية مايؤثر في الشئ والعلة الصورية مايحصل به الشئ بالفعل والعلة المادية مايحصل به الشئ بالقوة والعلة الغائية اول الفكر آخر العمل وقوله مؤلف ههنا يدل على العلة الفاعلية للقياس التي هي القوة العاقلة بطريق

٤ فان المطلق عند الاصوليين يبقى على اطلاقه لان الاطلاق معنى حقيقي له واذا امكن المعنى الحقيقي فلا يصار الى المعنى المجازى (منه)

الالتزام لان كل مؤلف بفتح اللام لابدله من المؤلف بكسر اللام وكذا يدل قوله مؤلف على العلة الصورية للقياس التى هى الهيئة التأليفية من اقتران الصغرى الى الكبرى فى قياس الاقترانى ومن مقارنته المقدمة الشرطية الى المقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائى بطريق المطابقة وقوله من اقوال يدل على العلة المادية للقياس بطريق المطابقة لان العلة المادية للقياس هى الصغرى والكبرى فى الاقترانى والمقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية فى الاستثنائى وقوله لزم عنها لذاتها قول آخر يدل على العلة الغائية للقياس بطريق المطابقة لان النتيجة فيه اول الفكر آخر العمل والقول الآخر عبارة عن النتيجة كما عرفت فظهر اشتمال تعريف القياس على العلل الاربعة (وهو) اى القياس باعتبار الصورة (اما) قياس (اقترانى) وهو مالم يذكر فيه عين النتيجة اونقيضها بالفعل وتسميته بالاقترانى لمقارنته الحدود الثلثة فيه من الحد الاصغر والحد الاوسط والحد الاكبر (كقولنا كل جسم مؤلف) وهو موجبة كلية صغرى لاشتماله على الحد الاصغر وهو قوله جسم ههنا لانه موضوع المطلوب (وكل مؤلف محدث) وهى موجبة كلية كبرى لاشتماله على الحد الاكبر وهوقوله محدث فانه محمول المطلوب (فكل جسم محدث) وهى نتيجة موجبة كلية فانها مايلزم من القياس فتعين ان هذا القياس من الضرب الاول من الشكل الاول لكون الحدالاوسط وهوقوله مؤلف ههنا موضوعا فى الصغرى ومحمول فى الكبرى (واما) قياس (استثنائى) وهو ماذكر فيه عين النتيجةاونقيضها بالفعل وتسميته بالاستثنائى لاشتماله على اداة الاستثناء التى هى كلمة لكن بمعنى الاستدراك والاستدراك مستلزم للاستثناء يعنى ان القياس باعتبار الصورة نوعان لان القياس باعتبار الصورة اما مالم يذكر فيه عين النتيجةاونقيضها بالفعل واما ماذكر فيه عن النتيجة اونقيضها بالفعل وكل مالم يذكرفيه عين النتيجة اونقيضها بالفعل فهو اقترانى وكل ماذكر فيه عين النتيجة اونقيضها بالفعل فهو استثنائى فينتج القياس المنتظم من الطريق الخامس من الاقترانى ومن المفصول النتائج قولنا القياس باعتبار الصورة اما اقترانى واما استثنائى ونضم كبرى اخرى الى هذه النتيجة فحصل قياس مركب من الصغرى المنفصلة ومن الحملية فنقول وكل شئ

شانه كذا فهو نوعان فينتج هذا القياس الثانى قولنا القياس باعتبار الصورة نوعان فظهر كمال الظهور ان كل واحد من الاقترانى والاستثنائى نوعان للقياس وهو جنسهما ويكون الاقترانى جنس الاشكال الاربعة ويكون الاستثنائى جنس الطرق الاربعة فحينئذ يكون كل واحد من الاقترانى والاستثنائى نوعين وجنسين فافهم ﴿كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود﴾ وهو مقدمة شرطية متصلة لزومية ﴿لكن الشمس طالعة﴾ وهى مقدمة استثنائية واضعة ﴿ف﴾ النتيجة وهى قولنا ﴿النهار موجود﴾ مذكورة فيه بالفعل اى بصورتها وهذا القياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائى وهو ان استثناء عين المقدم ينتج عين التالى ﴿او﴾ نقول ﴿لكن النهار ليس بموجود﴾ وهو مقدمة استثنائية رافعة ﴿فالشمس ليست بطالعة﴾ ونقيض النتيجة اى الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل اى بصورتها ﴿والمكرر﴾ اى الذى كرر ﴿بين مقدمتى القياس﴾ اى كل مكرر بين صغرى القياس الاقترانى وبين كبراه ﴿فصاعدا﴾ اى فيزيد المكرر على الواحد مترقيا منه الاثنين ومن الاثنين الى الثلثة وعنه الى الاربعة وهلم جرا فى القياس الاقترانى ﴿يسمى﴾ اى المكرر ﴿حدا اوسط﴾ وقوله المكرر موضوع القضية وهو مفرد بالفعل ومقدمة القياس عبارة عن قضية جعلت جزء قياس اوحجة وقوله مقدمتى ههنا عبارة عن الصغرى والكبرى والقياس ههنا عبارة عن القياس الاقترانى بقرينة الحد الاوسط فانه لايوجد الحد الاوسط فى القياس الاستثنائى وقوله المكرر بين مقدمتى القياس ناظر الى القياس البسيط وقوله فصاعدا ناظر الى القياس المركب وقوله المكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط مركب تام خبرى تصديقى وقضية حملية موجبة كلية محصلة لكون هذا القول طرد التعريف ولو كان هذا القول عكس التعريف بطريق ان يقال الحد الاوسط هو المكرر بين مقدمتى لقياس فصاعدا لكان هذا القول قضية طبيعية لكن لايكون هذا القول عكس التعريف بل يكون طرد التعريف فلا يكون قضية طبيعية بل هذا القول محصورة والسور لام المكرر وان كان اسما موصولا لكون هذا اللام محمولا على الاستغراق ولكون طرد التعريف موجبة كلية يجرى فيه الصغرى السهلة الحصول بطريق

ان يقال ههنا ان المتغير فى قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث مكرر بين مقدمتى القياس والمكرر بين مقدمتى القياس فهو حد اوسط فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول قولنا ان المتغير فى هذا القياس حد اوسط فظهر انه لوكان مثل قوله المكرر بين مقدمتى القياس آه قضية طبعية كما قال بعض المعاصر لم يقع كبرى للشكل الاول لكن وقع هذه القضية كبرى للشكل الاول فلم تكن طبيعية بل كانت محصورة مسورة موجبة كلية وتسميته بالاوسط لوقوعه بين الصغرى والكبرى بل لوقوعه بين الحد الاصغر والاكبر فى الشكل الاول مع ان الاشكال الثلثه مردودة الى الشكل الاول باحدى البراهين الثلثة المذكورة فيما سبق من الخلف والعكس والافتراض تدبر ﴿وموضوع المطلوب يسمى﴾ اى موضوع المطلوب ﴿حدا اصغر﴾ هذا اذا كان المطلوب حملية كما فى القياس الاقترانى الحملى وكذا يسمى مقدم المطلوب حدا اصغر اذا كان المطلوب شرطية كما فى القياس الاقترانى الشرطى ومثل قوله موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر قضية حملية ثلاثية وان قال البعض ان هذا القول حملية ثنائية وذلك لان كلة يسمى رابطة زمانية مثل كلة كان فى قولنا زيد كان عالما كما قال قطب الدين الرازى عليه رحمة البارى من ان الرابطة وهى اللفظ الدال على النسبة الحكمية فهى قسمان الاول رابطة اسمية غير زمانية ان كانت تلك الرابطة فى قالب الاسم مثل هو وهى والثانية رابطة زمانية ان كانت تلك الرابطة فى قالب الفعل مثل كان فى قولنا زيد كان عالما وكلة يسمى من قبيل الافعال الملحقة بافعال القلوب وان قال البعض ناقلا عن الصحاح ان الباء الجارة محذوفة عن المفعول الثانى لكلمة يسمى وحينئذ يدخل كلة يسمى على المبتدأ والخبر فى الاصل مثل كلة كان فيكون كلة يسمى رابطة زمانية مثل كلة كان فى قولنا زيد كان عالما والحملية الثلاثية مايذكر فيه الرابطة والثنائية ماحذف فيها الرابطة فظهر ان قوله موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر قضية حملية ثلاثية موجبة كلية وان حمل اضافة الموضوع على الاستغراق فهو سور الموجبة الكلية وقوله موضوع المطلوب موضوع هذه القضية وهو المفرد بالقوة لكون المراد منه هو المعنى الاضافى وقوله حدا اصغر محمول هذه القضية وهو المفرد بالقوة لكون المراد منه هو المعنى الوصفى فيكون طرفا هذه القضية مفردين بالقوة وتسميته بالحد لكونه نهاية المطلوب وتسميته بالاصغر

لكون موضوع المطلوب اخص من محموله فى الاغلب هذا فى القياس الاقترانى الحملى ولكون مقدم المطلوب اخص من تاليه فى الاغلب هذا فى الاقترانى الشرطى والاخص اقل افرادا من الاعم والاعم اكثر افرادا من الاخص وتسمية الاقل بالاصغر انسب وتسمية الاعم بالاكبر انسب فلذا يسمى كل واحد من موضوع المطلوب ومن مقدم المطلوب حدا اصغر ويسمى محمول المطلوب حدا اكبر فى الاقترانى الحملى وكذا يسمى تال المطلوب حدا اكبر فى الاقترانى الشرطى مثل قولنا فى الاقترانى الحملى كل انسان فهو جسم نام حساس متحرك بالارادة وكل جسم نام حساس متحرك بالارادة فهو حيوان فكل انسان فهو حيوان فان موضوع هذا المطلوب هوالانسان ومحموله هوالحيوان والانسان اخص من الحيوان مع ان الحيوان اعم من الانسان فتبين ان موضوع هذا المطلوب اخص من محموله ومحموله اعم من موضوعه فى هذا المثال ومثل قولنا فى الاقترانى الشرطى كلما كان هذا الشبح انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا فهو جسم فينتج كلما كان هذا الشبح انسانا فهو جسم ومقدم هذا المطلوب هو انسانية هذا الشبح وتاليه هوجسمية هذا الشبح وانسانية هذا الشبح اخص من جسمية هذا الشبح فظهر ان مقدم هذا المطلوب اخص من تاليه واذا كان موضوع المطلوب مساويا لمحموله وكذا اذا كان مقدم المطلوب مساويا للتالى فيسمى كل واحد من موضوع المطلوب ومن مقدمه حدا اصغر وكل واحد من محمول المطلوب ومن تاليه يسمى حدا اكبر للاطراد مثال كون موضوع المطلوب مساويا للمحمول قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق فكل انسان ناطق فان الانسان مساو للناطق ومثال كون مقدم المطلوب مساويا للتالى قولنا كلما كان هذا الشئ ضاحكا فكان ناطقا وكلما كان هذا الشئ ناطقا فهو انسان فينتج قولنا كلما كان هذا الشئ ضاحكا فهو انسان لان ضاحكية هذا الشئ مساوية لانسانية هذا الشئ ﴿ ومحمول المطلوب يسمى ﴾ اى محمول المطلوب ﴿ حدا اكبر ﴾ والمطلوب عبارة عن النتيجة لان النتيجة والمطلوب والدعوى متحدة بالذات ومغايرة بالاعتبار مايلزم من الدليل انما يسمى نتيجة باعتبار لزومه وكذا

يسمى مطلوبا باعتبار استصحاله منه ويسمى دعوى باعتبار تقدمه عليه
وجه التسمية بالاكبر كامر فيما سبق فافهم وقوله محمول المطلوب يسمى
حدا اكبر قضية حملية ثلاثية محصورة مسورة موجبة كلية محصلة
والرابطة كلمة يسمى ههنا والسور ههنا اضافة المحمول الى المطلوب فان
هذه الاضافة محمولة على الاستغراق الذى هو سور الموجبة الكلية وسور
الحملية هواللفظ الدال على افراد الموضوع وسور الشرطية هو اللفظ الدال
على كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان سواء كان ذلك اللفظ حقيقيا
اوحكميا واللفظ الحقيقى مثل كلمة كل ولا شئ فى الحملية ومثل كلمة كلما ومهما
ومتى فى الشرطية واللفظ الحكمى مثل حمل الاضافة على الاستغراق
فان الاضافة لفظ حكمى لكونها تتكلم بلفظ الاضافة وان كانت عبارة
عن النسبة والتعلق بين المضاف والمضاف اليه فحينئذ يكون الاضافة
لفظا حكميا واذا حملت تلك الاضافة على الاستغراق فتكون سور الموجبة
الكلية كما تكون فيما نحن فيه سور الموجبة الكلية فافهم ﴿ والمقدمة التى ﴾
كان ﴿فيها﴾ اى فى تلك المقدمة ﴿الاصغر﴾ اى الحد الاصغر ﴿تسمى﴾ اى
تلك المقدمة ﴿الصغرى﴾ اى كل مقدمة مشتملة على الحد الاصغر فهى الصغرى
فتعين ان قوله المقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى قضية حملية موجبة
كلية لكون هذا القول من قبيل طرد التعريف وطرد التعريف موجبة كلية
لكون هذا القول من قبيل طرد التعريف وطرد التعريف موجبة كلية
لوقوع التعريف الاطرادى كبرى للشكل الاول مع ان شرط الشكل الاول
بحسب الكم كلية الكبرى ولكون الصغرى السهلة الحصول جارية فى طرد
التعريف بطريق ان يقال مثلا قولنا لان العالم متغير فى قولنا لان العالم متغير وكل
متغير فهو حادث هو المقدمة التى فيها الاصغر والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى
الصغرى فينتج القياس المنتظم من الشكل الاول قولنا لان العالم متغير فى هذا
القياس يسمى الصغرى فبان ان مثل هذه القضية ليست بطبيعية بل محصورة
مسورة موجبة كلية ولام الاستغراق فى المقدمة سور الموجبة الكلية وما قيل
من ان مثل هذه القضية طبيعية فهو قرية بلامرية والمقدمة ههنا عبارة
من مقدمة القياس بقرينة الذكر فى تعريف الصغرى ومقدمة القياس هى قضية
جعلت جزء قياس اوحجة وقال فى الحسينية ان مقدمة الدليل ماتوقف عليه

صحة الدليل شطرا اوشرطا لميا اوعلميا وقوله التى هو الاسم الموصول وهو مالا يتم جزأ الابصلة وعائد وقوله فيها ظرف مستقر صلة الموصول على مذهب البصريين فان الظرف المستقر مقدر بالفعل عنده فيكون الظرف المستقر جملة فعلية على مذهبهم وهى جملة خبرية تصلح لوقوع الصلة لكون الصلة جملة خبرية وقوله اصغر فاعل الظرف المستقر بشرط الاعتماد على الموصول وقال البصريون ان الظرف المستقر مقدر بالفعل وقال الكوفيون ان الظرف المستقر مقدر بالاسم ونتيجة الخلاف ومنشأ الاختلاف بينهما ان الظرف المستقر يصح ان يقع صلة للاسم الموصول عند البصريين لكونه جملة فعلية عندهم فانه مقدر بالفعل عندهم ولا يصح ان يقع الظرف المستقر صلة للاسم الموصول عند الكوفيين فان الظرف المستقر عند الكوفيين مفرد لكونه مقدرا بالاسم عندهم ولا يكون المفرد صلة ويصح ان يكون قوله فيها ظرفا مستقرا خبرا مقدما وقوله الاصغر مبتدأ مؤخرا فحينئذ يكون صلة الموصول جملة اسمية فيصح على هذا التقدير فى قوله فيها ان يقدر الفعل كما فى مذهب البصريين ويصح ان يقدر الاسم كما فى مذهب الكوفيين (والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى الكبرى) اى كل مقدمة كان فيها الاصغر فهى كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر والحال فى قوله والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى الكبرى مثل الحال فى قوله والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى يعنى ان هذه القضية موجبة كلية محصلة لكون لام المقدمة محمولا على الاستغراق ولا يوجد فيها حرف السلب فافهم (وهيئة التأليف) الحاصلة (من) اقتران (الصغرى) الى الكبرى (و) اقتران (الكبرى) الى الصغرى (تسمى) اى الهيئة التأليفية (شكلا) يعنى كل هيئة تأليفية حاصلة من اقتران الصغرى الى الكبرى فهى شكل فحينئذ ايضا هذه القضية موجبة كلية لكون اضافة الهيئة الى التأليف محمولة على الاستغراق سور الموجبة الكلية فان قلت ما الفرق بين الشكل وبين الضرب قلت ان الضرب عبارة من اقتران الصغرى الى الكبرى والشكل عند الميزانيين عبارة عن الهيئة التأليفية الحاصلة من اقتران الصغرى الى الكبرى والشكل هو يستعمل فى المحسوس بالبصر لانه هو الهيئة الحاصلة من احاطة حد او حدود بالمقدار اى بالسطح او بالجسم التعليمى لكن الميزانيون شبهوا الهيئة

[ا]ليفية الحاصلة من اقتران الصغرى الى الكبرى بالمحسوس بالبصر يعنى شبهوا [ال]اشكال الاربعة المعقولة بالمحسوس بالبصر فى كال التيقن بطريق تشبيه المعقول [بالمح]سوس ونقلوا لفظ الشكل الى ذلك المعنى الذى هو عبارة عن الاشكال [ال]اربعة فحينئذ ان تسمية الاشكال الاربعة والهيئة التأليفية بالشكل من قبيل [ت]سمية المشبه باسم المشبه به تدبر (والاشكال) المستعملة فى علم الميزان فهى (اربعة) اى منحصرة فى اربعة انواع يعنى ان كل شكل مستعمل فى المنطق منحصر فى اربعة انواع (لان الحد الاوسط) اما ان يكون محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى واما ان يكون بالعكس واما ان يكون موضوعا فى الصغرى والكبرى واما ان يكون محمولا فيهما فهذه الصغرى المنفصلة مطوية ومحذوفة ههنا بقرينة ذكر الكبريات المتصلات الاربعة الآتية فى المتن وانما حذفت هذه الصغرى المنفصلة ليبقى محل للشرح وللاختصار وللامتحان للاذكياء مع ان الشراح غافلون عن مثل هذه المطويات (ان كان) اى الحد الاوسط (محمولا) فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو) اى كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو هيئة (الشكل الاول) مثل قولنا كل انسان جسم نام حساس متحرك بالارادة وكل جسم نام حساس متحرك بالارادة فهو حيوان فينتج قولنا كل انسان حيوان (وان كان) اى الحد الاوسط (بالعكس) اى بعكس الشكل الاول بالعكس اللغوى وبطريق ان يكون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى (فهو) اى كون الحد الاوسط بالعكس يعنى كون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو هيئة (الشكل الرابع) مثل قولنا كل ناطق حيوان وبعض الابيض ناطق فينتج من الضرب الثانى من الشكل الرابع قولنا بعض الحيوان ابيض (وان كان) اى الحد الاوسط (موضوعا فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو) هيئة (الشكل الثالث) مثل قولنا كل صاهل حيوان وكل صاهل فرس فينتج من الضرب الاول من الشكل الثالث قولنا بعض الحيوان فرس (وان كان) الحد الاوسط (محمولا فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو) اى كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى والكبرى فهو هيئة

٤ وقوله والاشكال اربعة محصورة مسورة موجبة كلية لكون لام الاشكال محمولا على الاستغراق فان قلت ان الاستغراق مستفاد من جمعية الاشكال لكون الجمع للاستغراق فيكون اللام زائدة قلت ان اللام فى الاشكال لتأكيد الاستغراق المستفاد من جميع الاشكال فافهم (منه)

الشكل (الثانى) مثل قولنا كل جسم فهو قابل للابعاد الثلثة ولا شئ من العرض بقابل للابعاد الثلثة فلاشئ من الجسم بعرض وهو المطلوب فهذا القياس من قوله لان الحد الاوسط ان كان محمولا آه الى قوله اومحمولا فيهما فهو الثانى هو اقترانى مركب من الصغرى المنفصلة المطوية ومن الكبريات المتصلات الاربعة المذكورة وينتج قولنا الشكل المستعمل فى لمنطق اما الشكل الاول وما الشكل الرابع واما الشكل الثالث واما الشكل الثانى فنضم الى هذه النتيجة المنفصلة كبرى اخرى حملية فنقول وكل شئ شانه كذا فهو اربعة انواع فينتج القياس الثانى الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى قولنا الشكل المستعمل فى المنطق اربعة انواع فظهر ان كل واحد من الشكل الاول ومن الشكل الرابع ومن الشكل الثالث ومن الشكل الثانى فهو مفرد باعتبار ان لايراد بجزء اللفظ من كل واحد منها دلالة على جزء المعنى ومركب باعتبار ان يراد بالجزء من اللفظ دلالة على جزء المعنى فكل واحد من هذه الاربعة مركب وصفى ويكون كل واحد من هذه الاربعة نوع الاقترانى ويكون كل واحد منها جنس الضروب المنتجة وتلك الكبريات الاربع المذكورة ههنا شرطية متصلة لزومية مهملة اذا كان كلمة ان بمعناه وان كان كلمة ان ههنا بمعنى كلما اومتى اومهما فكل واحد منها متصلة موجبة كلية لكون كل واحدة من هذه المتصلات الاربع كبرى الشكل الاول ههنا مع ان الشكل الاول مشروط بكلية الكبرى اعلم ان تعاريف الاشكال الاربعة مستفادة من تقسيم الشكل ههنا الى اربعة انواع فتعريف متعارف الشكل الاول هو قولنا كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى ووقوع متعارف الشكل الاول فى القرآن الكريم كثير كما فى قوله تعالى وهو القاهر فوق عباده بطريق ان يقال الله تعالى موصوف بالقدرة الكاملة لان الله تعالى هو القاهر فوق عباده وكل قاهر فوق عباده فهو موصوف بالقدرة الكاملة فينتج الله تعالى موصوف بالقدرة الكاملة ومثل قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض بطريق ان يقال ان الله تعالى فاطر السموات والارض اى خالقهما ومافيهما وفاطر السموات والارض ومافيهما فهو مستحق للحمد فينتج الله تعالى مستحق للحمد

ومثل قوله تعالى بطريق الحكاية عن ابراهيم عليه السلام ربى الذى يحيي ويميت بطريق ان يقال الله تعالى ربى لان الله تعالى من يحيي ويميت وكل من يحيي ويميت فهو ربى فقال ابراهيم عليه السلام الله تعالى ربى وهو المطلوب وتعريف الغير المتعارف المشهور للشكل الاول هو كون الحد الاوسط متعلق محمول الصغرى وتمام الموضوع فى الكبرى مثل قولنا الزنجى صنف الحيوان لان الزنجى صنف الانسان والانسان حيوان فينتج الزنجى صنف الحيوان فان الحد الاوسط الذى هو ههنا لفظ الانسان فهو قيد المحمول فى الصغرى وتام الموضوع فى الكبرى فيكون هذا القياس من الغير المتعارف المتعارف للشكل الاول وتعريف الغير المتعارف الغير المشهور للشكل الاول هو كون الحد الاوسط تمام المحمول فى الصغرى وقيدا للموضوع فى الكبرى او كون الحد الاول قيدا فى الموضوع والمحمول اما كون الحد الاوسط تمام المحمول فى الصغرى وقيدا للموضوع فى الكبرى ومثل قوله تعالى فى سورة الانعام او لحم خنزير فانه رجس بطريق ان يقال الخنزير لحمه حرام لان الخنزير رجس اى نجس ولحم الرجس فهو حرام فينتج من الغير المتعارف الغير المتعارف للشكل الاول الخنزير لحمه حرام هذا اذا رجع ضمير قوله تعالى فانه الى المضاف اليه الذى هو لفظ خنزير فى الآية لانه اذا دار الضمير بين القريب والبعيد فرجوعه الى القريب اولى من رجوعه الى البعيد واذا رجع الضمير الى المضاف الذى هو لفظ لحم فى الآية فيكون القياس من متعارف الشكل الاول بطريق ان يقال لحم الخنزير حرام لان لحم الخنزير رجس وكل رجس حرام فلحم الخنزير حرام ومثل قوله عليه السلام الدنيا جيفة وطالبها كلاب فينتج من الغير المتعارف الغير المتعارف من الشكل الاول الدنيا طالبها كلاب ومثل قولنا السميا صاحبها عزيز لان السميا معرفة وصاحب المعرفة عزيز فينتج من غير متعارف غير متعارف الشكل الاول قولنا السميا صاحبها عزيز واما كون الحد الاوسط قيدا فى الصغرى والكبرى فهو مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج منقسم بمتساويين وكل فرد غير منقسم بمتساويين فينتج من غير متعارف غير متعارف الشكل الاول كل عدد اما منقسم بمتساويين اوغير منقسم بمتساويين وتعريف متعارف الشكل الثانى

هوكون الحد الاوسط تمام المحمول فى الصغرى والكبرى والقياس المتعارف من الشكل الثانى واقع فى القرآن العظيم مثل قوله تعالى قل اندعوا من دون الله مالاينفعنا ولايضرنا ردالعبدة الاصنام بطريق ان يقال الاصنام هى لاتنفعنا ولاتضرنا وكل مستحق للعبادة ينفعنا ويضرنا فينتج من متعارف الشكل الثانى الاصنام الباطلة لاتستحق العبادة ومثل قوله تعالى فى سورة الانعام حكاية عن ابراهيم عليه السلام فلما افل قال لااحب الآفلين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربى فلما افل قال لئن لم يهدنى ربى لاكونن من القوم الضالين آه بطريق ان يقال الكواكب السبعة السيارة ليست برب لان الكواكب السبعة السيارة آفلة والرب ليس بآفل فينتج من متعارف الشكل الثانى الكواكب السبعة السيارة ليست برب وهو المطلوب وغير متعارف الشكل الثانى هوكون الحد الاوسط متعلق محمول الصغرى وتمام المحمول فى الكبرى هذا فى الغير المتعارف المشهور فيه والغير المتعارف الغير المشهور للشكل الثانى هو كون الحد الاوسط تمام المحمول فى الصغرى وقيد المحمول فى الكبرى اوقيد المحمول فيهما مثال المتعارف المشهور للشكل الثانى قولنا لاشئ من الجسم بنوع العرض لان الجسم نوع الجوهر ولاشئ من العرض بجوهر فينتج من الغير المتعارف من الشكل الثانى لاشئ من الجسم بنوع العرض واستخرج امثلة الباقى من نفسك وتعريف الشكل الثالث كون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى والكبرى والقياس من الشكل الثانى واقع فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى فى سورة السبأ والذين يسعون فى آياتنا معاجزين اولئك فى العذاب محضرون بطريق ان يقال بعض الناس محضرون فى العذاب لان الذين يسعون فى اياتنا معاجزين فهم الناس والذين يسعون فى آياتنا معاجزين اى معارضين هم محضرون فى العذاب فينتج من الشكل الثالث بعض الناس محضرون فى العذاب ومثل قوله تعالى فى سورة السبأ وقال الذين كفروا لاتأتينا الساعة بطريق ان يقال بعض البشر كافرون لان الذين قالوا لاتأتينا الساعة فهم بشر والذين قالوا لاتأتينا الساعة فهم كافرون فينتج من الشكل الثالث قولنا بعض البشر كافرون وتعريف

الشكل الرابع فى ضمن التقسيم هو كون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى والقياس من الشكل الرابع اوقع فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى فى سورة البقرة ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين بطريق ان يقال بعض الناس منافقون لان كل من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين فهو الناس وكل منافق فهو من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين فينتج من الضرب الاول من الشكل الرابع بعض الناس منافقون ومثل قوله تعالى فى سورة السبأ قل اروني الذين الحقتم به شركاء بطريق ان يقال بعض الناس مشركون لان الذين الحقوا بالله تعالى الاصنام الباطلة شركاء فهم الناس والمشركون هم الذين الحقوا بالله تعالى الاصنام الباطلة شركاء فينتج من الضرب الاول من الشكل الرابع بعض الناس مشركون وقس غير متعارف الشكل الثالث وغير متعارف الشكل الرابع على غير متعارف الشكل الاول وعلى غير متعارف الشكل الثانى ولما فرغ من القياس المذكور فى المتن فاشار الى نتيجة بالفاء الفذلكة فقال ﴿ فهذه ﴾ الاشكال ﴿ هى ﴾ اى هذه الاشكال ﴿ الاشكال الاربعة المذكورة ﴾ اى المستعملة ﴿فى المنطق﴾ وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر والفاء فى قوله فهذه فذلكة وهى مصدر من باب دحرج ويقال فذلك يفذلك فذلكة اى افذلك واقول فى نتيجة القياس المذكور هذه الاشكال هى الاشكال الاربعة المستعملة فى المنطق كما يقال بسمل يبسمل بسملة وحمدل يحمدل حمدلة وصلول يصلول صلولة ومعنى قولنا بسمل زيد فهو قال زيد بسم الله الرحمن الرحيم ومعنى قولنا حمدل زيد هو قال زيد الحمد لله ومعنى قولنا صلول زيد هو قال زيد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فح يكون قوله فهذه هى الاشكال آه نتيجة القياس المذكور فيكون الفاء فذلكة ونتيجة وهذه القضية باعتبار اسم الاشارة شخصية وباعتبار المشار اليه لهذه موجبة كلية لكون المشار اليه ههنا الاشكال فى قوله والاشكال اربعة آه ولكون لام الاشكال محمولا على الاستغراق وقوله فهذه هى الاشكال آه حملية ثلثة لان ضمير هى رابطة اسمية عند الميزانى وان كان ضمير

الفصل عند النحاة وفائدة ضمير الفصل هى دفع التباس الخبر الى الصفة
﴿ والشكل الرابع ﴾ الذى هو نوع معهود بعهد نوعى من مطلق الشكل
اوكل فرد من افراد الشكل الرابع فهو ﴿بعيد عن الطبع﴾ اى عن عقول
البشر سواء كان هذا البشر ذكيا عاديا او متوسطا اوغبيا وان لم يكن بعيدا
عن عقول سلطان الاذكياء ﴿ جدا ﴾ اى بعدا جدا اوبعدا جديا لان
الشكل الرابع مخالف الى الشكل الاول الذى هو نظم طبيعى فى صغراه
وكبراه لان الحد الاوسط موضوع فى صغراه ومحمول فى كبراه مع انه
فى الشكل الاول محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون بعيدا عن
الطبع جدا وقوله الشكل الرابع آه موجبة كلية على تقدير كون اللام
محمولا على الاستغراق والشكل الرابع نوع لمطلق الشكل وجنس لضروبه
المنتجة وموضوع هذه القضية وهو قوله الشكل الرابع فهو مفرد بالقوة
ومحمولها مفرد بالفعل ولكون الشكل الرابع بعيدا عن الطبع جداً يحتاج
فى انتاجه الى الرد الى الشكل الاول بالخلف او العكس او الافتراض ورد
الضرب الاول من الشكل الرابع الى الشكل الاول يحصل بعكس ترتيب
القياس وبان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة ويقال فى
قولنا كل ناطق حيوان وكل انسان ناطق مثلا ان كل انسان ناطق وكل ناطق
حيوان فينتج كل انسان حيوان ثم عكس النتيجة ويقال بعض الحيوان انسان
وهو المط ﴿والذى﴾ اى كل انسان كان ﴿له﴾ اى لهذا الانسان ﴿طبع﴾
اى ذهن ﴿ مستقيم وعقل سليم ﴾ العقل هو قوة للنفس بها تستعد للعلوم
والادراكات والذهن قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات
﴿لايحتاج﴾ اى هذا الانسان ﴿الى رد﴾ الشكل ﴿الثانى الى﴾ الشكل ﴿الاول﴾
يعنى ان عدم احتياج الشكل الثانى فى انتاجه الى رده الى الشكل الاول واقع
وثابت على ذلك الانسان فحينئذ يكون قوله الذى له طبع مستقيم وعقل
سليم لايحتاج الى الثانى الى الاول قضية حملية موجبة كلية معدولة المحمول
لكون اداة السلب وهى كلمة لاههنا جزء من المحمول ويصح ان يكون
هذه القضية سالبة كلية لان السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول
اذا كان الموضوع فيهما موجودا فهما متلازمتان بل متساويتان بحسب

التحقق كما ذكره عمر الكاتبي في الشمسية فيكون حاصل هذه القضية على تقدير كونها سالبة كلية لاشيء من الانسان الذي له عقل سليم وطبع مستقيم يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الشكل الاول بطريق الخلف او العكس او الافتراض لان الشكل الثاني موافق الى الشكل الاول في اشرف مقدمتيه وهي الصغرى وان كان الشكل الثاني مخالفا له في الكبرى وهي اخس المقدمتين ورد الضرب الاول من الشكل الثاني الى الشكل الاول يحصل بانعكاس الكبرى الى سالبة كلية مثلها بطريق ان يقال في قولنا كل انسان ناطق ولاشيء من الحجر بناطق مثلا كل انسان ناطق ولاشيء من الناطق بحجر فحينئذ يرجع القياس الى الضرب الثاني من الشكل الاول فينتج المطلوب بينا بديهيا ومن اراد تفصيل رد الاشكال الثلثة الى الاول باحدى البراهين الثلثة المذكورة فليراجع الى رسالتنا الموسومة بردية المعيار والى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام (وانما ينتج) الشكل (الثاني عند اختلاف مقدمتيه) اي عند اختلاف صغراه وكبراه (بالايجاب) اي بالوقوع (والسلب) اي باللا وقوع يعني ان شرط اطراد انتاج الشكل الثاني بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى وقوله انما ملغى عن العمل لدخول ما الكافة عليه وقوله ينتج محمول القضية وقوله الشكل الثاني موضوع القضية وان كان الموضوع مؤخرا في الذكر لكنه مقدم في الرتبة وكذا وان كان المحمول ههنا مقدما في الذكر لكنه مؤخر في الرتبة فلا يخرجان عن تعريفهما وهذه القضية حملية موجبة كلية ولام الشكل الثاني سور الموجبة الكلية لكونه محمولا على الاستغراق ولكون لام الاستغراق سور الموجبة الكلية والمراد من المقدمتين ههنا مقدمة القياس وهي قضية جعلت جزء قياس كما مر غير مرة (والشكل الاول هو الذي جعل) اي الشكل الاول (معيارا) اي ميزانا (للعلوم) وقوله للعلوم جمع علم والعلم هو حصول صورة الشيء في العقل عند الميزانيين وكذا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به عند ابي المنصور الماتريدي وعند الاشعري ان العلم صفة توجب تميزا يحتمل النقيض وعند بعض الحكماء وعند بعض المتكلمين ان العلم هو الاضافة بين العالم

والمعلوم وهذه التعريفات كائنة للعلم الحصولى لان العلم الحصولى نظرى يجوز تعريفه والعلم الحضورى كعلم الله تعالى ومثل علم الشخص بذاته فهو بديهى لايجوز التعريف به لانه لوعرف لزم تحصيل الحاصل لكون العلم الحضورى بديهيا فتدبر وقوله هو رابطة اسمية غير زمانية عند المنطقيين وان كان ضمير الفصل عند النحاة وفائدته دفع التباس الخبر الى الصفة عندالنحاة فحينئذ قوله الشكل الاول هوالذى جعل معيارالعلوم هوقضية حملية ثلاثية موجبة كلية لكون لام الشكل الاول محمولا على الاستغراق او على العهد النوعى فان لام العهد النوعى سور الموجبة الكلية عندالاكثر من المنطقيين فاذا عرفت كون الشكل الاول معيارا للعلوم (فنورده) اى فتخصيص الضروب الاربعة المطردة فى الانتاج للشكل الاولبالذكر (ههنا) اى فى هذه الرسالة وقوله فنورد مع قطع النظر عن الفاء جملة فعلية حملية موجبة مهملة محمولها قوله فنورده وموضوعها قولنا نحن المستتر تحت قوله نوردوهذا القول مع الفاء يصح انيكون شرطية متصلة لكون الفاء ههنا جوابا عن الشرط المحذوف كما اشرنا اليه (ليجعل)اى الشكل الاول مع ضروربه الاربعة المطردة فىالانتاج (دستورا) بالضم اوبفتح الاول اى قانونا منطبقا على نتايج جميع الاشكال يعنى ان الشكل الاولمشتمل على نتيجته بالذات وعلى نتايج الاشكال الثلثة بواسطة استردادها الى الشكل الاول بطريق العكس او الافتراض وان كان الرد بطريق الخلف من قبيل بيان انتاج الاشكال الثلثة فيكون الشكل الاول مرجع الاشكال الثلاثة بالنظر الى الرد بطريق العكس وبطريق الافتراض وان كان الشكل الاول بالنظر الى الرد بطريق الخلف فهو من قبيل بيان انتاجاتها باثبات كذب نقايض النتايج مثل ان يقال فى رد قولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الحجر بناطق فلاشئ من الانسان بحجر الى الشكل الاول بطريق الخلف انه لولم يصدق هذه النتيجة التى هى قولنا لاشئ من الانسان بحجر لصدق نقيضها لئلا يلزم ارتفاع النقيضين لانا نفرض عدم صدق النتيجة وهذا النقيض قولنا بعض الانسان حجر ولوصدق النقيض المذكور لجعلنا النقيض المذكور صغرى لكبرى القياس المذكور ولوجعلناه هكذا لحصل قياس

خلفى منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول فنقول بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بناطق فينتج الخلفى (من جمسز) من الشكل الاول وقولنا بعض الانسان ليس بناطق وهذه النتيجة مناقضة الى صغرى القياس المذكور التى هى قولنا كل انسان ناطق فان نقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية مع ان هذه الصغرى مفروضة الصدق فيلزم اجتماع النقيضين هو محال وانما نشأ هذا المحال من مفروضية نقيض النتيجة فحينئذ ظهر كذب نقيض النتيجة فينتج القياس المذكور قولنا لاشئ من الانسان بحجر فثبت أن الضرب الاول من الشكل الثانى ينتج سالبة كلية واما اذا رد بطريق العكس القياس المرتب من الضرب الاول من الشكل الثانى الى الشكل الاول فيرجع القياس المردود الى الضرب الثانى من الشكل الاول فينتج هذا القياس المردود من (مسس) من الشكل الاول عين المطلوب بالذات بطريق ان يقال فى قولنا لاشئ من الفرس بحمار لان كل فرس صاهل ولاشئ من الحمار بصاهل مثلا بعكس الكبرى ان كل فرس صاهل ولاشئ من الصاهل بحمار فينتج هذا القياس المردود الى الشكل الاول عين المطلوب بالذات وهو قولنا لاشئ من الفرس بحمار فتعين ان الشكل الاول هو مرجع الاشكال الثلثة باعتبار استرداد الاشكال الثلثة بطريق العكس والافتراض اليه وكذا ظهر ان الشكل الاول هو ههنا المكتفى به لاشكال الثلثة باعتبار استردادها اليه بطريق الخلف ومن اراد تفصيل استرداد الاشكال الثلثة الى الشكل الاول فليراجع الى رسالتنا الموسومة بردية المعيار والى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام (و) لان (ينتج منه) من الشكل الاول جميع (المطلوب) وقع فى بعض النسخ ويستنتج منه المطلوب وقوله يستنتج بمعنى ينتج وانما اكتفى المص فى هذه الرسالة بذكر ضروب الشكل الاول الاربعة المطردة فى الانتاج ولم يذكر ضروب الاشكال الثلثة المطردة فى الانتاج لان الشكل الاول قانون الاشكال الثلثة ومرجعها باستردادها بطريق العكس والافتراض اليه ولان جميع المطالب الاشكال الثلثة ونتايجها انما يستحصل من الشكل الاول باستردادها الى الشكل الاول وذلك الاسترداد للتنبيه على انتاج الاشكال الثلثة عند

المتأخرين اوللاستدلال على انتاج الاشكال الثلثة عند القدماء كما عرفت فلا يردان تخصيص ضروب الشكل الاول الاربعة المطردة فى الانتاج بالذكر ههنا بدون ضروب الاشكال الثلثة المطردة فى الانتاج فهو تخصيص بلا مخصص لما عرفت واكثر الشراح واكثر الحواشى لم يقفوا على مراد المص من قوله فنورده ههنا ليجعل دستورا وينتج منه المطلوب فوجهوا هذه العبارة بوجوه لا يرضى بها صاحب العبارة وخرجوا فى شروحهم وحواشيهم عن الاعتدال فاطلعوا ايها المطالعون على عوائد تلك الفذلكة ولا تميلوا الى كواسد بعض الحذجة ولا تعتبروا الى خرافات بعض العندة (وشرط انتاجه) اى شرط اطراد الشكل الاول فى الانتاج على مذهب الفار ابى اوشرط انتاج الشكل الاول على مذهب الشيخ الرئيس ابوعلى بن سينا كما ستقف على المذهبين وعلى التوفيق بينهما ان شاء الله تعالى بحسب الكيف (ايجاب الصغرى) اى كون الصغرى فى الشكل الاول موجبة (و) بحسب الحكم (كلية الكبرى) اى كون الكبرى كلية والصغرى قضية مشتملة على الحد الاصغر والكبرى قضية مشتملة على الحد الاكبر والايجاب عبارة عن الوقوع او الايقاع والكلية عبارة عن قضية حكم فيها على كل الافراد ان كان الحكم فيها بالايقاع فهى موجبة كلية وان كان الحكم فيها بالانتزاع فهى سالبة كلية والشرط هو مايعتبر من الخارج تحقق الشئ اومايلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود اى الخارج الموقوف عليه واضافة الشرط الى الانتاج محمول على الاستغراق فحينئذ ان هذه الحملية محصورة مسورة موجبة كلية محصلة موضوعها ومحمولهما مفردان بالقوة فان موضوعها قوله شرط انتاجه ومحموله قوله ايجاب الصغرى والمراد منهما ههنا هو المعنى الاضافى فيكونان مفردين بالقوة وشروط القياس بحسب الكيف وبحسب الكم وبحسب الجهة فهى معتبرة لاطراد القياس فى انتاجه عند الفار ابى فان صدق وصف الموضوع على ذات الموضوع وهو يسمى عقد الموضوع فهو بالامكان عند الفار ابى وهذه الشروط معتبرة لانتاج القياس عند الشيخ فان صدق وصف الموضوع على ذات الموضوع فهو بالفعل عند الشيخ ويمكن التوفيق بين المذهبين فان مراد الشيخ بالفعل

هو اعم من الفرضى والتحقيق لان تقسيم الشيخ الحملية الى الحقيقية والخارجية في تحقيق المحصورات يدل على ان مراده بالفعل هو اعم من الفعل الفرضى والتحقيقى ومراد الفار ابى بالامكان هو الامكان الجامع للفعل لا الامكان الاستعدادى ولا الامكان الذاتى فان قولنا كل انسان حيوان صادق بالاتفاق فلوكان المراد بالامكان امكانا استعداديا لزم ان لايصدق قولنا كل انسان حيوان لدخول النطقة فى الانسان لاستعداد النطقة الى الانسان مع انها خارج عن الحيوان كما قال العصام فى حاشية التصديقات ولافرق بين الامكان الجامع للفعل وبين الفعل الفرضى فحينئذ يكون شروط القياس معتبرة لاطراد انتاج الاشكال الاربعة على المذهبين ومن اراد تفصيل هذا المقام فليراجع الى شرحنا على الاستدلالية المسمى بتنوير الاستدلال وانما شرط ايجاب الصغرى كيفا فى الشكل الاول لانه لوكانت الصغرى سالبة لزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة كما اذا قلنا لاشئ من الانسان بصاهل وكل صاهل فرس فينتج قولنا لاشئ من الانسان بفرس وهذه النتيجة سالبة ولو بدلنا محمول الكبرى الى الحيوان وقلنا لاشئ من الانسان بصاهل وكل صاهل حيوان لكان النتيجة قولنا كل انسان حيوان وهذه النتيجة موجبة فلو لم يكن الشكل الاول مشروطا بايجاب الصغرى بحسب الكيف لكانت الصغرى سالبة فى الشكل الاول ولوكانت لصغرى سالبة فى الشكل الاول لزم ان ينتج الضرب الواحد عن بعض الامثلة موجبة وان ينتج ذلك الضرب الواحد عن بعضها سالبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة مع ان البحث فى الفن من المطرد فلذا كان الشكل الاول مشروطا بايجاب الصغرى بحسب الكيف وكذا لولم يكن الشكل الاول مشروطا بكلية الكبرى بحسب الكم لكانت الكبرى فيه جزئية فح ينتج الضرب الواحد موجبة من بعض الامثلة ومن بعضها سالبة مع ان انتاج الضرب الواحد موجبة عن بعض الامثلة وعن بعضها سالبة انما هو الاختلاف الموجب لعدم الانتاج كما اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان زنجى فينتج موجبة وهذه النتيجة قولنا بعض الانسان زنجى ولو بدلنا محمول الكبرى الى الفرس وقلنا كل انسان حيوان

وبعض الحيوان فرس لكان النتيجة سالبة وهى قولنا لاشئ من الانسان بفرس وهل هذا الا الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فلذا كان الشكل الاول مشروطا بكلية الكبرى بحسب الكم (وضروبه) اى ضروب الشكل الاول والضرب عبارة عن اقتران الصغرى الى الكبرى (المنتجة) اى المطردة فى الانتاج هى (اربعة) اعلم ان الاحتمالات فى كل شكل من القياس الاقترانى الحمل انما هى تبلغ الى مائة لان الحملية عشرة انواع الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الكلية والسالبة الجزئية والموجبة الشخصية والسالبة الشخصية والموجبة المهملة والسالبة المهملة والموجبة الطبيعية والسالبة الطبيعية واذا ضربنا الصغريات العشرة فى الكبريات العشرة فتبلغ الاحتمالات الى مائة وسقط اربعة وثمانين احتمالا بعدم استعمال الموجبة الطبيعية وسالبتها فى العلوم وباعتبار رجوع الشخصية الموجبة وسالبتها الى الموجبة الكلية والى السالبة الكلية وباعتبار رجوع المهملة الموجبة وسالبتها الى الموجبة الجزئية والى السالبة الجزئية من المحصورات الاربع فبقى ستة عشر احتمالا وهى الحاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الاربع فى الكبريات المحصورات الاربع واسقط شرط ايجاب الصغرى فى الشكل الاول ثمانية ضروب سقيمة غير مطردة فى الانتاج وهذه الثمانية السقيمة الساقطة انما هى اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول سالبة جزئية فالكبرى اما موجبة كلية واما سالبة كلية واما موجبة جزئية واما سالبة جزئية وكذا اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول سالبة جزئية فالكبرى اما موجبة كلية واما سالبة كلية واما موجبة جزئية واما سالبة جزئية واسقط شرط كلية الكبرى اربعة ضروب سقيمة وهذه الاربعة السقيمة الساقطة انما هى اذا كانت الكبرى موجبة جزئية فالصغرى اما موجبة كلية واما موجبة جزئية وكذا اذا كانت الكبرى سالبة جزئية فالصغرى اما موجبة كلية واما موجبة جزئية فبقى اربعة اضرب سمينة (الضرب الاول) منها هو مايتركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة كلية (كقولنا كل جسم مؤلف) وهو موجبة كلية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله جسم لانه موضوع المطلوب والجسم ماله ابعاد ثلثة الاول بعد الطول والثانى بعد

العرض والثالث هو بعد العمق ﴿ وكل مؤلف محدث ﴾ وهى موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله محدث لانه محمول المط ﴿فكل جسم محدث﴾ وهو نتيجة موجبة كلية فتعين ان هذا القياس مركب تصديقى من مقاصد التصديقات اقترانى حملى مركب من الحمليتين من الضرب الاول من الشكل الاول لان الحد الاوسط الذى هو ههنا قوله مؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى ﴿و﴾ الضرب ﴿الثانى﴾ مايتركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة كلية ﴿ كقولنا كل جسم مؤلف﴾ وهو موجبة كلية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله ههنا جسم لانه موضوع المطلوب ﴿ ولاشئ من المؤلف بقديم ﴾ وهى سالبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو ههنا قوله بقديم لانه محمول المطلوب ﴿فلاشئ من الجسم بقديم﴾ وهى نتيجة سالبة كلية لانها لزمت من القياس فتعين ان هذا القياس من الضرب الثانى من الشكل الاول لان المؤلف وهو الحد الاوسط ههنا محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون القياس من الشكل الاول ﴿و﴾ الضرب ﴿ الثالث ﴾ مايتركب من موجبة جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة جزئية ﴿كقولنا بعض الجسم مؤلف﴾ وهو موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله جسم فانه موضوع المط ﴿ وكل مؤلف حادث ﴾ وهى موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله حادث لانه محمول المطلوب ﴿ فبعض الجسم حادث ﴾ وهى نتيجة موجبة جزئية لانها لزمت عن القياس فهذا القول مركب تصديقى من مقاصد التصديقات قياس اقترانى حملى من الشكل الاول لان الحد الاوسط الذى ههنا هو المؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون القياس من الضرب الثالث من الشكل الاول ﴿و﴾ الضرب ﴿الرابع﴾ مركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ﴿كقولنا بعض الجسم مؤلف ﴾ وهو موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله جسم لانه موضوع المطلوب ﴿ ولا شئ من مؤلف بقديم ﴾ وهى سالبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله بقديم لانه محمول المط ﴿ فبعض الجسم ليس بقديم ﴾ وهى

نتيجة سالبة جزئية لكونها لازمة من القياس فظهر ان هذا القياس
من الضرب الرابع من الشكل الاول لان الحد الاوسط الذى هو ههنا قوله
المؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون القياس من الشكل
الاول واشار المتأخرون فى الضروب المطردة فى الانتاج الى الموجبة الكلية
بالميم والى السالبة الكلية بالسين والى الموجبة الجزئية بالجيم والى السالبة
الجزئية بالزاى فالضرب الاول من الشكل الاول مرموز اليه بممم فان الميم
الاولى منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والميم الثانى منه اشارة الى موجبة كلية
كبرى والميم الثالث منه اشارة الى موجبة كلية نتيجة والضرب الثانى من الشكل
الاول مرموز اليه بمسس لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والسين
الاول منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والسين الثانية منه اشارة الى نتيجة
سالبة كلية والضرب الثالث الشكل الاول مرموز اليه بجمج لان الجيم
الاولى منه اشارة الى موجبة جزئية صغرى والميم منه اشارة الى موجبة
كلية كبرى والجيم الثانية منه اشارة الى موجبة جزئية نتيجة والضرب
الرابع من الشكل الاول مرموز اليه بجسز فان الجيم منه اشارة الى موجبة
جزئية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاى منه اشارة
الى نتيجة سالبة جزئية والامثلة مرت فى المتن وشرط اطراد الشكل الثانى
فى الانتاج بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب وبحسب
الكم كلية الكبرى اما الاشتراط باختلاف المقدمتين فى الكيف فيه
فلان المقدمتين فى الشكل الثانى لو اتفقتا فى الايجاب اوفى السلب لزم
الاختلاف الموجب لعقم النتيجة مثل قولنا فى المقدمتين المتفقتين
بالايجاب كل انسان جسم وكل حيوان جسم فان الصحيح فى النتيجة
هو الايجاب فانها قولنا كل انسان حيوان ولو بدلنا موضوع الكبرى
فرسا وقلنا كل انسان جسم وكل فرس جسم لكان الصحيح فى النتيجة
هو السلب لان نتيجة القياس الثانى هى قولنا لاشئ من الانسان بفرس
وذلك هو الاختلاف الموجب لعدم الانتاج ومثل قولنا فى المقدمتين
المتفقتين فى السلب لاشئ من الانسان بجماد ولاشىء من الفرس بجماد فينتج

قولنا لاشئ من الانسان بفرس وهذه النتيجة سالبة ولو بدلنا موضوع الكبرى الى الحيوان ولوقلنا لاشئ من الانسان بجماد ولاشئ من الحيوان بجماد فينتج قولنا كل انسان حيوان وهذه النتيجة موجبة فيلزم ان ينتج الضرب الواحد موجبة من بعض الامثلة ومن بعضها سالبة وذلك انما هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فكان الشكل الثانى مشروطا باختلاف المقدمتين فى الكيف واما اشتراط الشكل الثانى بكلية الكبرى فلان كبراه لوكانت جزئية لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج مثل قولنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بحيوان فينتج هذا القياس قولنا بعض الانسان ليس بابيض وهذه النتيجة سالبة ولوبدلنا موضوع الكبرى الى الجسم وقلنا فى القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان فينتج هذا القياس قولنا كل انسان جسم وهذه النتيجة موجبة فحينئذ يلزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض المواد سالبة ومن البعض الآخر موجبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فلذا كان الشكل الثانى مشروطا بكلية الكبرى فى اطراده فى الانتاج والشرط الاول وهو اختلاف المقدمتين فى الكيف انما يسقط ثمانية اضرب سقيمة وهو ان يكون الصغرى والكبرى موجبتين كليتين اوموجبتين جزئيتين وان يكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية وان يكون الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية وان يكون الصغرى والكبرى سالبتين كليتين اوسالبتين جزئيتين وان يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى سالبة كلية وان يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى سالبة جزئية والشرط الثانى ههنا وهو كلية الكبرى انما يسقط اربعة اضرب سقيمة وهى اذا كانت الكبرى موجبة جزئية فالصغرى اماسالبة كلية واماسالبة جزئية واذا كانت الكبرى سالبة جزئية فالصغرى اماموجبة كلية واماجبة جزئية فظهر ان اثنى عشر ضروب سقيمة سقطت بالشرطين المذكورين فبقى اربعة ضروب سمينة مطردة فى الانتاج فى الشكل الثانى فالضرب الاول منها مركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة كلية كقولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الحجر بناطق فينتج قولنا لاشئ من الانسان بحجر والضرب الثانى منها

مركب من سالبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج سالبة كلية
كقولنا لاشئ من الانسان بصاهل وكل فرس صاهل فينتج قولنا لاشئ
من الانسان بفرس وانتاج هذين الضربين سالبة كلية انما هو مبين بطريق
الخلف اوبطريق العكس والخلف فى الشكل الثانى يحصل بطريق ان يضم
نقيض النتيجة صغرى الى كبرى القياس فيحصل قياس خلفى منتظم من الضرب
الرابع من الشكل الاول فينتج هذا القياس الخلفى نقيض الصغرى مع ان
الصغرى مفروضة الصدق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فلذا ينتج
هذان الضربان سالبة كلية مثل ان يقال فى القياس المذكور من الضرب
الاول ان بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بناطق فهذا القياس خلفى
مركب من نقيض النتيجة ومن كبرى المثال الاول فينتج قولنا بعض الانسان
ليس بناطق مع ان هذه النتيجة نقيض صغرى القياس التى هى قولنا كل
انسان ناطق الذى هو مفروض الصدق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال
فلذا ينتج القياس المذكور من الضرب الاول للشكل الثانى قولنا لاشئ
من الانسان بحجر فهذه النتيجة سالبه كلية فظهر انتاج الضرب الاول
من الشكل الثانى سالبة كلية بطريق الخلف ومثل ان يقال فى القياس
المذكور من الضرب الثانى بعض الانسان فرس وكل فرس صاهل وهذا
القياس خلفى مركب من نقيض نتيجة القياس الثانى ومن كبراه التى هى
قولنا كل فرس صاهل فينتج قولنا بعض الانسان صاهل من الضرب
الثالث من الشكل الاول وهذه النتيجة موجبة جزئية مناقضة الى صغرى
الثانى التى هى قولنا لاشئ من الانسان بصاهل مع ان هذه الصغرى
مفروض الصدق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فلذا ينتج الضرب
الثانى من الشكل الثانى سالبة كلية ورد الضرب الاول من الشكل الثانى
الى الشكل الاول بطريق العكس انما يحصل بعكس الكبرى ويرجع القياس
العكسى الى الضرب الثانى من الشكل الاول مثل ان يقال فى قولنا كل
انسان ناطق ولاشئ من الحجر بناطق ان كل انسان بناطق ولاشئ من الناطق
بحجر فلاشئ من الانسان بحجر فلذلك ينتج الضرب الاول من الشكل الثانى
سالبة كلية مطردة ورد الضرب الثانى من الشكل الثانى الى الشكل الاول

بطريق العكس انما يحصل بان يجعل عكس الصغرى كبرى وان يجعل كبرى القياس صغرى ثم عكس النتيجة الحاصلة من القياس العكسى فيحصل المطلوب مثل ان يقال فى قولنا لاشئ من الانسان بصاهل وكل فرس صاهل مثل ولاشئ من الصاهل بانسان فينتج القياس العكسى المرتب من الضرب الثانى من الشكل الاول قولنا لاشئ من الفرس بانسان ثم يعكس هذه النتيجة المستفادة من القياس العكسى الى قولنا لاشئ من الانسان بفرس وهو المطلوب بالذات فلذا ينتج الضرب الثانى من الشكل الثانى سالبة كلية مطردا والافتراض انما يجرى فيما ينتج الجزئية وهذان الضربان لاينتجان الجزئيـة فالافتراض لايجرى فى هـذين الضربين فافهم والضرب الثالث منها مركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ناطق ولا شئ من الفرس بناطق فبعض الحيوان ليس بفرس وبيان انتاج هـذا الضرب سالبة جزئية انما يحصل باحدى البراهين الثلثة من الخلف والعكس والافتراض والضرب الرابع منها مركب من سالبة جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ليس بانسان وبيان انتاج هذا الضرب سالبة جزئية انما يحصل بالخلف او بافتراض فى الصغرى السالبة الجزئية اذا كان موضوع السالبة موجودا والافتراض الجارى فى استرداد الاشكال الثلثة الى الشكل الاول يحصل بقياسين القياس الثانى منهما يرجع الى الشكل الاول فينتج عين المطلوب واجراء الافتراض فى صغرى هذا الضرب انما يحصل بطريق ان يقال اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذاالضرب فنقول مثلا بعض الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل واذا قلنا هكذا فنفرض ذات موضوع الصغرى شخصا معينا موصوفا بالحيوان ومسلوبا عنه الصاهل فيحصل من الفرض المذكور قضيتان شخصيتان احدهما زيد حيوان والاخرى زيد ليس بصاحل ونؤول بالشخصيتين المذكورتين بالكلية ونجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى لكبرى

القياس فيحصل قياس افتراضى منتظم من الضرب الثانى من هذا الشكل الثانى فنقول كل مسمى بزيد ليس بصاهل وكل فرس صاهل فينتج هذا القياس قولنا كل مسمى بزيد ليس بفرس ثم نجعل عكس الشخصية الاولى صغرى ونجعل النتيجة المستفادة من القياس الافتراضى الاول كبرى فيحصل قياس افتراضى ثان منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول فنقول بعض الحيوان مسمى بزيد وكل مسمى بزيد ليس بفرس فينتج القياس الافتراضى الثانى من جسز من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهذه النتيجة سالبة جزئية فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وماقيل من ان المقدمات الافتراضية ليست بقياس بل من قبيل المقدمات المتغرقة فهو فرية بلا مرية فالضرب الاول من الشكل الثانى هو المشار اليه بمسس لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والسين الاولى منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والسين الثانية منه اشارة الى نتيجة سالبة كلية والضرب الثانى من الشكل الثانى مرموز اليه بسمس فان السين الاولى منه اشارة الى سالبة كلية صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والسين الثانية اشارة الى نتيجة سالبة كلية والضرب الثالث من الشكل الثانى مشار اليه بجسز فان الجيم منه اشارة الى موجبة جزئية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاى منه اشارة الى سالبة جزئية نتيجة والضرب الرابع من الشكل الثانى مرموز اليه بزمز فان الزاى الاولى منه اشارة الى سالبة جزئية صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والزاى الثانية منه اشارة الى نتيجة سالبة جزئية وشرط الشكل الثالث بحسب الكيف هو ايجاب الصغرى وبحسب الكم هو كلية الكبرى اما اشتراطه بايجاب الصغرى فلانه لوكانت صغرى الشكل الثالث سالبة لزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة كما اذا قلنا لاشى من الناطق بفرس وكل ناطق انسان فالصحيح فى النتيجة هو السلب وهى قولنا لاشئ من الفرس بانسان ولو بدلنا محمول الكبرى الى الحيوان وقلنا لاشئ من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان انتج هذا القياس الثانى موجبة وهى قولنا كل فرس حيوان فحينئذ يلزم ان ينتج

الضرب الواحد من بعض المواد سالبة ومن بعضها موجبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعدم الانتاج واما اشتراط الشكل الثالث بكلية احدى المقدمتين فلانه لوكانت المقدمتان جزئيتين لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج كما اذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ابيض فينتج بعض الانسان ابيض فهذه النتيجة موجبة ولو بدلنا محمول الكبرى الى الفرس وقلنا بعض الحيوان الانسان وبعض الحيوان فرس فينتج لاشئ من الانسان بفرس وهذه النتيجة سالبة فحينئذ يلزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض الامثلة موجبة ومن بعض الامثلة سالبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فلذا يعتبر فى الشكل الثالث ايجاب الصغرى بحسب الكيف وكلية الكبرى بحسب الكم فالشرط الاولى اسقط ثمانية اضرب سقيمة وهى اما السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى اومع السالبة الكلية الكبرى اومع الموجبة الجزئية الكبرى اومع السالبة الجزئية الكبرى واما السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى اومع السالبة الكلية الكبرى اومع الموجبة الجزئية الكبرى اومع السالبة الجزئيه الكبرى والشرط الثانى اسقط ضربين سقيمين وهما الصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية الكبرى اومع السالبة الجزئية الكبرى فظهر انهذه الضروب السقيمة العشرة لم تطرد فى الانتاج فلذا لم يعتبر هذه الضروب العشرة فى الفن فبقى ستة اضرب سمينة مطردة فى الانتاج معتبرة فى الفن فالضرب الاول منها مشار اليه بممج فان الميم الاولى منه اشارة الى موجبة كليه صغرى والميم الثانية منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والجيم منه اشارة الى موجبة جزئية نتيجة كما اذا قلنا كل فرس حيوان وكل فرس صاهل فبعض الحيوان صاهل والضرب الثانى منهما مرموز اليه بمسز فان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاى منه اشارة الى سالبة جزئية نتيجة كما فى قولنا كل ناطق حيوان ولاشئ من الناطق بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس والضرب الثالث منها مشار اليه بجمج فان الجيم الاولى منه اشارة الى موجبة

جزئية صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والجيم الثانية منه اشارة الى نتيجة موجبة جزئية كما اذا قلنا بعض الناطق ابيض وكل ناطق حيوان فبعض الابيض حيوان والضرب الرابع منها مرموز اليه بجسز فان الجيم منه اشارة الى موجبة جزئية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاى منه اشارة الى نتيجة سالبة جزئية كما اذا قلنا بعض الناطق ابيض ولا شئ من الناطق بفرس فبعض الابيض ليس بفرس والضرب الخامس منها مشار اليه بمجج لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والجيم الاولى منه اشارة الى موجبة جزئية كبرى والجيم الثانية منه اشارة الى نتيجة موجبة جزئية كما فى قولنا كل ناطق حيوان وبعض الناطق ابيض فبعض الحيوان ابيض والضرب السادس منها مرموز اليه بمزز فان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والزاى الاولى منه اشارة الى سالبة جزئية كبرى والزاى الثانية منه اشارة الى نتيجة سالبة جزئية مثل قولنا كل ناطق حيوان وبعض الناطق ليس بابيض فينتج بعض الحيوان ليس بابيض والضرب الاول من الشكل الثالث مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة جزئية بالخلف او العكس او الافتراض والضرب الثانى منه مركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية باحدى البراهين الثلاثة المذكورة والضرب الثالث منه مركب من موجبة جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة جزئية بالخلف او العكس او الافتراض والرابع منه مركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية باحدى البراهين الثلاثة المذكورة والضرب الخامس من الشكل الثالث مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة جزئية كبرى فينتج موجبة جزئية بطريق الخلف او الافتراض او العكس والضرب السادس من الشكل الثالث مركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية بطريق الخلف او الافتراض او العكس وامثلة الضروب الستة المطردة السمنية مامر آنفا فتفطن * وشرط الشكل الرابع بحسب الكيف اما ايجاب الصغرى واما اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وشرطه بحسب الكم

اما مع ايجاب الصغرى فكلية الصغرى كما فى الضربين الاولين المنتجين
بالموجبة الجزئية واما مع اختلاف المقدمتين فكلية احدى المقدمتين كما
فى الضروب الستة الاخيرة المنتجة بالسالبة لان هذه الشروط او لم تكن
معتبرة فى الشكل الرابع لزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة مثل قولنا
لاشئ من الناطق بحجر ولاشئ من الجماد بناطق فينتج من الشكل الرابع
ومن الصغرى والكبرى السالبتين قولنا كل حجر جماد وهذه النتيجة موجبة
ولو بدلنا محمول الصغرى الى الفرس وقلنا لاشئ من الناطق بفرس ولاشئ
من الجماد بناطق فينتج لاشئ من الفرس بجماد وهذه النتيجة سالبة ومثل
قولنا فى الصغرى الموجبة الجزئية بعض الحيوان انسان وكل زنجى حيوان
فينتج قولنا بعض الانسان زنجى وهذه النتيجة موجبة ولو بدلنا محمول
الكبرى الى الفرس وقلنا بعض الحيوان انسان وكل فرس حيوان فينتج
لاشئ من الانسان بفرس وهذه النتيجة سالبة فحينئذ لو لم يعتبر فى الشكل
الرابع هذه الشروط لزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض الامثلة موجبة
ومن بعض المواد سالبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
فلما كان الشكل الرابع مشروطا بهذه الشروط المذكورة واشتراط الشكل
الرابع بايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى اسقط ستة ضروب سقيمة غير
مطردة فى الانتاج وهى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية
او الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية او الصغرى السالبة
الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية او الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى
السالبة الكلية او الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية
او الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية واشتراط الشكل
الرابع باختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب مع كلية احدى المقدمتين
اسقط ضربين سقيمين غير مطردين فى الانتاج احدهما الصغرى الموجبة
الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية والآخر هو الصغرى الموجبة الجزئية
مع الكبرى الموجبة الجزئية فظهر سقوط الضروب الثمانية السقيمة
بالشروط المذكورة فبقى ثمانية ضروب سمينة مطردة فى الانتاج فالضرب
الاول منها مشار اليه بعم فان الميم الاولى منها اشارة الى موجبة كلية صغرى

والميم الثانية منها اشارة الى موجبة كلية كبرى ونتيجة هذا الضروب مرموز اليه بالجيم الثانى فى مجج الآتى فينتج هذا الضرب موجبة جزئية مطردا بالخلف اوبالعكس اوبالافتراض فافهم مثل قولنا كل ناطق حيوان وبعض الانسان ناطق فبعض الحيوان انسان والضرب الثانى منها مرموز اليه بمجج فان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والجيم الاولى منه اشارة الى موجبة جزئية كبرى والجيم الثانية منه اشارة الى نتيجة الضرب الاول والضرب الثانى وهما موجبتان جزئيتان مثل قولنا كل حيوان انسان وبعض الابيض حيوان فينتج قولنا بعض الانسان ابيض بالخلف اوبالعكس اوبالافتراض والضرب الثالث منها مشار اليه بسمسا فان السين الاولى منه اشارة الى سالبة كلية صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والسين الثانية اشارة الى نتيجة سالبة كلية فينتج هذا الضرب سالبة كلية مثل قولنا لاشئ من الانسان بصاهل وكل ناطق انسان فينتج قولنا لاشئ من الصاهل بناطق بالخلف اوبالعكس والافتراض لايجرى فى هذا الضرب لان الافتراض انما يجرى فيما ينتج الجزئية وهذا الضرب لاينتج الجزئية فلا يجرى الافتراض فيه والضرب الرابع منها مرموز اليه بمس لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية مطردا بالخلف اوبالعكس اوبالافتراض فافهم مثل قولنا كل ناطق حيوان ولاشئ من الفرس بناطق فينتج قولنا بعض الحيوان ليس بفرس والضرب الخامس منها مرموز اليه بجس فان الجيم منه اشارة الى موجبة جزئية صغرى والسين اشارة الى سالبة كلية كبرى فينتج هذا الضرب سالبة جزئية مطردا بالخلف اوبالعكس اوبالافتراض كقولنا بعض الابيض حيوان ولاشئ من الزنجى بابيض فينتج قولنا بعض الحيوان ليس بزنجى والضرب السادس منها مرموز اليه بزم فان الزاى منه اشارة الى سالبة جزئية صغري والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى فينتج هذا الضرب سالبة جزئية بطريق الرد الى الضرب الرابع من الشكل الثانى بالعكس ولايقبل هذا الضرب بالرد الى الشكل الاول بطريق العكس ولابطريق بالخلف ولابطريق الافتراض فتأمل مثل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل

زنجى حيوان فينتج بعض الانسان ليس بزنجى والضرب السابع منها مشار اليه بمزفان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والزاى منه اشارة الى سالبة جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية بالرد الى الشكل الثالث بطريق العكس لا بالخلف ولا بالافتراض ولا يقبل هذا الضرب بالرد الى الشكل الاول ولا الى الشكل الثانى مثل قولنا كل ناطق حيوان وبعض الابيض ليس بناطق فينتج قولنا بعض الحيوان ليس بابيض والضرب الثانى منها مرموز اليه بسجز فان السين منه اشارة الى سالبة كلية صغرى والجيم منه اشارة الى موجبة كبرى فينتج هذا الضرب سالبة جزئية بالرد الى الضرب الرابع من الشكل الاول بطريق العكس ولا يقبل هذا الضرب الخلف والافتراض المنطقى وان قبل الخلف والافتراض اللغويين فتأمل تنل مثل قولنا لا شئ من الصاهل بانسان وبعض الابيض صاهل فينتج بعض الانسان ليس بابيض فالضرب الاول من الشكل الرابع مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة جزئية كامر والضرب الثانى منه مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة جزئيه كبرى فينتج موجبة جزئية كامر والضرب الثالث منه مركب من سالبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج سالبة كلية كامر والضرب الرابع منه مركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كامر والضرب الخامس منه مركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كما عرفت والضرب السادس منه مركب من سالبة جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كامر والضرب السابع من مركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية كما سبق والضرب الثامن منه مركب من سالبة كلية صغرى ومن موجبة جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية والضروب المطردة فى الانتاج من الشكل الرابع عند القدماء خمسة فان الضروب الثلثة الاخيرة غير معتبرة فى الاقترانى الحملى عندهم كما لم تعتبر فى الاقترانى الشرطى بالاتفاق لاستلزام هذه الضروب الثلثة الاخيرة بالاختلاف الموجب لعقم النتيجة ومن اراد زيادة

تفصيل هذا المقام فليراجع الى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام والى رسالتنا الموسومة بردية المعيار ولما فرغ من تقسيم الاقترانى الى الاشكال الاربعة باعتبار الهيئة والى الضروب المنتجة اراد الشروع الى تقسيمه باعتبار التركيب بل باعتبار الطرق فقال ﴿ والقياس الاقترانى اى كل فرد من افراد القياس الاقترانى على رأى المحقق التفتازانى اوجنس القياس الاقترانى وماهيته على رأى المحقق الشريف قدس سره اللطيف باعتبار التركيب بل باعتبار الطريق ستة اقسام فانه ﴿ اما مركب من حمليتين ﴾ احدهما صغرى والاخرى كبرى ﴿ كامر ﴾ غيرمرة وهذا الطريق الاول من الطرق الستة يسمى اقترانيا حمليا لتركبه من الصغرى الحملية ومن الكبرى الحملية وكل واحد من الطرق الخمسة الآتية الباقية يسمى اقترانيا شرطيا لتركب بعضها من شرطيتين ولتركب بعضها من شرطية وحملية كماسيجئ ﴿ واما ﴾ مركب ﴿ من ﴾ شرطيتين ﴿ متصلتين ﴾ احدهما صغرى والاخرى كبرى ﴿ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ﴾ وهو شرطية متصلة لزومية صغرى لاشتمالها على الحد الا صغر الذى هو ههنا قوله ان كانت الشمس طالعة لان هذا القول مقدم المطلوب ومقدم المطلوب يسمى حدا اصغر كما ان تال المطلوب يسمى حدا اكبر لما عرفت ﴿ وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ﴾ وهى شرطية متصلة موجبة كلية لزومية كبرى لاشتمالها على الحد الا كبر الذى هو قوله فالارض مضيئة فانه تال المطلوب وهو يسمى حدا اكبر لما سبق وهذ القول قياس اقترانى شرطى مركب من متصلة صغرى ومن متصلة كبرى ﴿ ينتج ﴾ اى هذا القول شرطية متصلة وهى قولنا ﴿ ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ﴾ والحد الاوسط الذى هو قوله النهار موجود فهو ههنا تال فى الصغرى ومقدم فى الكبرى فيكون القياس من الشكل الاول لان الحد الاوسط ان كان تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فيكون القياس من الشكل الاول وان كان تاليا فى الصغرى والكبرى فيكون القياس من الشكل الثانى وان كان الحد الاوسط مقدما فى الصغرى والكبرى فيكون القياس من الشكل الثالث وان كان مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فيكون القياس من الشكل الرابع والمطبوع

من هذا الطريق الثانى ان يكون القياس من المتعارف وينعقد فى هذا الطريق الاشكال الاربعة ﴿ واما ﴾ مركب ﴿ من ﴾ شرطيتين ﴿ منفصلتين ﴾ احديهما صغرى والاخرى كبرى ﴿ كقولنا كل عدد فهو امازوج وامافرد ﴾ وهو شرطية منفصلة صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله عدد ﴿ وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ﴾ وهى شرطية منفصلة كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر ﴿ ينتج ﴾ اى هذا القول ﴿ كل عدد امافرد او زوج الزوج او زوج الفرد ﴾ وينعقد الاشكال الاربعة فى هذا الطريق والمطبوع من هذا الطريق ان يكون القياس من الغير المتعارف الغير المشهور ﴿ واما ﴾ مركب ﴿ من حملية و ﴾ من شرطية ﴿ متصلة ﴾ احديهما صغرى والاخرى كبرى لكن المطبوع من هذا الطريق ان يكون المتصلة صغرى وان يكون الحملية كبرى وان يكون القياس من الغير المتعارف المشهور فافهم ﴿ كقولنا كلما كان هذا الشىء انسانا فهو حيوان ﴾ وهو متصلة موجبة كلية لزومية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو ههنا مقدم الشرطية المتصلة ﴿ وكل حيوان جسم ﴾ وهو حملية موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر فهو محمول الحملية ههنا ﴿ ينتج ﴾ هذا القياس المركب من الصغرى المتصلة ومن الكبرى الحملية قولنا ﴿ كلما كان هذا الشىء انسانا فهو جسم ﴾ ولايكون مركب القياس فى هذا الطريق من الحملية الصغرى ومن المتصلة الكبرى الاعا للطبع كمالايخفى على من له ادنى مسكة فى الفن ﴿ واما ﴾ مركب ﴿ من حملية و ﴾ من شرطية ﴿منفصلة﴾ احديهما صغرى والاخرى كبرى اما كون منفصلة صغرى والحملية كبرى فهو ﴿ كقولنا كل عدد امازوج وامافرد ﴾ وهو شرطية منفصلة صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله عدد وكل زوج منقسم بمتساويين ﴾ وهى حملية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله منقسم بمتساويين وهذا القول قياس اقترانى شرطى مركب من منفصلة صغرى ومن حملية كبرى ﴿ ينتج ﴾ هذا القياس قولنا كل عدد فهو امافرد او منقسم بمتساويين ﴾ وهذا القياس وان كان من الشكل الثالث فى الظاهر لكون الحد الحد الاوسط الذى هو قوله زوج ههنا

جزء المقدم فى الصغرى وتمام الموضوع فى الكبرى لكنه من الشكل الاو
فى الحقيقة لعدم تميز مقدم المنفصلة عن تاليها فى الطبع تدبر واما كو
الصغرى حملية والكبرى منفصلة فمثل قولنا هذا الشبح انسان وكل انسان ا
ابيض واما اسود فينتج هذا الشبح اما ابيض واما اسود وقد يكون القياس فى ه
الطريق استقرائيا ويسمى قياسا مقسما متحدة النتيجة بل يقال له متح
المحمول لاتحاد محمول الكبرى فالاستقراء فيه اما تام وهو القياس المنط
كقولنا العنصر اما ارض واما ماء واما هواء واما نار والارض جوهر وا
جوهر والهواء جوهر والنار جوهر فينتج قولنا العنصر جوهر وهو المطلو
واما ناقص والاستقراء الناقص ليس بقياس منطق لتخلفه فى بعض الم
كقولنا الحيوان اما انسان واما فرس واما سباع واما بهائم وكل انسـ
يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل فرس يحرك فكه الاسفل عند الم
وكل بهائم يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل سباع يحرك فكه الا
عند المضغ فينتج كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وهذا القيـ
ليس بقياس منطقى لتخلفه فى التمساح لانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ و
الاشكال الاربعة فى هذا الطريق (واما) مركب (من) شرطية (م
و) شرطية (منفصلة) احدهما صغرى والاخرى كبرى اما كون ا
صغرى والمنفصلة كبرى فهو (كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو) اى
الشئ (حيوان) وهذا القول شرطية متصلة صغرى لاشتمالها على
الاصغر وهو قوله كلما كان هذا الشئ انسانا لان هذا القول مقدم الم
ومقدم المطلوب يسمى حدا اصغر كما يسمى موضوع المطلوب حدا
كما مر غير مرة (وكل حيوان فهو اما ابيض اواسود) وهذا القول
منفصلة كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر الذى هو ههنا قوله اما
اواسود لان هذا القول تالى المطلوب وهو يسمى حدا اكبر كما يسمى
المطلوب حدا اكبر وهذا القول مركب من الصغرى المتصلة ومن
المنفصلة (ينتج) من الاقترانى الشرطى شرطية متصلة وهى قول
كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض اواسود) واما كون المنفصلة
والمتصلة كبرى فمثل قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض ا

وكلما كان ابيض فهو رومى وكلما كان اسود فهو زنجى فينتج من المفصول
النتايج قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهواما رومى واما زنجى وهو المط
وقد يكون القياس فى هذا الطريق قياسا مقسما متحد التالى مثل قولنا كلما
كان هذا الشئناميا فهو اما حيوان واما شجر وامانبات وكلما كان حيوانا
فهو جسم وكلما كان شجرا فهو جسم وكلما كان نباتا فهو جسم فينتج من متحد
التالى قولنا كلما كان هذا الشئ ناميا فهو جسم وينعقد الاشكال الاربعة فى
هـذا الطريق وماقيل من ان المطبوع من هذا الطريق ان يكون المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى فهو ممنوع لما عرفت وفذلكة هذاالمقام ان القياس
الاقترانى باعتبار التركيب بل باعتبار الطرق امامركب من حمليتين واما
مركب من متصلتين واما مركب من منفصلتين واما مركب من حملية ومن
متصلة واما مركب من حملية ومن منفصلة واما مركب من حملية
ومن منفصلة واما مركب من متصلة ومن منفصلة وكل شئ شانه
كذا فهو ستة اقسام فالقياس الاقترانى باعتبار التركيب
وباعتبار الطرق ستة اقسام وكل واحد من الثلثة الاخيرة منقسم الى
قسمين فحينئذ يكون طريق القياس الاقترانى بالغا الى تسعة سواء
كان كل واحد من هذه التسعة مطبوعا اوغير مطبوع (واما القياس
الاستثنائى) الذى هومايذكر فيه عين النتيجة اونقيضها بالفعل (فالشرطية
الموضوعة) اى المذكورة (فيه) اى فى القياس الاستثنائى امان تكون
متصلة واما ان تكون منفصلة و (ان كانت) اى الشرطية الموضوعة فيه
(متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج) اى استثناء عين المقدم (عين التالى)
وهو الطريق الاول من القياس الاستثنائى (كقولنا) اى امثل بالطريق
الاول مثل قولنا (ان كان هذا) الشئ (انسانا فهو) اى هذا الشئ
(حيوان) وهذا القول شرطية متصلة هى جزء اول من الطريق الاول
من القياس الاستثنائى (لكنه) اى لكن هذا الشئ (انسان) وهذا
القول مقدمة استثنائية واضعة هى جزء ثان من الطريق الاول من القياس
الاستثنائى (فيكون) هذا الشئ (حيوانا) اى فينتج هذا الشئ حيوان
(واستثناء نقيض التالى ينتج) استثناء نقيض التالى (نقيض المقدم)

وهو الطريق الثانى من القياس الاستثنائى (كقولنا) اى امثل بالطريق الثانى من القياس الاستثنائى تمثيلا كائنا كقولنا (ان كان هذا) الشئ (انسانا فهو) اى هذا الشئ (حيوان) وهذا القول شرطية متصلة لزومية وهى جزء اول من الطريق الثانى من القياس الاستثنائى لكنه ليس بحيوان (ينتج) هذا القول (انه) اى هذا الشئ (ليس بانسان) هذه النتيجة هى نقيض مقدم الشرطية المذكورة فى القياس الاستثنائى (وان كانت) اى الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى (منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين الذين هما عبارة عن المقدم والتالى بقرينة قوله منفصلة (ينتج) اى استثناء عين احد الجزئين (نقيض الاخر) وهو الطريق الثالث من القياس الاستثنائى فافهم (كقولنا) اى امثل بالطريق الثالث من القياس الاستثنائى تمثيلا كائنا كقولنا (هذا العدد) بمعنى نصف مجموع الحاشيتين (اما ان يكون) هذا العدد (زوجا) وهو الانقسام بمتساويين (او فردا) وهو عبارة عن عدم الانقسام بمتساويين وهذا القول مقدمة شرطية منفصلة هى الجزء الاول من الطريق الثالث من القياس الاستثنائى (لكنه) اى لكن هذا الشئ (فرد) وهذا القول مقدمة استثنائية واضعة هى الجزء الثانى من الطريق الثالث من القياس الاستثنائى فح يكون هذا القياس من الطريق الثالث من القياس الاستثنائى (فهو) اى هذا العدد (ليس بزوج) اى ينتج هذا القياس من الطريق الثالث من الاستثنائى قولنا هذا العدد ليس بزوج وهو المطلوب (واستثناء نقيض احدهما) اى نقيض احد الجزئين من المقدم والتالى (ينتج) اى الاستثناء المذكور (عين) الجزء (الآخر) كقولنا هذا الشئ اما لاحجر واما لاشجر لكن هذا الشئ شجر فهذا الشئ لاحجر فالقياس الاستثنائى اربعة طرق لانه اما استثناء عين المقدم وانتاج عين التالى واما استثناء نقيض التالى وانتاج نقيض المقدم واما استثناء عين احد الجزئين وانتاج نقيض الآخر واما استثناء نقيض احد الجزئين وانتاج عين الآخر و استثناء عين المقدم وانتاج عين التالى هو الطريق الاول واستثناء نقيض التالى وانتاج نقيض المقدم هو الطريق الثانى واستثناء عين احد الجزئين وانتاج نقيض الآخر هو الطريق

الثالث واستثناء نقيض احد الجزئين وانتاج عين الآخر هو الطريق الرابع وكل شئ شانه كذا فهو ستة طرق فالقياس الاستثنائى ستة طرق والاحتمالات العقلية فى القياس الاستثنائى تبلغ الى ثمانية اربعة منها طرق سمينة مطردة فى الانتاج كما مر واربعة منها عقيمة الاول منها استثناء عين التالى وانتاج عين المقدم والثانى استثناء نقيض المقدم وانتاج نقيض التالى وهذا ان الطريقان غير منتجين اذا كان التالى اعم من المقدم لان عين الاعم لا يستلزم عين الاخص لعدم جواز وجود الاخص بدون الاعم وكذا لا يستلزم انتفاء الاخص انتفاء الاعم لجواز وجود الاعم بدون الاخص كما اذا قلنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان لكن هذا الشئ حيوان فلا ينتج هذا القياس ان هذا الشئ انسان لجواز فرسية هذا لشئ على تقدير حيوانيته وكذا اذا قلنا كلما كان هذا الشئ فرسا فهو حيوان لكن هذا الشئ ليس بفرس فلا ينتج قولنا هذا الشئ ليس بحيوان لجواز وجود الحيوان بدون الفرس كما يوجد فى الحمار الحيوانية دون الفرسية لكن اذا كان التالى مساويا للمقدم فهذا ان الطريقان مضجان لاستلزام احد المتساويين بالآخر ولاستلزام انتفاء احد المتساويين بانتفاء المساوى الآخر كما اذا قلنا كلما كان هذا الشبح انسانا فهو ناطق لكن هذا الشبح ناطق فينتج قولنا هذا الشبح انسان لاستلزام ناطقية هذا الشبح بانسانيته لكونهما متساويين واذا قلنا كلما كان هذا الشئ فرسا فهو صاهل لكن هذا الشئ ليس بفرس فينتج قولنا هذا الشئ ليس بصاهل لان انتفاء الفرسية يستلزم انتفاء الصاهلية لكونهما متساويين والثالث والرابع منها عقيمان العدم امتياز مقدم المنفصلة عن تاليها بحسب الطبع وان كانت المنفصلة حقيقية فيصح ان ينتج القياس الاستثنائى من الطريق الثالث ومن الطريق الرابع فحينئذ تبلغ نتيجة الحقيقية الى اربع كقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد لكن هذا العدد فرد فينتج هذا العدد ليس بزوج او لكن هذا العدد ليس بزوج فينتج قولنا هذا العدد فرد او لكن هذا العدد ليس بفرد فينتج قولنا هذا العدد زوج او لكن هذا العدد زوج فينتج قولنا هذا العدد ليس بفرد فظهر ان نتيجة المنفصلة الحقيقية اربعة وكذا يبلغ نتيجة مانعة الجمع الى اثنتين كقولنا هذا الشئ اما حجر واما شجر لكن هذا الشئ

شجر فينتج قولنا هذا الشئ ليس بحجر اولكن هذا الشئ حجر فينتج قولنا
هذا الشئ ليس بشجر فتعين ان نتيجة مانعة الجمع اثنتان وكذا تبلغ مانعة نتيجة
مانعة الخلو الى اثنتين كقولنا هذا الشئ امالاحجر واما لاشجر لكن هذا الشئ
شجر فينتج قولنا هذا الشئ لاحجر اولكن هذا الشئ حجر فينتج قولناهذا
الشئ لاشجر فتعين ان نتيجة مانعة الخلو اثنتان وشرط القياس الاستثنائى
ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المنفصلة وكليتها اوكلية الرفع
فتأمل والطريق الاول من طرق الاستثنائى يسمى قياسا استثنائيا مستقيما لملايمته
الى الطبع وكل واحد من الطريق الثانى والطريق الثالث والطريق الرابع منه
يسمى غير مستقيم لعدم ملايمة كل واحد من هذه الطرق الثلثة الاخيرة الى الطبع
وقد يكون القياس خلفيا وهو قياس يتركب من الاقترانى الشرطى ومن الطريق
الثانى من القياس الاستثنائى والنتيجة المستفادة من ذلك الاقترانى الشرطى
مقدمة شرطية لهذا الاستثنائى الثانى كقولنا الارض ليست بمضيئة لانه
لوكانت الارض مضيئة لكانت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا فينتج القياس الحاصل من الطريق الثانى من الاقترانى
قولنا لوكانت الارض مضيئة لكان النهار موجودا ثم يستثنى نقيض تالى
هذه النتيجة فيحصل قياس من الطريق الثانى من الاستثنائى ويقال لكن النهار
ليس بموجود فينتج قولنا الارض ليست بمضيئة وهو المطلوب وقد يكون القياس
حقيا وهو قياس مركب من الاقترانى الشرطى ومن الطريق الاول من القياس
الاستثنائى والنتيجة المستفادة من ذلك الاقترانى الشرطى هى مقدمة شرطية
لهذا القياس الاستثنائى الاولى كما اذا قلنا الارض مضيئة لانه كلما كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا فالارض
مضيئة فينتج القياس الحاصل من الاقترانى الشرطى ومن الطريق الثانى منه
قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ثم يستثنى عين مقدم هذه
النتيجة بطريق ان يقال لكن الشمس طالعة فينتج القياس الحاصل
من الطريق الاول من القياس الاستثنائى قولنا الارض مضيئة وهو المطلوب
فتأمل حق التأمل فتح الله لك هذا المقام ولما فرغ من تقسيم القياس باعتبار
الصورة ومن تنويعه الاقترانى والاستثنائى اراد الشروع الى تقسيمه وتنويعه

باعتبار المادة الى الصناعات فقال البـاب الخامس من ابواب المنطق دوال
﴿ البرهان ﴾
وما قيل من ان قوله البرهان مبتدأ مؤخر وخبره محذوف بطريق ان يقـال
من جملة الصناعات البرهان فهو احتمال ابعد ههنـا بل خروج عن الاعتدال
فافهم ﴿ وهو ﴾ اى جنس البرهـان وما هيته وطبيعته ﴿ قياس مؤالف من
مقدمات ﴾ اى مؤلف من المقدمتين ليشتمل التعريف الى البرهـان البسيط او
مؤلف من اكثر منهما فيشمل التعريف على البرهان المركب والمقدمة قضية
جعلت جزء قياس ﴿ يقينيـة ﴾ واليقين اعتقـاد جازم ثابت مطابق للواقع
﴿ لانتاج اليقـين ﴾ قوله قياس لان يتصف به المؤلف فان كل صفة لابدله
من وصوف وقوله مؤلف لان يتعلق به كلة من وقوله مقدمات عبـارة
عن الصغرى والكبرى فى الاقترانى وعن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية
واضعة كانت اورافعة فى القياس الاستثنائى وقوله يقينية احتراز عن الجدل
والخطابة والشعر والمغالطة فحينئذ قوله قياس جنس قريب للبرهان وقوله يقينية
فصل قريب له فهذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل
تعريف هذا شانه فهو حد تام وقوله مؤلف من مقدمات فهو من قبيل التصريح
بما علم ضمنا لكمال الاهتمام بشـانه فان هذا القول مذكور فى تعريف القياس
وقوله لانتـاج اليقين لان يدل على العـلة الغائية فان من لطائف التعريف
الاشتمـال على العلل الاربع فا لاولى منها هى العلة الفاعلية وهى مايؤثر
فى الشئ والثـانية منهـا هى العلة الصورية وهى مايحصل به الشئ بالفعل
والثالثة منها هى العلة المادية وهى مايحصل به الشئ بالقوة والرابع هى
العلة الغائية وهى اول الفكر آخر العمل كما مر غير مرة والعلة الفا علية
للقياس هى القوة العاقلة فى القياس المعقول وفى القياس الملفوظ هى متكلم
القيـاس والعلة الصورية فى القياس هى الهيئة التأليفية الحـاصلة من اقترن
الصغرى الى الكبرى فى القيـاس الاقترانى ومن اقتران المقدمة الاسـتثنائية
فى القياس الاستثنائى والعلة المادية للقياس هى مقدمات القياس من الصغرى
والكبرى فى الاقترانى ومن المقدمة الشرطية اوالاستثنائية فى الاستثنائى والعلة
الغائية للقياس هى انتاجه للمطلوب وقوله مؤلف يدل على العلة الفاعلية

التزاما لان كل مؤلف بفتح اللام لابدله من مؤلف بكسر اللام وهو العلة الفاعلية للقياس ويدل المؤلف على العلة الصورية مطابقة وقوله من مقدمات يدل على العلة المادية للقياس مطابقة لان مادة القياس هى المقدمات من الصغرى والكبرى وقوله لانتاج اليقين يدل على العلة الغـائية بطريق المطابقة تدبر ﴿ اما اليقينيات فستة ﴾ لان ﴿منها﴾ اى لان بعض اليقينيات هى ﴿ اوليات ﴾ وهى قضايا تصور طرفيهـا يكفى فى الجزم بالنسـبة بينهما ﴿ كقولنا﴾ هذا الشئ واحـد و ﴿ الواحـد نصف الاثنين ﴾ فينتج هـذا القيـاس من الصغرى المطوية ومن الكبرى المذكـورة ان هـذا الشئ نصف ﴿ الاثنين و ﴾ كقولنا هذا الشئ كل ﴿ الكل اعظم من الجزء ﴾ فينتج من الشكل الاول قولنا هذا الشئ اعظم من الجزء وانما اورد مثالين لان قوله الواحد نصف الاثنين مثال للبديهى الجلى من الاوليات وقوله الكل اعظم من الجزئى مثال للبديهى الخفى منها الذى ينبه عليه بالقياس لازالة الخفاء وينبه على قوله الكل اعظم من الجزء بقياس يسمى بحفته صفرالى فى اللسان التركى بطريق ان يقال ههنا ان الكل مايتركب من الاجزاء والجزء مايتركب الشئ منه ومن غيره وكل مايتركب من الاجزاء فهو اعظم مما يتركب الشئ ومن غيره فينتج الكل اعظم من الجزء ﴿و﴾ بعض اليقينيات ﴿مشاهدات﴾ وهى قضايا يحكم بها القوى الظاهرة والقوى الباطنة والحكم بالقوى الظاهرة ﴿كقولنا﴾ هذا الشئ شمس و ﴿ الشمس مشرقة ﴾ فينتج قولنـا هذا الشئ مشرق وهذا القول برهان مؤلف من الصغرى والكبرى المشاهدتين بالبصر فظهران قوله والشمس مشرقة مثال للمشاهد بالبصر ﴿و﴾ كقولنا هذه الجمرة نار و﴿النار محرقة﴾ فينتج القياس المركب من الصغرى المطوية ومن الكبرى المذكورة بل مركب من الصغرى المشاهدة بالبصر ومن الكبرى المشاهدة باللمس قولنا هذه الجمرة محرقة فظهران قوله النار محرقة مثال للمشاهد باللمس والحكم بالقوى الباطنة كقولنا ان لنا جوعا وعطشا وغضبا ﴿و﴾ بعض اليقينيات ﴿مجربات﴾ وهى قضايا يحكم العقل بها بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين ﴿ كقولنا ﴾ هذه المعالجة شرب السـقمونيا و ﴿ شرب السقمونيا مسهل الصفراء ﴾ وهذا

البرهان مركب من الصغرى المشاهدة بالبصر ومن الكبرى المجربة فهو ينتج قولنا هذه المعالجة مسهل الصفراء وهو المطلوب (و) بعض اليقينيات (حدسيات) وهى قضايا يحكم العقل بها بطريق سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب فان الحدس انتقال الذهن من المبادى الى المطالب بالسرعة والفرق بين الحدس وبين القياس ان الحدس دفعى لاحركة فيه والقياس تدريجى يوجد فيه حركتان الحركة الى ولى منهما انتقال الذهن من الحد الاصغر الى الحد الاوسط والثانية منهما انتقال الذهن من الحد الاوسط الى الحد الاكبر فى الشكل الاول وقس الحركتين الواقعتين فى الاشكال الثلثة على الحركتين الواقعتين فى الشكل الاول (كقولنا) هذا الضياء نور القمر و (نور القمر مستفاد من الشمس) فهذا البرهان مركب من الصغرى المشاهدة بالبصر و من الكبرى الحدسية فينتج قولنا هذا الضياء مستفاد من الشمس فان زيادة تشكلات نور القمر ونقصانه بحسب قربه الى الشمس وبعده عن الشمس اذا حصلتا فى العقل انتقل الذهن الى ان نور القمر مستفاد من الشمس ولامساعدة للوقت فى الحدسيات الى ترتيب الا قيسة لضيق الوقت وان قال الفاضل الكانبوى عليه رحمة البارى فى حاشية الجلال ان فى الحدس قياسا خفيا لانعلم بهذا القياس الخفى لكن قول الكانبوى غير معتبر بل قرية بلا مرية (و) بعض اليقينيات (متواترات) وهى قضايا يحكم العقل بها لكثرة الشهادة بعد العلم بعدم امتناعها للامنية الحاصلة من اتفاق قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب و لايحصر مبلغ الشهادات فى عدم بل اليقين هو الحاكم بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير (كقولنا محمد عليه السلام) من (ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده) وكل من ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده فهو نبى صادق فهذا القياس مركب من الصغرى المذكورة ومن الكبرى المطوية فينتج قولنا محمد عليه السلام نبى صادق وهو المطلوب (و) بعض اليقينيات (قضايا قياساتها معها) اى قياسات القضايا مع القضايا وهى قضايا يحكم العقل فيها واسطة لاتغيب عن الذهن عند تصور حدود هذه القضايا من المحكوم عليه ومن المحكوم به (كقولنا) هذا العدد اربعة و (الاربعة زوج) فهذا البرهان

مركب من الصغرى المطوية ومن الكبرى المذكورة فينتج قولنا هذا العدد زوج والحكم بالزوجية على الاربعة فى هذه الكبرى المذكورة ثابت ﴿بسبب وسط حاضر فى الذهن﴾ والذهن قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات ﴿وهو﴾ اى الوسط الحاضر فى الذهن يعنى الحد الاوسط الحاضر فى الذهن ﴿الانقسام بمتساويين﴾ وتصور القياس فى الذهن يحصل بطريق ان يرتب فى الذهن القياس هكذا ان الاربعة زوج لان الاربعة منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فينتج فى الذهن قولنا الاربعة زوج ويقال المثل هذا القياس قضية قياسها معها باعتبار ترتيب القياس فى الذهن وكذا يقال لمثل هذا القياس تدقيق باعتبار ترتيبه فى الخارج لان التدقيق اثبات الدليل والتحقيق اثبات المدعى بالدليل مثال التحقيق قوله تعالى وهو الذى انزل من السماء ماء فان تصوير هذه الآية ان الله تعالى موصوف بالقدرة الكاملة لان الله تعالى انزل من السماء ماء وكل من انزل من السماء ماء فهو موصوف بالقدرة الكاملة فينتج قولنا الله تعالى موصوف بالقدرة الكاملة ومثال التدقيق قولنا العالم حادث لان العالم متغير وكل متغير فهو حادث فالعالم حادث وصغرى هذا القياس نظرية محتاجة الى الاثبات ويعتبر هذه الصغرى النظرية بالمدعى ويستدل عليها بطريق ان يقال العالم متغير لان العالم مالايخلو عن الحركة والسكون وكل مالايخلو عن الحركة والسكون فهو متغير فينتج قولنا العالم متغير وكذا ان صغرى القياس الثانى نظرية محتاجة الى البيان والاثبات ويجعل هذه الصغرى الثانية مدعى اعتباريا ويستدل عليها بطريق ان يقال ان العالم مالا يخلو عن الحركة والسكون لان العالم متحيز وكل متحيز فهو مالايخلو عن الحركة والسكون فينتج قولنا العالم مالا يخلو عن الحركة والسكون وهلم جرا الى ان يحصل البداعة فى كسبك وفكرك ليكون هذا الدليل برهانيا وامثال هذا الترتيب تسمى قضايا قياساتها معها باعتبار الذهن ويسمى تدقيقا باعتبار الخارج وقد يكون التدقيق قياسا مركبا اما بطريق موصول النتايج او بطريق مفصول النتايج فالتدقيق المركب بطريق مفصول النتايج مثل قولنا العالم له لان العالم ماسوى ذات الله تعالى وصفاته وكل ماسوى ذات الله تعالى وصفاته فهو اما جوهر واما عرض وكل جوهر فهو متحيز وكل متحيز مالايخلو عن الحركة والسكون

وكل مالا يخلو من الحركة والسكون فهو متغير وكل متغير فهو حادث وكل فله محدث والمحدث اله فهذا القياس مركب من ثمانية اقيسة اقترانية فينتج قولنا العالم له اله ومثل هذا القياس يسمى مفصول النتايج لانه يفصل القياس عن النتيجة فافهم والتدقيق المركب بطريق موصول النتايج مثل قولنا العالم متحيز وكل متحيز فهو مالا يخلو عن الحركة والسكون فينتج قولنا العالم مالا يخلو عن الحركة والسكون ونفرض هذه النتيجة صغرى ونضم اليها كبرى اخرى بطريق ان يقال كل مالا يخلو عن الحركة والسكون فهو متغير فينتج قولنا العالم متغير ويفرض هذه النتيجة صغرى ويضم اليها كبرى اخرى بطريق ان يقال وكل متغير حادث وهلم جرا الى ان وصلت الى المطلوب بالذات ويسمى مثل هذا القياس موصول النتايج لوصلة القياس الى النتيجة وهذه التوجيهات انما هي تصويرات البرهان المركب من قضايا قياساتها معها وتقريرات موصول النتايج ومفصول النتايج والتدقيق من القياس الاقترانى الحملى وقس عليها تقريرات البرهان المركب من قضايا قياساتها معها والتدقيق فى القياس الاستثنائى بطريق ان يثبت ملازمة الشرطية وبان يثبت الانفصال العنادى بين مقدم المنفصلة وبين تاليها وبطريق ان يثبت المقدمة الاستثنائية واضعة او رافعة مثل ان يقال كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان لكن هذا الشئ انسان فينتج هذا الشئ حيوان وكل واحد من ملازمة المقدمة الاستثنائية نظرى محتاج الى اثبات اما الاثبات ملازمة الشرطية فيحصل بطريق ان يقال كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا الشئ انسانا فكان هذا الشئ جسماناميا حساسا متحركا بالارادة وكلما كان هذا الشئ جسماناميا حساسا متحركا بالارادة فهو حيوان ينتج من الاقترانى الشرطى المركب من الصغرى ومن الكبرى المتصلتين قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وهذا القول باعتبار الذهن قضية معها قياسها وباعتبار الخارج تدقيق واما اثبات المقدمة الاستثنائية الواضعة ههنا فيحل بطريق ان يقال ان هذا الشئ انسان لان هذا الشئ ناطق وكل ناطق انسان فينتج هذا الشئ انسان وهذا التصوير باعتبار الذهن قضية قياسها

معها وباعتبار الخارج تدقيق ولايجرى فى القياس الاستثنائى موصول التايج ولامفصول التتايج لان القياس الاستثنائى لايصح ان يتركب من قياسين الاستثنائيين وان صح ان يتركب من اقترانى واستثنائى كما فى القياس الخلفى والقياس الحقى فافهم ﴿ و ﴾ الباب السادس من ابواب المنطق دوال ﴿الجدل وهو﴾ اى الجدل ﴿قياس مؤلف من مقدمات﴾ اى من الصغرى ومن الكبرى فى القياس الاقترانى والمؤلف من المقدمة الشرطية ومن المقدمة الاستثنائية واضعة كانت او رافعة فى القياس الاستثنائى ﴿ مشهورة ﴾ فى زمان دون زمان او فى مكان دون مكان ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم و آدابهم ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم والمشهورات هى قضايا يعرف بها جميع السادس وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتمالها على مصلحة عامة كقولنا هذا الفعل عدل والعدل حسن فينتج قولنا هذا الفعل حسن ومثل هذا الفعل ظلم والظلم قبيح فينتج قولنا هذا الفعل قبيح وكذا سبب الشهرة لما بين الناس من الحملية مثل قولنا هذا الفعل مذموم لان هذا الفعل كشف العورة وكشف العورة مذموم فينتج قولنا هذا الفعل مذموم او سبب الشهرة لما فى طبايعهم من الرقة مثل قولنا هذا الفعل مراعات لضعفاء ومراعات الضعفاء محمودة وممدوحة فينتج قولنا هذا الفعل محمود بل ممدوح او سبب الشهرة انفعالاتهم كقبح ذبح الحيوان عند المجوس وعند اهل الصين واهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم او من شرايع و آداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة الى حيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه وعقله خالية عن جميع الامور المغايرة لعقله لحكم بالاوليات دون المشهورات مع ان المشهورات قد تكون صادقة كقول اهل الحق ذبح الحيوانات المأكولة بالبسملة جائز وقد تكون كاذبة وقول المجوسى ذبح الحيوانات قبيح بخلاف الاوليات لانها صادقة البتة وقوله قياس جنس قريب للجدل وقوله مشهورة فصل قريب له فهذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف هذا شانه فهو حد تام فهذا التعريف حد تام وقوله هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة قضية حملية شخصية باعتبار

الضمير وباعتبار مرجع الضمير طبيعية لانه اذا كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون التعريف اطراديا وكلما كان القضية الحاصلة من المعرف والتعريف اطراديا فيكون القضية طبيعية كما مر غير مرة واعلم ان الجدل قد يتركب من المسلمات ايضا وان لم يلتفت المصنف لتركب الجدل من المسلمات وهى قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة بين الناس عامة ومسلمة بين اهل العلم خاصة كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كما اذا قال الخصم هل كان فى حلى النساء زكوة اولا يكون فيه زكوة فيقول الفقهاء الزكوة فى حلى النساء واجبة لان الزكوة فى حلى النساء مخبر به بقوله عليه السلام فى الحلى زكوة والمخبر به بهذا الحديث واجب فينتج الزكوة فى حلى النساء اى الزكوة فى جهاز النساء واجبة وهو المطلوب كذا مسطور فى بعض كتب اصول الفقه والمجادلة اما لتشويق الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم واما للخصومة والمجادلة لتشويق الناس فيما ينفعهم من معاشهم و معادهم جائزة وحسنة ومندوبة بل واجبة لقوله تعالى وجادلهم بالتى هى احسن كما يفعله الوعاظ فان قوله تعالى وجادلهم امر ندبى فحينئذ يكون المجادلة لتشويق الناس فى معاشهم ومعادهم مندوبة والمجادلة للخصومة ليست بجائزة كما يفعله الحدجة والعوام لاظهار الفضل عند الانام فان العوام عند الحذاق كالهوام ولا يقبل من هذه الحدجة الكلام عند الاستدلال على المرام لعدم شعورهم على قواعد الاستدلال بالتمام (و السابع من ابواب المنطق دوال (الخطابة وهو) اى الخطابة (قياس) جنس قريب للخطابة (مؤلف من مقدمات) اى من الصغرى والكبرى فى الاقترانى ومن المقدمة الشرطية ومن المقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائى (مقبولة عن شخص) اى عن ذات (معتقد فيه) اى معتمد عليه اما لامر سماوى من المعجزات والكرامات كالانبياء عليهم السلام والاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم والزهد وهى نافعة جدا فى تعظيم امر الله تعالى وفى الشفقة على المخلوقات (او) مؤلف من مقدمات (مظنونة) كقولنا زيد من يطوف فى الليل وكل من يطوف فى الليل فهو سارق فينتج قولنا زيد سارق ومثل قولنا هذا الحائط جدار ينتشر منه التراب وكل جدار ينتشر منه

التراب فهو ينهدم فينتج قولنا هذا الحائط ينهدم والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء لقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموظوعة الحسنة وقوله مقبولة او مظنونة احتراز عن الجدل والبرهان والشعر والمغالطة وهذان القولان فصل قريب للخطابة فهذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف شانه كذا فهو حد تام فهذا التعريف حد تام (و) الثامن من ابواب المنطق دوال (الشعر وهو) اى الشعر (قياس مؤلف من مقدمات) هذه المقدمة عبارة عن الصغرى والكبرى فى الاقترانى وعبارة عن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائى (تنبسط منها النفس) اى يكون النفس محظوظة عن هذه المقدمات والنفس عبارة عن جوهر متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف عند الحكماء والنفس عبارة عن الهيكل المخصوص اوعبارة عن امتزاجات العناصر الاربعة فى البدن عند جالينوس من القدماء الفلسفية وعند بعض المتكلمين مثل قولنا الخمر تنبسط منه النفس لان الخمر ياقوتة سيالة وكل ياقوتة سيالة تنبسط منها النفس فينتج قولنا الخمر تنبسط منه النفس (اوتنقبض) اى النفس منها كقولنا هذا العسل تنقبض منه النفس لان هذا العسل مرة مهوعة وكل مرة مهوعة تنقبض منها النفس فينتج هذا العسل تنقبض منه النفس والغرض منه انفعال النفس بالترغيب فيما يكون النفس محظوظة منه وبالترهيب فيما تنقبض النفس منه وتزين القياس الشعرى بالوزن والصوت الحسن فلذا يرتب الشعراء القياس الشعرى بالوزن ويتكلم به بعض الفيلسوف بالصوت الحسن لاجل تزيين القياس الشعرى وقوله قياس جنس قريب وكل واحد من قوله تنبسط وتنقبض فصل قريب للقياس الشعرى فحينئذ يكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب الفصل القريب وكل تعريف شانه كذا فهو حد تام فهذا التعريف حد تام (و) التاسعة من ابواب المنطق دوال (المغالطة وهو) اى المغالطة وتذكير المبتدأ باعتبار الخبر ولقصد المطابقة الى الخبر (قياس مؤلف من مقدمات) والمقدمات ههنا عبارة عن الصغرى والكبرى

فى القياس الاقترانى حمليا او شرطيا او عن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية سواء كانت مقدمة واضعة اومقدمة رافعة فى القياس الاستثنائى فان مقدمة القياس عبارة عن قضية جعلت جزء قياس اوحجة كما مر غير مرة وقال صاحب الحسينية فى رسالة الآداب ان مقدمة الدليل مايتوقف عليه صحة الدليل شطرا اوشرطا علميا اوليا فلذا عرف مؤلف مغنى لطلاب مقدمة القياس بقوله انمقدمة القياس مايتوقف عليه صحة الدليل فتوجه ايها الطالب الى هذين التعريفين واخترعهما عندالاجوبة على الاسئلة الواردة عليك من طرف السئلة وقت الامتحان والتجربة (كاذبة) والكذب عبارة عن عدم مطابقة الحكم للواقع ونقيضه هو الصدق فان الصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع (شبيهة بالحق) ولاتكون حقا بل تسمى سفسطة والحق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع ايضا ونقيضه هو الباطل فان الباطل عبارة عن عدم مطابقة الحكم للواقع مثل الكذب فحينئذ يكون الصدق والحق من قبيل الالفاظ المترادفة لتوافقهما المفهوم وفيما صدقا عليه وكذا يكون الكذب والبطلان من قبيل الالفاظ المترادفة لتوافقهما فى المفهوم وفيما صدقا عليه والفرق بين هذه الالفاظ انما هو بحسب الاستعمال فان استعمال الصدق والكذب شايع فى الاقوال بطريق ان يقال هذا القول صادق وهذا القول كاذب واستعمال الحق والباطل شايع فى الاديان والمذاهب والعقائد بطريق ان يقال هذا المذهب حق وهذا المذهب باطل وهذا الدين حق وهذا الدين باطل وهذا الاعتقاد حق و هذا الاعتقاد باطل فان قيل ان الاولى ان يقال ههنا من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقات لان مقابل الكاذب هو الصادق فلم قال من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق قلنا انما قال من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق تنبيها على ترادف الحق مع الصادق وعلى ترادف الكاذب مع الباطل وهو المعتبر عند العلماء الاعلام وذكر اسمعيل الحق عليه رحمة البارى قدس سره السامى فى مجموعته الموسومة بفروق الحق ان الفرق بين الصادق والحق وبين الكاذب والباطل فهو ان نقيض الحق الذى هو الباطل قد تحقق مع الصادق

فى بعض القضايا وان كان كل واحد من الصادق والباطل متباينين بحسب المفهوم فان مفهوم الصدق مطابقة الحكم للواقع فهو وجودى ومفهوم الباطل عدم مطابقة الحكم للواقع فهو عدمى والوجودى مباين للعدمى فظهر انهما متباينان بحسب المفهوم لكن قد يجتمعان فى بعض القضايا باعتبار التحقق مثل قولك المنكر بوجود الله تعالى كافر فان مضمون هذه القضية انما هو كفر المنكر بوجود الله تعالى وكفر المنكر بوجود الله تعالى مطابق للواقع فيصدق عليه تعريف الصدق مع ان كل كفر باطل فتعين ان الصدق والباطل متحققان ومجتمعان فى تلك القضية ولا يتحقق الكاذب الذى هو نقيض الصادق مع الحق قطعا فالفرق بين الصادق والحق وبين الكاذب والباطل ان الباطل الذى هو نقيض الحق قد يتحقق ويجتمع مع الصدق فى بعض المواد كما مر والكاذب الذى هو نقيض الصادق لا يتحقق ولا يجتمع مع الحق اصلا انتهى ما ذكره وقيل ان المطابقة تعتبر من طرف الحكم فى الصدق والكذب بطريق ان يقال ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والكذب عدم مطابقة الحكم للواقع ويعتبر المطابقة من طرف الواقع فى الحق والباطل بطريق ان يقال ان الحق مطابقة الواقع للحكم والباطل عدم مطابقة الواقع للحكم واطلع على تلك التوجيهات فاعتبر اوجهها ولا تلتفت الى خلاف الاوجه واختر احسنها ومثال المقدمة الكاذبة الشبيهة بالحق قولنا هذه الصورة فرس وكل فرس صاهل فهذه الصورة صاهلة (او) شبيهة (با) المقدمات (المشهورة) وتسمى مشاغبة (او) مؤلف من (مقدمات وهمية كاذبة) كما يقال الميت يخاف عنه ويقول الوهم ان هذا الشخص ميت وكل ميت يخاف عنه فينتج هذه المغالطة قولنا الميت يخاف عنه ثم يساعد الوهم الى العقل ويعارض العقل الى الوهم بطريق ان يثبت العقل نقيض مدعى الوهم مثل ان يقال الميت لا يخاف عنه لان الميت جماد وكل جماد لا يخاف عنه فينتج قولنا الميت لا يخاف عنه وينكر الوهم هذه النتيجة التى تستفاد من قياس العقل ويصر فى مدعاه الذى هو ان الميت يخاف عنه ولا يفرع عن ذلك المدعى الكاذب اصلا وفائدة المغالطة تغليط الخصم وامكانه واعظم فائدتها الاحتراز عن الوقوع فيها كما قال بعض

البلغاء عرفت الشر لاللشر ولكن لتوقيه * فان لم يميز الحق والباطل فيقع في الشرور والباطل (والعمدة) اى المعتمد عليه فى الاستدلال على المسائل المنطقيه (هو البرهان) هذه القضية حملية لكون قوله هو رابطة وموجبة كلية محصلة والسور لام الاستغراق فى قوله والعمدة وفى قوله والعمدة هو البرهان قلب كما فى قول الشاعر * قفى قبل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * قال التفتازانى فى المطول فى تمثيل القلب فى جانب اللفظ ان قول الشاعر موقف اسم لايك وقوله الوداعا خبره وفى الظاهر وفى الحقيقية ان قوله موقف خبره وقوله الوداعا اسمه فيكون فى قوله ولايك موقف منك الوداعا قلب فى جانب اللفظ واصل قوله قفى قفى او قفى فانه امر الحاضر من الوقوف والقبل بمعنى الجانب والطرف والتفرق بمعنى انفكاك احد الشخصين عن الآخر وبمعنى بعد احدهى عن الآخر بحيث لايرى احدها للآخر وكلمة ياحرف النداء ولفظ ضباع اسم محبوبة الشاعر والمصراع الاول من البيت خطاب الشاعر الى محبوبته الموسومة بضباع واصل قوله لايك لايكن وهو نهى الغائب من الكون وحذف النون للضرورة الشعرية فان هذا البيت من بحر الوافر مثل توافرت المنى وجنيت رطبا * فلو لم يحذف النون لم يكن البيت البيت من البحر الوافر كما يكون من سائر البحور فلم يكن بليغا لكن هذا البيت بليغ فلهذا حذف النون من قوله ولايك وقوله موقف مصدر ميمى وقوله الوداعا بمعنى الافتراق والالفان فى قوله الوداعا وياضباعا اشباعا من الفتحة لرعاية القافية وهذا المصراع تحسر من الشاعر لمفارقته عن محبوبته فظهر ان فى هذا البيت قلبا فى جانب اللفظ وفى قول المصنف ههنا والعمدة هو البرهان قلب فى جانب المعنى يعنى البرهان انما هو المعتمد عليه لان البرهان مايفيد اليقين الى المسائل الاعتقادية الاسلامية وكل مايفيد اليقين الى المسائل الاعتقادية الاسلامية فهو المعتمد عليه لعدم كفاية الظن فى الاعتقاد وان كان الظن كافيا فى باب العمل كما بين فى محله فظهر ان البرهان هو المعتمد عليه وكذا البرهان هو المعتمد عليه لان البرهان مايزيل العقائد الباطلة وكل مايزيل العقائد الباطلة فهو المعتمد عليه فينتج البرهان هو المعتمد عليه وهو المطلوب وقال البعض فى قوله تعالى * ادع الى سبيل

ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن * ان الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الحسنة اشارة الى الخطابة والمجادلة الحسنة اشارة الى الجدل فيكون كل واحد من هذه الثلثة معتمدا عليه فى الدعوة الى طريق الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل على المسائل الاعتقادية الاسلامية ان العمدة هى البرهان فقط بلا شك لانه يفيد اليقين بلا ريب بخلاف الجدل والخطابة فلهذا حصر المصنف العمدية فى البرهان انتهى قول البعض فتدبر (وليكن هذا) اى كون البرهان معتمدا عليه فى الاستدلال على المسائل الاعتقادية الاسلامية وفى ردا المخالفين والمعاندين الى العقائد الاسلامية (آخر الرسالة) اى نتيجة الرسالة الاثيرية فان الغرض من تحصيل المسائل المعيارية هو الاستدلال على العقائد الدينية الاسلامية وكذا الغرض من تحصيل العلم المعقولى هو الرد على المخالفين والمعاندين لاهل الحق فى الاعتقاد وبطريق النقض لمذاهبهم الفاسدة وبطريق المنع لاصولهم الكاسدة وبطريق المعارضة على اعتقاداتهم الباطلة لمحافظة اهل التوحيد عن الوقوع فى اديانهم الفاجرة * فاعتمدوا على البرهان من الصناعات الخمس فى جميع الاوان المؤلفة (فى) حق (المنطق) الذى هو الميزان

ختمت تأليف ذريعة الامتحان بعون الله الملك المنان وارجو

منك ياحنان ان تجعلها مرغوبة عند الخلان واسئلك

يا ديان ان تلحقنا الى معاشر السعداء

فى يوم الجزء والميزان

م م

م